جامعة العربي التبسي –تبسة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

العلاقات الصينية الجزائرية

في إطار مبادرة طريق الحرير

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتجية وأمنية

إعداد الطالب: إشراف الأستاذة:

محمد الصديق بورزق نسرين نموشي

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
قادري مليكة	أستاذ محاضر أ	رئيســـا
نموشي نسرين	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
شيباني إيناس	أستاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية:

2021/2020

شكر وعرفان

في البداية الشكر والحمد لله جل في علاه فإليه ينسب الفضل كله في إكمال هذا العمل –والكمال يبقى لله وحده–

أتقدم بالشكر والعرفان إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة نموشي نسرين التي كانت أما قبل أن تكون معلمة على مجهوداتها التي بذلتها معي طيلة فترة إنجاز هذا البحث، كما أقدر صبرها وتفهمها، أطال الله عمرها وجازاها عن ذلك خيرا.

كما أتقدم بعبارات الإحترام والإمتنان إلى أعضاء اللجنة الموقرة على رأسها الأستاذة المحترمة الدكتورة قادري مليكة ، كما نشكر أيضا الأستاذة المحترمة الدكتورة شيباني إيناس على قبولها مناقشة هذه المذكرة.

في الأخير أشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة العربي التبسي على ما قدموه لنا طيلة فترة تكويننا، وعلى صبرهم معنا هذه السنوات، ألف شكر وتقدير وإحترام اليكم اساتذتي كل بإسمه وصفته فقد كنتم السبب الرئيسي في توجيه وتكوين الطالب بورزق محمد الصديق.

الإهداء

الى قدوتي في هذه الحياة أبي العظيم "الصديق"، الى منبع الحب والإطمئنان أمي الحنونة "رفقة".. الى كل العائلة المجد لكم دائما وأبدا...

الى أصدقائي وصديقاتي رفقاء الكفاح كل بإسمه وصفته شكرا لكم..

الملخص:

دفع إختيار الصين للجزائر لسنة 2019 كشريك رئيسي ضمن مبادرة طريق الحرير الجديد في شمال افريقيا، إلى فتح المجال للتساؤل حول طبيعة العلاقات التي تجمع البلدين، لذا تهدف الدراسة الى الكشف عن طبيعة العلاقات بين البلدين تحت عنوان: "العلاقات الصينية الجزائرية في إطار مبادرة طريق الحرير."

من خلال دراسة المراحل التاريخية للعلاقات بين البلدين وتفسيرها ومقارنتها وتحليلها بإستخدام كل من المناهج: التاريخي، المقارن، دراسة حالة، الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة الى ان: العلاقات الجزائرية الصينية هي علاقة شراكة فعلية قائمة على التقارب والتعاون الفعلي من اجل تحقيق مصالح واهداف مشتركة في عدة مجالات مختلفة، فالصين تسعى عبر إستراتجيتها المتمثلة في مشروع طريق الحرير الجديد الى ان تعيد دور الدولة الوستفالية. كما تجلى لنا من خلال الدراسة ان الجزائر في المقابل تسعى الى تعدد الشركاء من أجل النهوض بإقتصادها واستغلال الفرص التي يمكن ان توفرها مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير. من خلال الدراسة برزت لنا مجموعة من المفارقات التي تشير في مجملها الى اختلال الميزان التجاري لصالح الصين واتساع الفجوة بينها وبين الجزائر التي ماتزال تصنف على انها سوق استهلاكية. وعلى هذا الأساس قامت الدراسة بالتنبؤ بالمسارات المحتملة للعلاقات الجزائرية الصينية بإستخدام تقنية السيناريو من أجل معرفة الى ما ستؤول اليه مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، العلاقات الجزائرية الصينية، التعاون الدولي، الشراكة، مبادرة الحزام والطريق.

Abstract :

China's(2019) ranking of Algeria as a major partner in the New Silk Road Initiative in North Africa was the motive to question the nature of the relationships between the two countries. The study therefore aims to reveal the nature of relations between the two countries under the title: "Chinese-Algerian relationships under the Silk Road Initiative"

In going about the historical stages of relations between the two countries, through : the historical method, the comparative method, case study, and the analytical and descriprive studies, a bundle of results float to the surface, mainly that: Algerian-Chinese relations are a genuine partnership based on convergence and active cooperation in order to achieve common interests and objectives in different areas; through its new Silk Road strategy, China seeks to restore the role of the Wesphalian State. It was also revealed that Algeria, on the other hand, seeks for a multiplicity of partners in order to improve its economy and invest in the opportunities that the Silk Road Economic Belt Initiative can offer. Throughout the investigation, some paradoxical issues came across, which refer in their entirety to the imbalance in favor of China's trade balance, and also the wide gap between China and Algeria that is still classified as consumer market. On this basis, using the scenario technique, the study tried to predict the possible future directions of Algerian-Chinese relations in order to prepare early for the future, to qualify for control, or at least to participate in its making**.**

Key-words: Algeria, Chinese-algerian relationships, cooperation, Partnership, Silk Road Initiative.

خطة الدراسة:

مقدمة:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

المبحث الأول: التأصيل المفهوماتي للدراسة

المطلب الأول: مفهوم الشراكة والتبعية والمفاهيم المشابهة

المطلب الثاني: طريق الحرير الجديد

المبحث الثاني: التأصيل النظري للدراسة

المطلب الأول: النظرية النيوواقعية

المطلب الثاني: النظرية النيوليبيرالية

المطلب الثاث: نظرية المباريات

المبحث الثالث: دراسة جيوسياسية للجزائر

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري

المطلب الثاني: طبيعة الاقتصاد الجزائري

المطلب الثالث: الموقع الجيوسياسي للجزائر

الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية الصينية

المبجث الأول: العلاقات التاريخية بين البلدين دراسة كرونولوجية

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الصينية فترة الحرب الباردة

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الصينية بعد الحرب الباردة

المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني

المطلب الأول: التبادل التجاري بين الصين والجزائر

المطلب الثاني: الإستثمارات الصينية بالجزائر

المبحث الثالث: جوانب العلاقات الصينية الجزائرية

المطلب الأول: الشق السياسي الامني

المطلب الثاني: الشق الإجتماعي

المطلب الثالث: الشق الثقافي العلمي

المبحث الرابع: تحديات العلاقات الجزائرية الصينية

المطلب الأول: التنافس الأمريكي الصيني داخل الجزائر

المطلب الثاني: التنافس الأوروبي الصيني داخل الجزائر

الفصل الثالث: مبادرة طريق الحرير والتقارب الصيني الجزائري

المبحث الأول: مبادرة إحياء طريق الحرير الجديد

المطلب الأول: التعريف بمبادرة طريق الحرير الجديد

المطلب الثاني: الأهداف الأساسية لمبادرة طريق الحرير

المطلب الثالث: التحديات الكبرى لمبادرة طريق الحرير

المبحث الثاني: موقع الجزائر في مبادرة طريق الحرير الجديد

المطلب الأول: أهمية مبادرة طريق الحرير الجديد بالنسبة للجزائر

المطلب الثاني: دور الجزائر في مبادرة طريق الحرير

المطلب الثالث: التعاون الصيني الجزائري ضمن مبادرة طريق الحرير الجديد

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الصينية الجزائرية في إطار مبادرة طريق الحرير

المطلب الأول: السيناريو الخطي: الإستمرارية

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي: توسيع الشراكة بين الدولتين

المطلب الثالث: السيناريو التحولي: تراجع العلاقات الصينية الجزائرية

الخاتمة

الملاحق

قائمة المراجع والمصادر

مقدمة

بعد نهاية الحرب الباردة عرفت الصين تطور سريع في قدراتها العسكرية والاقتصادية من خلال معدلات النمو وانتشار صناعاتها وغزوها للفضاء وتطور ترسانتها العسكرية الامر الذي جعل لها وزن معتبرا على الساحة الدولية، وامام التغيرات الحاصلة في عالم ما بعد الحرب الباردة وجدت الصين نفسها ملزمة على تحديد موقعها في السياسة العالمية فإختارت بذلك القارة الافريقية، وهذا تماشيا مع اهتمامها الكبير والمتزايد بالشركاء الاقتصاديين من خلال سعيها لتوسيع قاعدة استثماراتها وتجاراتها في الخارج، كما اصبح لها دور مهم في السياسات العالمية باعتبارها مسؤولية دولية-بحيازتها مقعد دائم بمجلس الأمن- وذلك من خلال إلتزامها في الحد من الفقر وتعزيز النمو العالمي من خلال الاستثمار في مجال التنمية.

ولكي تتمكن الصين من مواصلة هذا التوسع أطلقت مبادرة الحزام الإقتصادي لطريق الحرير، التي تساعدها على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، وتعتمد هذه المبادرة على استثمار فكرة طريق الحرير القديم، الذي كان يربط الصين بمنطقة وسط آسيا والبحر المتوسط منذ آلاف السنين، لكن المبادرة الجديدة هي أوسع نطاقا، من حيث المكون القطاعي، فهي تتضمن إنشاء شبكة من الطرق البرية وأخرى من الممرات البحرية وثالثة من خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي، بجانب شبكة من الألياف الصناعية وطريق حرير إلكتروني يواكب القرن الحادي والعشرين، وتعد المبادرة أوسع نطاقا من الناحية الجغرافية مقارنة بطريق الحرير القديم إذ أنها تربط الصين بالعالم الخارجي بداية من مناطق شرق وجنوب ووسط آسيا وصولا إلى قارة أوروبا، مرورا بمناطق غرب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تمثل شمال إفريقيا محورا إستراتجيا في نجاح مبادرة طريق الحرير الجديد فهي منطقة عبور رئيسية بحكم انها تمثل الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط من جهة وبوابة افريقيا من جهة أخرى، وهناك علاقات تاريخية متينة تجمع الصين مع دول شمال افريقيا، خاصة الجزائر التي أختيرت كشريك رئيسي في المنطقة ضمن المبادرة وهذا لما تمتلكه من مقومات وعوامل قوة مقارنة بدول المنطقة.

❖ أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية علمية وأخرى عملية:

الأهمية العلمية:

تبرز الأهمية العلمية للدراسة في كونها تندرج ضمن أحد أهم الحقول العلمية في ميدان العلاقات الدولية وهو ميدان الدراسات الإستراتجية، حيث تقوم الدراسة في البحث عن أهم آليات الإستراتجية الصينية تجاه العالم عبر مشروع مبادرة طريق الحرير الجديد.

الأهمية العملية:

تحاول الدراسة التركيز على طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية عبر مراحل زمنية متعدد وفي مختلف المجالات، وصولا الى إنظمام الجزائر الى مبادرة طريق الحرير الجديد والتطرق الى دور الأخيرة في المبادرة والفرص التي يمكن ان توفرها للجزائر.

❖ **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

1. البحث في طبيعة العلاقات التي تجمع بين الصين والجزائر.
2. دراسة جيوسياسية للجزائر وتحديد عوامل القوة وأسباب الضعف للبلد.
3. الكشف عن مؤشرات التعاون بين الجزائر والصين في مختلف المجالات وعبر مراحل زمنية متسلسلة، وكذا العوامل المتحكمة في تعزيز التعاون في العلاقات بين البلدين.
4. دراسة التحديات التي تعيق التعاون بين الدولتين.
5. ابراز دور الجزائر في مبادرة طريق الحرير الجديد، والفرص التي يمكن ان توفرها المبادرة.
6. استشراف مستقبلي للعلاقات الصينية الجزائرية ومحاولة التنبؤ بالمسارات التي يمكن ان تؤول اليها.

❖ **أسباب إختيار الموضوع:**

تنوعت بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية:

1. تقديم دراسة تخدم وطننا الجزائر.
2. الميول الشخصي لمجال التعاون الدولي وما يمكن ان يحققه من نتائج ربحية لأطرافه.

3. الاهتمام بشأن الصيني ومحاولة معرفة طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية وما الذي يمكن ان تستفيده الجزائر منها.

الأسباب الموضوعية:

1. حداثة الموضوع وقلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع الجزائر ضمن مبادرة طريق الحرير الجديد.
2. محاولة تسليط الضوء على العلاقات الصينية الجزائرية في فتراتها الزمنية المختلفة.
3. التركيز على موقع ودور الجزائر في المبادرة، والفرص التي ستستفيدها منها.

❖ **إشكالية الدراسة:**

يرتكز الاهتمام لدى دارسي العلاقات الدولية على البحث في الطرق التي يمكن بواسطتها تحليل الظواهر الدولية، وإشكالية هذا البحث لا تخرج عن هذا النطاق، وعليه تكمن إشكالية هذه الدراسة في البحث في الإستراتجية الصينية وقدرتها على تطبيق مشروع طريق الحرير الجديد والفرص التي توفرها المبادرة وكيف تستفيد الجزائر منها، من خلال طرح السؤال المركزي التالي:

ماهي الفرص التي توفرها الإستراتجية الصينية من خلال مبادرة طريق الحرير الجديد للجزائر؟

وللإجابة على هذا السؤال تم تفكيكه الى **الأسئلة الفرعية** التالية:

1. هل العلاقات الجزائرية الصينية هي علاقات شراكة فعلية ام علاقة تبعية؟
2. ما هي جوانب العلاقات الصينية الجزائرية وما التحديات التي تواجهها؟
3. في ما يتمثل موقع ودور الجزائر في مبادرة طريق الحرير وكيف اثر ذلك في العلاقات الصينية الجزائرية؟

❖ **فرضيات الدراسة**

للقيام بتحليل موضوعي ومنطقي، وللإجابة على السؤال المركزي للدراسة وكذا الأسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- كلما تعددت وتنوعت العلاقات التعاونية الجزائرية الصينية كلما أمكن ذلك من تقليص هامش التبعية بالنسبة للطرفين الى الدول الغربية.

- كلما زاد التعاون المتبادل بين البلدين بإتجاه متكافئ كلما ساهم ذلك في بتمتين العلاقات بين الطرفين في مختلف المجالات.
- كلما زاد التقارب الصيني الجزائري كلما حقق الطرفين أهدافهما في مبادرة طريق الحرير.

❖ **حدود الدراسة:**

الحدود الزمانية:

يمتد المجال الزماني للدراسة منذ إنطلاق العلاقات الجزائرية الصينية وصولا الى إنضمام الجزائر الى مبادرة طريق الحرير الجديد، ومحاولة استشراف مستقبلية الى ما ستؤول اليه هذه العلاقات.

الحدود المكانية:

تركز الدراسة على مجال مكاني محدد هو دولة الجزائر.

الحدود العلمية:

يصنف هذا البحث في إطار الدراسات الأكاديمية وبالتحديد في مجال العلاقات الدولية، والذي يدور حول التعاون الدولي بين الصين والجزائر منذ إقامة علاقات بينهما

❖ **الإطار المنهجي للدراسة:**

كما هو معروف في مجال العلوم السياسية فمن الصعب تناول أحد موضوعاتها خاصة ظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية والتقيد بمنهج معين، ومن أجل معالجة موضوع البحث تم توظيف مجموعة من المناهج التقليدية والجديدة تبعا لما تفرضه أهداف الدراسة:

1) **المنهج التاريخي "The Historical Method"**: يقوم المنهج التاريخي في البحث على أساس دراسة أحداث الماضي وتفسيرها وتحليلها بهدف الوصول الى قوانين عامة تساعدنا على تحليل أوضاع الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وهو بذلك يصف الحوادث بطريقة موضوعية ويحاول أن يربطها في سياق زمني من أجل تقديم قصة مستمرة من الماضي الى الحاضر والمستقبل. وقد كان مواطن إستعماله في الدراسة تتبع جذور التطور والمسارات التاريخية لبعض ما إقتضت ضرورة البحث الرجوع إليه مثل البحث في طبيعة النظام السياسي الجزائري، الرجوع الى خلفيات تاريخية للعلاقات الصينية الجزائرية.

2) **المنهج المقارن "The Comparative Method"**: هناك نوعان من الدراسات المقارنة في العلاقات الدولية، أولهما المقارنة بين دولتين أو أكثر خلال فترة معينة من الزمن أو إتجاه قضية معينة، وثانيهما مقارنة فترتين مختلفتين للعلاقات القائمة بين دولتين أو أكثر. وقد إقتضت الحاجة إلى إجراء مقارنة بين العلاقات الجزائرية الصينية في فترة الحرب الباردة وفترة ما بعد الحرب الباردة والتركيز على الجانب التعاوني بين البلدين.

3) **منهج دراسة حالة "The Study Method "** : يذهب قاموس علم الاجتماع الذي وضعه "فايرشايلد"، الى أن دراسة الحالة منهج عن طريقه يمكن جمع البيانات ودراستها بحيث يمكن رسم صورة كلية واحدة معينة في علاقاتها المتنوعة وأوضاعها السياسية. وقد تم إستخدام هذا المنهج بإسقاطه لدراسة حالة الجزائر ضمن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير.

4) **المنهج الوصفي التحليلي "Descriptive Analytical Metod"** : يقوم المنهج بدراسة الظواهر بأسلوب علمي منتظم، فهو المنهج الذي أعان على جمع المعلومات والبيانات وتقديمها تقديما يرجى منه توخي الموضوعية في الوصف والتحلي بالعلمية في التحليل. وقد تم إستخدام هذا المنهج في مواضع كثيرة من الدراسة مثل تحليل الاقتصاد الجزائري، تحليل التنافس الغربي الصيني داخل الجزائر.

5) **تقنية السيناريو "Scenario Technique"**: تعد تقنية السيناريو من التقنيات والمناهج الرئيسية واسعة الإنتشار والأكثر إستخداما في التخطيط الإستراتيجي والدراسات المستقبلية في العصر الحديث، ويمكن أن تعرف بأنها مجموعة من الخطط والأفكار الإستراتجية الإفتراضية التي توضع قبل أوانها في أغلب الأحيان بهدف الوصول إلى غاية معينة، أو هي وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار والمسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك إنطلاقا من الوضع الحالي أو وضع إبتدائي مفترض. وقد تم توظيف تقنية السيناريو في هذه الدراسة من أجل محاولة التبؤ بالمسارات المحتملة لبنية العلاقة التي ستكون بين الجزائر والصين في المستقبل.

❖ **الدراسات والأدبيات السابقة:**

بعد البحث حول مختلف الدراسات التي لها علاقة بالموضوع، تأكد أن بعض هذه الدراسات إهتمت بالعلاقات التي تجمع بين الصين والجزائر، والبعض الاخر تناول مبادرة طريق الحرير كإستراتجية للصين في القرن 21، كموضوعين مستقلين للدراسة، ولم يتم العثور على دراسة –في حدود العلم– تجمع بين هذين المتغيرين في سياق ما يسمى "العلاقات الجزائرية الصينية ضمن مبادرة طريق الحرير" فهي دراسة في بداية التبلور.

ففي إطار العلاقات التي تجمع الصين والجزائر يمكن الإشارة الى ما يلي:

- سليني ياسين، "**العلاقات الجزائر–الصينية: دعم متبادل**"، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.

تطرق الباحث في رسالة الماجستير الى مرجعية وأبعاد السياسة الخارجية لكل من الجزائر والصين في الفصل الأول، ثم الى طبيعة العلاقات الجزائرية الصينية في الفصل الثاني حيث تطرق الى البعد التاريخي للعلاقة التي تجمع البلدين ومنظور السياسة الخارجية لكل دولة محل الدراسة تجاه الأخرى عبر فترات زمنية تبدأ من إستقلال الجزائر حتى الثورة الثقافية الصينية وما بعدها، كما ركز الباحث في الفصل الثالث على تطور العلاقات الجزائرية الصينية في عدة مجالات المجال السياسي والأمني، المجال الإقتصادي الذي أعطاه الأهمية الأكبر، المجال الاجتماعي والثقافي والعلمي معتمدا نفس تقسيم الفترات الزمنية في الفصل الثاني إضافة الى محاولة استشراف حول مستقبل العلاقات الجزائرية الصينية مستخدما تقنية السيناريو.

أما في هذه الدراسة فقد تم التركيز على الجزائر حيث تم دراستها جيوسياسيا في الفصل الأول من أجل التعرف على طبيعة النظام السياسي الجزائري والأزمات التي مر بها وكيف أثرت على الاقتصاد الجزائري أمام مقدرات طبيعية يمكن أن تجعل الدولة رائدة في منطقتها ودوائرها الخارجية. كما تم أيضا التطرق إلى التنافس الأمريكي والتنافس الأوروبي كتحديات للعلاقات الصينية الجزائرية.

- جندي سارة، "**العلاقات العربية–الصينية دراسة حالة الجزائر**"، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

تطرقت الباحثة في رسالة الماجستير إلى محددات السياسة الخارجية الصينية في البيئة الداخلية والبيئة الخارجية وركزت على المحدد الأيديولوجي والأبعاد المرتبطة بالقوة الناعمة الصينية في الفصل الأول، اما الفصل الثاني فقد شمل مجالات التعاون العربية الصينية مركزا على أهم القضايا المشتركة بين الطرفين حيث تم التطرق الى

تاريخ تطور هذه العلاقات والبعد التعاوني فيها والمعيقات التي تواجهها، وفي الفصل الثالث تم التركيز على مسارات العلاقات الجزائرية الصينية وكان تقسيمه يشابه الفصل الثاني مع تغيير حالة الدراسة الى الجزائر، وقد تم التطرق إلى قضية الصحراء الغربية.

اما في هذه الدراسة فقد قامت بالتأصيل النظري من اجل فهم وتفسير العلاقات الصينية الجزائرية، كما تم التطرق للبعد الإيديولوجي الذي جمع العلاقات الصينية الجزائرية في فترة الحرب الباردة، والبعد الاقتصادي بعد الثورة الثقافية الصينية خاصة بعد إنظمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، كما شملت الدراسة عدة قضايا وأحداث دولية توافق البلدين فيها، كما تم الإستعانة بتقنية السيناريوا من اجل التنبؤ بالمسارات المحتملة للعلاقات الصينية الجزائرية مستقبلا.

- فرحاني حياة، "**الصين والمغرب العربي بين المرجعية السياسية والمصالح الاقتصادية دراسة حالة الجزائر منذ 1954**"، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.

تطرقت الباحثة في رسالة الماجستير الى منظور ومقاربة سياسة الصين الخارجية حيث فصلت في مبادئ ومحددات واهداف وتطور السياسة الخارجية الصينية في الفصل الأول، اما في الفصل الثاني فقد درست منظور الصين للمغرب العربي ككل مركزة على البعد السياسي والإقتصادي للجانبين وكيف ساهم ذلك في التوافق والتباين في أهم القضايا التي يتشركان فيها كما تم دراسة العلاقات الثنائية بين الصين وكل دولة من المغرب العربي، وفي الفصل الثالث تم دراسة حالة الجزائر حيث تم التطرق لمنظور البلدين تجاه بعضهما أثناء الثورة التحريرية وبعد الثورة التحريرية، والعلاقات التي جمعت البلدين في محطات تاريخية خلال الحرب التحريرية الجزائرية وبعد استرجاع الجزائر استقلالها والإصلاح الاقتصادي الصيني وصولا الى سنة 2012.

اما في هذه الدراسة فقد تم التطرق الى العلاقات الصينية الجزائرية في عدة جوانب (امنية، اجتماعية ثقافية، علمية) ولم تقتصر في البعد السياسي والإقتصادي فقط كما تم تقسيم مراحل هذه العلاقات بما يتناسب مع الأحداث الدولية (فترة الحرب الباردة، فترة ما بعد الحرب الباردة)، وكذا إبراز التحديات التي تواجه إستمرار العلاقات الصينية الجزائرية، كذلك كانت هنا محاولة استشراف لمستقبل العلاقات الصينية الجزائرية.

وبخصوص مبادرة طريق الحرير، يمكن الإشارة الى:

- إسلام عيداوي، "مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم"، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2019.

هذا كتاب جماعي يجمع العديد من المحاور التي تناولت مبادرة الحزام والطريق من أجل الإجابة على الإشكالية 'ماهية دور مبادرة الحزام والطريق الصينية وأثرها وأهميتها كمشروع القرن الاقتصادي في العالم؟'، حيث تم التطرق الى الخلفية التاريخية للمبادرة والتحديات التي تواجهها، واهمية المبادرة على القارة الآسيوية.

كان هدف الكتاب هو دراسة المبادرة على مستوى العالم لكنه اكتفى بتوضيح أهمية المبادرة ودورها على مستوى القارة الأسيوية فقط. اما في هذه الدراسة سيتم التطرق الى المبادرة واهميتها على المستوى العالمي عامة والتركيز على حالة الجزائر خاصة.

تبرير الخطة:

للإجابة على الإشكالية المركزية والأسئلة الفرعية للدراسة وكذا إختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة ستتم دراسة الموضوع بإعتماد خطة مكونة من ثلاثة فصول:

1. تطرقت الدراسة في الفصل الأول المعنون **بمدخل مفاهيمي ونظري للدراسة**، حيث قسم الى ثلاث مباحث خصص المبحث الأول **للتأصيل المفهوماتي للدراسة** حيث تم توضيح مفهوم الشراكة ومفهوم التبعية والإشارة الى المفاهيم المشابهة لهما من أجل فهم طبيعة العلاقة بين الصين والجزائر وكذا التطرق الى طريق الحرير القديم، وفي المبحث الثاني المعنون **بالتأصيل النظري للدراسة** ومحاولة التفصيل في اهم النظريات المفسرة للتعاون الدولي حيث تم توظيف النظرية النيوواقعية والنظرية النيوليبرالية ونظرية المباريات، اما في المبحث الثالث فقد تم تخصيصه **لدراسة جيوسياسية الجزائر** بما أنها محور الدراسة حيث تناول طبيعة النظام السياسي والإقتصادي الجزائري من بعد الاستقلال الى غاية 2020، كما تم دراسة الموقع الجيوسياسي للجزائر وتبيان مدى الأهمية الاستراتجية التي يحظى بها.
2. اما الفصل الثاني والذي عنوانه **العلاقات الجزائرية الصينية**، فقد قسم الى أربعة مباحث وهي كالتالي: المبحث الأول الذي يعتبر **دراسة كرونولوجية للعلاقات التاريخية بين البلدين** في فترة الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة، اما المبحث الثاني فقد كان بعنوان **التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني** حيث ركز على التبادل التجاري بين الصين والجزائر والإستثمارات الصينية بالجزائر، وفي المبحث الثالث تم التطرق الى **جوانب العلاقات الجزائرية الصينية** في شقها السياسي والأمني، الاجتماعي، الثقافي والعلمي، اما

المبحث الرابع **تحديات العلاقات الجزائرية الصينية** فقد تم دراسة التنافس الأمريكي والتنافس الأوروبي وكيف يمكن ان يؤثر في العلاقة بين الصين والجزائر.

3. وتم تخصيص الفصل الثالث لدراسة **مبادرة طريق الحرير الجديد والتقارب الصيني الجزائري** وقد قسم الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول **مبادرة طريق الحرير الجديد** والتعريف بها وتبيان أهدافها الأساسية والتحديات الكبرى لها، اما المبحث الثاني **موقع ودور الجزائر في مبادرة طريق الحرير الجديد** فقد تطرق الى أهمية المبادرة بالنسبة للجزائر ودورها فيها وكيف ساهمت في التقارب الصيني الجزائري، والمبحث الثالث والأخير تم تخصيصه لدراسة **مستقبل العلاقات الصينية الجزائرية** بتوظيف تقنية السيناريو ومحاولة التنبؤ بالمسارات المحتملة التي يمكن ان تؤول اليها العلاقات الجزائرية الصينية بالتركيز على أحداث داخلية ودولية.

❖ **صعوبات الدراسة:**

لاشك في أن أي بحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لا يخلو من الصعوبات ويرجع ذلك الى طبيعتها الديناميكية وهذا ما ينطبق على العلاقات الجزائرية الصينية، التي تشهد تطورا ملحوظا منذ إقامتها وصولا الى الإعلان عن مبادرة طريق الحرير وإنضمام الجزائر لها، واهم صعوبة واجهت هذه الدراسة هي قلة المراجع وهذا لحداثة دخول الجزائر الى مبادرة طريق الحرير.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

تبدأ الدراسة من خلال هذا الفصل الذي كان وفقا لمنهجية البحث ضرورة لابد منها، حيث تم ضبط مصطلحات الدراسة بالتأصيل المفاهيمي للشراكة والتبعية لمعرفة طبيعة العلاقات الجزائرية الصينية، كذلك تم تعريف طريق الحرير وتحديد جذوره التاريخية وأهميته. والتطرق الى النظريات المفسرة والمتعلقة بموضوع البحث. وأيضا دراسة جيوسياسية الجزائر بما أنها محور الدراسة وقد تم دراسة طبيعة النظام السياسي الجزائري من بعد الاستقلال الى غاية دستور 2020، ودراسة الاقتصاد الجزائري ومحاولة معرفة المراحل التي عاشها من بعد الاستقلال الى يومنا هذا، وفي الأخير تم دراسة الموقع الجيوسياسي للجزائر وتبيان مدى الأهمية الاستراتجية التي يحظى بها.

المبحث الأول: التأصيل المفهوماتي للدراسة

لابد في أي دراسة ان يتم ضبط المصطلحات التي تم إستخدامها لتساعد على تشكيل زاوية للفهم والتشخيص، وعليه يتم في هذا المبحث التطرق الى مفهوم الشراكة والتبعية والمفاهيم المشابهة لهما

المطلب الأول: مفهوم الشراكة والتبعية والمفاهيم المشابهة

تقوم الدراسة على فهم نوعية العلاقات القائمة بين الجزائر والصين ومعرفة اذا كانت علاقة شراكة ام تبعية لذا سيتم التأصيل المفهوماتي لكل من المفهومين أولا ثم عرض المفاهيم المشابهة لكل مصطلح.

الشراكة Partnership: هي العلاقة القائمة على أساس التقارب والتعاون المشترك من أجل تحقيق المصالح والأهداف المشتركة للمؤسسات المتشاركة سواء في القطاع العام أو الخاص، حيث يقدم كل طرف أفضل ما لديه لإنجاح هذه العلاقة من الحفاظ على استقلاليته القانونية، ويستخدم المفهوم لوصف مجموعة أنواع العلاقات القائمة في شتى المجالات وعدة مواقع.[1]

وقد طرح الرئيس الفرنسي "François Méttirant" مفهوم الشراكة Partenariat في طابعة الاقتصادي في فترة الثمانيات، وطالب خلالها الدول الأوروبية بأن تقيم علاقات مشتركة مع دول الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط في المجالات الاقتصادية، الثقافية، الإعلامية والحضارية، وكان رأيه يقول أن: للمنطقة المتوسطية تاريخا مشتركا وحضارة متوسطية واحدة من شأنها أن تساعد على إحياء الفضاء المتوسطي. فمفهوم الشراكة وفق هذا الطرح يعد مصطلحا أوروبيا تضمن في مختلف نظريات التكامل كما أن آلياته كانت وفق تصور غربي أوروبي منذ بدايته، وهذا ما ذهب إليه أحمد أونايس حيث يرى أن الشراكة متضمنة في أدبيات الخطاب، حيث تعني في تصورهم الاستعداد للقيام بالمبادرة بعد كل مواجهة، وذلك من خلال السعي إلى إقامة روابط جديدة ومتينة مع بلدان الشرق والجنوب في حال تفكك العالمين، عالم الجنوب

[1] Ronald W. McQuaid, "**The theory of partnership: Why have partnships?**", S.P. Osborne , (London:2000), p04.

وعالم الشرق، في سياق هذا التصور فإن مفهوم الشراكة يستمد من المنطق التنظيمي الذي يفضل تكوين رأسمال مشترك على حساب التعاون، وإلى الاهتمام بزيادة هذا الرأسمال.[1]

بالنسبة للصين فهي ترى ان الشراكة بالمفهوم الأوروبي لم تحقق نتائج متساوية للطرفين على أرض الواقع، لهذا فالصين تحاول ان تكون شراكتها إستراتجية وشاملة في جميع المجالات والقطاعات ويكون أساسها التعاون وتبادل الخبرات.

التبعية Dependency: نظام سياسي واقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة اخرى، مما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر سيادتها في داخل إقليمها وفي المجتمع الدولي، تتمثل التبعية الاقتصادية في تبعية الاستثمارات الخارجية والتبعية النقدية والتبعية المصرفية. وتبعية الاستثمارات الخارجية تأتي من الوضع الاحتكاري لرؤوس الأموال الأجنبية داخل الدولة التابعة مثل المنشآت التجارية الأجنبية، ومثل هذه المؤسسات الأجنبية تسيطر على تجارة الصادرات والواردات وتعمل على استمرار وتبعية الاقتصاد القومي في الدول التابعة.

وتتمثل التبعية السياسية في فرض الحماية من دولة استعمارية على دولة اخرى أو خضوع دولة ما لنظام الانتداب أو الوصاية او في ظل الاستقلال الناقص بغرض معاهدات مصحوبة بشروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية تتعارض مع سيادة الدولة. والتبعية السياسية نتيجة منطقية للتبعية الاقتصادية والتخلص من التبعية الاولى هو الشرط الأساسي للتخلص من التبعية الاخرى.[2]

اما نظرية التبعية فقد نشأت كمبحث نقدي ماركسي جديد في نظريات التحديث والتنمية، حيث ترى ان المظهرين المعاصرين المتمثلين في التنمية والتخلف لم يكن مرحلتين مختلفتين في تطور البشرية، وانما كانا مظهرين لنفس العملية التاريخية وقد بدأت هذه العملية في القرن السادس عشر بظهور الرأسمالية في اوروبا الغربية حيث منها انتشرت عن طريق التوسع التجاري ثم الحكم الاستعماري، لكن هذه الظاهرة لم يصاحبها انتشار فوائد رأسمالية بصورة متساوية وانما كانت تتصف بعلاقات دولية تسودها الهيمنة والاستبداد تمكنت من خلالها الدول الرأسمالية من اعادة تنظيم بنية المجتمع في الاراضي الواقعة في ما وراء البحار بما يتناسب

[1] نموشي نسرين، "**عوامل تعثر التكامل الإقليمي على ضوء الطروحات النظرية للتكامل والإندماج: التكامل المغاربي أنموذجا**"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 14، (الجزائر: 2017)، ص135.

[2] عبد الوهاب الكيالي، "**موسوعة السياسة**"، الجزء الأول، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003)، ص684.

وحاجاتها. ومنذ اواسط ستينات القرن العشرين بدأ مفهوم التبعية بالتبلور لدى بعض مفكرين امريكا اللاتينية، ثم ما لبثت افكار هؤلاء أن انتشرت وتطورت على يد مفكرين اخرين في بلدان العالم الثالث الاخرى ومن بلدان اوروبا الغربية، وصارت هذه الافكار تمارس تاثيرا كبيرا على دراسات التنمية والتخلف خلال عقدي السبعينات والثمانينات تحت اسم مدرسة التبعية.[1]

تصنف الصين نفسها ضمن الدول النامية الواقعة في دول الجنوب، وهي ترفض التبعية لدول الشمال لانها عانت وايلات الإستعمار وكافحت ضد الدول الإستعمارية والقوى الإمبرالية.

الشراكة والمفاهيم ذات صلة:

التكامل، الاندماج Integration: هو حالة التوافق والإنسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة. وتشير كلمة تكامل أحيانا الى عملية تحقيق التكامل لا النتيجة ذاتها بالضرورة، ويكون التكامل بين القيادات ومراكز الثقل والفعل في الأطراف المعنية.[2] وللتكامل مقومات لابد من توفرها أو توفر معظمها لتأمين النجاح المتوخي منها، درجة من الهوية أو الولاء المشترك والملائمة والمصلحة المتبادلة بين الوحدات وإمكانية إقامة الإتصال والتفاعل الاقتصادي والإجتماعي بين أطراف التكامل والإندماج، كما يفترض التناسق في المكاسب والخسارة المشتركة.

التحالف Alliance: التحالف من ناحية القانون الدولي علاقة تعاقد بين دولتين أو أكثر يتم من خلالها إتخاذ خطوات الدعم المتبادلة في حالة حدوث حرية وهي بديل لسياسة الانعزال التي ترفض أي مسؤولية تجاه سلامة دولة أخرى، ولقد إرتبطت تاريخيا سياسة التحالف بسياسة توازن القوى. [3]

الاتفاق Agreement: هو صك دولي ينشئ التزامات حقوقية، سياسية، عسكرية، إقتصادية، مالية أو ثقافية توافق عليها دولتان عقب مفاوضات تجري بين مندوبيها المفوضين، ويوقع على نسختين بحفظ كل

---

[1] نموشي نسرين، "**تحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر المدرسة التبعية**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد10، العدد01، (الجزائر: 2017)، ص ص 540-541.

[2] عبد الوهاب الكيالي، "**موسوعة السياسة**"، الجزء الأول، مرجع سابق، ص779.

[3] أحمد زكي بدوي، "**معجم المصطلحات السياسية والدولية**"، (مصر: دار الكتاب المصري، 1989)، ص10.

طرف نسخة منها، ويصبح نافذ المفعول بعد إبرامه من قبل الطرفين وفق الأنظمة الدستورية لدى كل منها، ويعتبر الاتفاق أقل شأنا من المعاهدة وأكثر سهولة في شكلياته.[1]

التعاون الدولي International Cooperation: التعاون الدولي هو مصطلح يطلق على الجهود المبذولة بين دول العالم من أجل تحقيق مصلحة الدول المتعاونة وفي سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات السياسية، الاجتماعية، الإقتصادية والأمنية، وهو أيضا تحرك جماعي للأطراف الدولية المعنية به. كما يمكن للتعاون الدولي أن يتم على مستوى الأفراد بين الدول والمجتمعات والأعراق المختلفة إضافة إلى المنظمات الحكومية والغير حكومية بشكل عام التعاون الدولي يتم بصفة رسمية عبر الاتفاقيات والمعاهدات البينية أو الدولية كما يمكن أن يتجسد في المساعدات الإنسانية والتحركات المشتركة. ويمثل التعاون الدولي وسيلة وأداة مساعدة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما يعزز العلاقات الخارجية مع الدول ومع منظمات وهيئات التنمية الإقليمية والدولية.

العلاقات الدولية International Relations: هي مجمل مبادئ وأحكام وضوابط العلاقات والاتصالات والروابط بين الدول أعضاء المجتمع الدولي في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية. وتنظم أصول التعاون وحدود الخلاف والصراع في شتى الميادين. كما تشمل الأحكام المطبقة على علاقات أفراد ينتمون لدول مختلفة وعلاقات أفراد من دولة مع دولة أجنبية. ومن جانب آخر ينظر إلى العلاقات الدولية على انها الاتصال الرسمي بين الدول الذي يأخذ صورة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية.[2]

الإعتماد المتابدل Interdependence: إنها حالة العلاقة بين طرفين، حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريبا بالنسبة إلى كل من الطرفين، في دراسة العلاقات الدولية، تحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين اثنين: الحساسية والهشاشة. تدل الحساسية إلى الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى، وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة (كمعدلات التضخم أو البطالة مثلا)، تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية.

---

[1] أحمد زكي بدوي، المرجع نفسه، ص11.

[2] عبد الوهاب الكيالي، "**موسوعة سياسية**"، الجزء الرابع، مرجع سابق، ص141.

وتدل الهشاشة على توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغييرات من هذا النوع. وهكذا، قد تكون دولتان متساويتين في الحساسية ازاء إرتفاع أسعار النفط ولكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها. قد تجد إحداهما أن الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سيولة بالنسبة إليها مما تجده الأخرى، فتتقلص بالتالى اعتمادها على النفط.[1]

المفاهيم المشابهة للتبعية

الاستعمار الحديث Neo Colonisation: فرض السيطرة الأجنبية السياسية والإقتصادية على دولة ما مع الاعتراف باستقلالها وسيادتها دون الاعتماد في تحقيق ذلك على أساليب الاستعمار التقليدية وأهمها الاحتلال العسكري، ويعتبر نظام المحميات والدول تحت الوصاية من أشكال الاستعمار الحديث. كما يطلق على هذا الأسلوب الاستعماري مصطلح الامبريالية الجديدة ويستخدم الاستعمار الحديث في تحقيق أغراضه وسائل خاصة لتحاشي المعارضة الشعبية الصريحة أو معارضة الرأي العام العالمي، ومن ذلك عقد الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة وتكبيل الدولة النامية بشروط تحرمها من حرية التصرف، وإقامة القواعد العسكرية.[2]

الهيمنة Hegemony: تعني كلمة هيمنة Hegemonia بالمعنى اليوناني الأصلي قيادة، وفي العلاقات الدولية المهيمن هو القائد أو الدولة القائدة لمجموعة من الدول. بيد أن مجموعة من الدول تفترض علاقات في ما بينها. وبالواقع إن القيادة تفرض بالضرورة درجة معينة من النظام الاجتماعي والتنظيم الجماعي، والدول التي تمثل المجموعة عبارة عن وحدات تكون فيها الدولة المهيمنة وحدة بدورها على الرغم من أنها الأهم. ومن الواضح بالتالي أنه حين نفكر بالهيمنة، نفكر أيضا بالأنظمة ما بين الدول. لا توجد هيمنة بحد ذاتها، بل انها ظاهرة سياسية فريدة موجودة ضمن نظام ما بين الدول هو بدوره نتاج ظروف تاريخية وسياسية خاصة.[3]

---

[1] نسرين نموشي، "**انعكاسات الشراكة الأورو–جزائرية على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر**"، رسالة ماجستير في السياسة المقارنة، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص7.

[2] أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص94.

[3] مارتن غريفش، تيري أوكالاهان، "**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**"، (الإمارت العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص449.

المطلب الثاني: طريق الحرير الجديد

أولا: اصل التسمية: سمي طريق الحرير بهذا الاسم لكميات الحرير الصيني الكبيرة التي كانت تنقل عبره، اذ كان الصينيون أول من تعلم صناعة الحرير، وإستطاعوا المحافظة على سر هذه المهنة، فقد ظلت الصين المورد الوحيد للحرير كالأقمشة الرقيقة الفاخرة حتى القرن السادس الميلادي وفي الوقت نفسه كان الصينيون يسعون للحصول على سلع نادرة من الغرب، وتنبغي الإشارة هنا الى أن أول من إستخدم مصطلح طريق الحرير المستكشف الجغرافي الألماني البارون فريديناند فون ريتشهوفن عام 1877 اسم Die Seidenstrasse، وإن كان أهل الإمبراطورية البيزنطية أطلقوا عليه اسما مشابها.[1]

لم تقتصر الممرات التجارية على الطرق البرية فقط، بل شملت أيضا ممرا بحريا كان يربط الصين في آسيا وافريقيا، وكان لطريق الحرير تأثيرا كبيرا على ازدهار كثير من الحضارات القديمة كالحضارة الصينية والهندية والمصرية، وشهدت المجتمعات القاطنة على امتداد هذه الطرق تبادلا وانتشارا للعلوم والفنون والأدب والديانات، لكن اختفت هذه الطرق تدريجيا لعدة عوامل منها سياسية العزلة والإنغلاق التي طبقت في الصين في عهد أسرة مينغ، وفتح مسارات بحرية أخرى بعد الاكتشافات الجغرافية.

قام الرئيس الصيني شي جين بينغ بإحياء فكرة طريق الحرير القديم، فأثناء زيارته لكزاخستان في سبتمبر 2013، أعلن إنشاء حزام إقتصادي جديد، وبعد شهر من ذلك أثناء زيارته لإندونيسيا، أقر إنشاء طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، ويشار الى المشروعين معا باسم مبادرة حزام واحد وطريق واحد، ليتغير هذا الإسم الى مبادرة الحزام والطريق الصينية، حيث أعتبرت الحكومة الصينية أن التركيز على كلمة "واحد" عرضة لسوء الفهم.[2]

ثانيا: الخلفية التاريخية لطريق الحرير: تعود بداية طريق الحرير إلى حكم سلالة هان في الصين قبل حوالي مئتي سنة قبل الميلاد، وقد كان لطريق الحرير دورا كبيرا في ازدهار العديد من الحضارات القديمة "المصرية، الصينية، الرومانية، الهندية، الاسلامية..." والتقاء الثقافات، والتبادل الفكري وتعلم اللغات وتقاليد البلدان التي سافروا

---

[1] أحمد محمود، **مترجما**، "**طريق الحرير**"، (مصر: المركز القومي للترجمة،2001)، ص13.

[2] شناز بن قانة، "**الرهانات الاستراتجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية**"، في: "**مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**"، المحرر: إسلام عيداوي.(ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2019)، ص103.

عبرها، كما لعب دورة كبيرا في نمو العديد من المدن الساحلية حول الموانئ المحاذية للطريق، وقد توقف كخط ملاحي للحرير مع حكم العثمانيين في القسطنطينية.[1]

في واقع الأمر فإن طريق الحرير لم يكن طريق واحدة وإنما شبكة من الطرق الفرعية التي تصب في طريقين كبيرين أحدهما شمالي صيفي والآخر شتوي، والذي يجمع بين هذه المسارات جميعا هو أنها مسالك للقوافل المتجهة من الشرق إلى جهة الغرب لتمر في طريقها ببلدان أخذت تزدهر مع ازدهار هذا الطريق التجاري الأكثر شهرة في العالم القديم. لم يتوقف شأن طريق الحرير على كونه سبيل تجارة بين الأمم والشعوب القديمة و إنما تجاوز الاقتصاد العالمي إلى آفاق إنسانية أخرى فانتقلت عبره الديانات فعرف العالم البوذية وعرفت آسيا الإسلام وانتقل عبره البارود فعرفت الأمم الحروب المحتدمة المدمرة، وانتقل عبره الورق فحدثت نقلة كبرى في تراث الإنسانية مع النشاط التدويني الواسع الذي سهل الورق أمره وانتقلت عبره أنماط من النظم الاجتماعية التي لولاه كانت ستظل مدفونة في مناطق وسط آسيا. غير أن النشاط الاقتصادي بقي هو العامل الأهم والأكثر أثرا ويكفي لبيان أثره وأهميته أنه أدى إلى تراكم المخزون العالمي من الذهب في الصين حتى أنه بحلول القرن العاشر الميلادي صارت الصين وحدها تمتلك من مخزون الذهب قدرة أكبر مما تمتلكه الدول الأوروبية مجتمعة.

ومن اليابسة إلى البحر انتقل الاقتصاد العالمي نقلة كبيرة مع اكتشاف التجار أن المسارات البحرية أكثر أمنا من الطرق البرية. وقد تزامن ذلك مع اشتعال الحروب المغولية–الإسلامية بقلب آسيا، وشيئا فشيئا اندثرت معالم طريق الحرير وصارت البضائع والثقافات الإنسانية تنتقل في مسارات بحرية منتظمة تتجه عبر المحيط الهندي إلى شمال أفريقيا مرورا بالبحر الأحمر لتستلم القوافل البرية البضائع من آخر نقطة في خليج السويس لتنقلها إلى المراكب الراسية في ثغر دمياط وما حوله من موانيء.

أهمية طريق الحرير: يستمد طريق الحرير أهميته من إرثه التاريخي وإذا كان طريق الحرير أحد أعظم الطرق التجارية في العالم، فقد يكون كذلك أكثرها أهمية من حيث كونه طريقا لتبادل الأفكار، فعلى هذا الطريق انتقلت بعض أهم الأفكار والتقنيات في العالم، كالكتابة والعجلة والنسيج والزراعة وركوب الخيل وغيرها. وكان

[1] زينب عبدالله، "**الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية**"، في: "**مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**"، المرجع نفسه، ص5.

للدين أيضا دور كبير على طول طريق الحرير. وربما يكون الإسلام والبوذية أهم الديانات التي صاغت شخصية الطريق في عصر كل منهما، إلا أن ديانات كثيرة أخرى عبرت قارة آسيا على هذا الطريق، مثال ذلك المسيحية والزرادشتية والمانوية واليهودية والمزدكية والكونفوشية والتاوية[1]. كما انتقلت عبره المواد الخام الأولية التي مهدت الطريق للثورة الصناعية، وترجع أهمية هذا الطريق إلى أن الحضارة الصينية أبدعت صناعة الحرير، وكانت صناعة الحرير الصينية متميزة للغاية، وبلغت الذروة مع أسرة تانج و من بعدها أسرة مينج وكان الجميع يتنافس على الحصول على الحرير الصيني عالي الجودة بأي مقابل. وبدا الحرير الصيني ينتشر في العالم، ومعه بضائع أخرى، فخرجت هذه البضائع من الصين وجنوب شرق آسيا إلى أواسط آسيا وشمال أفريقيا ووسط أوروبا في مسارات تجارية وحضارية محددة، وهكذا كانت القوافل والسفن تتجه من الشرق إلى الغرب، رابطة العالم ببعضه البعض، وساهم هذا الطريق في ازدهار العديد من البلدان والمدن التي كانت تقع على مساره.[2]

[1] أحمد محمود، مرجع سابق، ص14.

[2] زينب عبد الله، مرجع سابق، ص 11.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للدراسة

إن دراسة أي موضوع او ظاهرة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية او الدراسات الإستراتجية والأمنية وفقا لمقاربة واحدة غير ممكن، وإلا سوف يكون ذلك تقييدا للدراسة، وهذا نتيجة للطبيعة اللامستقرة لموضوع العلوم السياسية والتعقد المتزايد للسياسة الدولية، لذا كان من الضروري إعتماد مختلف التصورات النظرية للعلاقات الدولية من خلال التطرق لهذه النظريات.

المطلب الأول: النظرية النيوواقعية

الأسس الفكرية للنظرية النيوواقعية: وتعرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية وتعتبر ذاتها إمتداد للواقعية التقليدية، ومن أهم منظريها كينيث والتز وستيفن كريزنر وروبرت جيلبن، وروبرت تاكر وجورج مودلسكي. ويتميز هؤلاء عن أسلافهم في الواقعية التقليدية في أنهم تجاوزوا ما يعرف بالتجريبية المتنافرة الأجزاء (ATOMISTIC EMPIRICISM) بمحاولتهم تقديم نظرية علمية، موضوعية للعلاقات الدولية وذلك بعكس الواقعية التقليدية التي كانت تقوم على البديهة. إذن، بالرغم من انطلاق هذه المدرسة من المسلمات والمفاهيم الأساسية ذاتها في الواقعية، تحاول تحويل العلاقات الدولية إلى علم إجتماعي. وأهم ماخذ الواقعية الجديدة على الواقعية التقليدية، ما يلي[1]:

1- وجود مفاهيم وحجج غير واضحة ومشوشة ومتزعزعة، وقد حاولوا بالتالي تحديدها بشكل أكثر دقة في أدبياتهم.
2- عدم أخذها بالنظريات والمعرفة في العلوم الاجتماعية الأخرى التي تساهم في إعطاء صورة شاملة للدراسة السياسية الدولية كالاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع...
3- عدم وضوح في التمييز بين الأمور الموضوعية والذاتانية في الحياة السياسية الدولية.
4- الاهتمام فقط بالمجال الأمني/السياسي في تحليل السياسة الدولية.

إفتراضات الواقعية الجديدة: تتلخص أفكار النظرية الواقعية الجديدة بإعتبار الدولة الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وإتسامها بالعقلانية في العمل على تعظيم قوتها النسبية، بهدف حماية أمنها والحفاظ على

[1] ناصيف يوسف حتي، "**النظرية في العلاقات الدولية**"، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص62.

بقائها، في ظل النظام الدولي الذي يتسم بالفوضوية. ويؤمن الواقعيون الجدد بأن توازن القوى هو الوسيلة الأفضل لضمان إستقرار النظام الدولي، مستندين إلى وجود فوضى دولية ناجمة عن غياب الحكومة العالمية، على عكس الأنظمة الداخلية "الهيراركية"، ما يتسبب بحالة من الصراع على القوة، وهو ما يشكل أساس النظرية. كما يؤمن الواقعيون الجدد بصعوبة تحقيق التعاون الدولي، حيث هذه الدول خشيت إستخدامه من قبل الدول الأخرى لتحقق منافع نسبية. [1]

ويمكن ايجاز أهم مبادئ الواقعية الجديدة في النقاط الخمس التالية[2]:

1. النظم السياسية تأخذ شكلين أساسين، تسلسلية Hierarchical أو فوضوية Inarchnical والنظام الدولي يأخد دائما الشكل الأخير.
2. في النظام الفوضوي كل الدول لها وظائف متشابهة، فهي متمايزة من حيث القدرات وليس الوظائف.
3. جميع الدول تتميز بخاصية الأنانية Egoism، وتسعى –على الأقل– لضمان بقائها.
4. في أي نظام المساعدة الذاتية Self-help System البقاء Survival، يقتضي الاستجابة للقوة النسبية و لأفعال الآخرين.
5. حالة الفوضى في النظام الدولي تدفع دوما نحو خلق نظام لتوازن القوة.

من سيمات الواقعية الجديدة تأكيدها على معنى الصراع السياسي الدولي للسيطرة من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد ذهبت الواقعية الجديدة إلى القول بأن كل من المدرسة الليبرالية والمدرسة الراديكالية في الاقتصاد أخفقت في إدراك وفهم هذه العلاقات الاقتصادية عندما تناولتها بمعزل عن العلاقات بين الدول. وقدمت الواقعية الجديدة نظريات لتفسير وشرح العلاقات البنيوية أو الارتباط السببي بين الوسائل والأهداف التي تؤدي إلى نشوء السيطرة أو اضمحلالها، وبالتالي تحديد مؤشرات أو معايير للتنبؤ بالنشوء والاضمحلال.

---

[1] عبد العزيز خليلي، "**النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية**"، رسالة ماجيستير في الدراسات الدولية،(جامعة بنزرت: كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات الدولية، 2018)، ص34.

[2] توفيق حكيمي، "**الحوار النيوواقعي النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني–دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي–**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ودراسات إستراتجية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص14.

تتميز الواقعية الجديدة بمفهوم الدولتية Statism من خلال منح الدولة القدرة على تكوين الأهداف والمصالح. تبعا لذلك فإن الدولة هي العامل الفاعل الرئيس، ومذهب نظام الدولة هو المصطلح الذي يطلق على فكرة الدولة بوصفها الممثل الشرعي للإرادة الجماعية للشعب، الأولوية القصوى لزعماء الدولة هي ضمان بقاء دولتهم، والعون الثاني (الاعتماد على النفس) هو مبدأ العمل ضمن ظروف نظام فوضوي حيث لا يوجد نظام حكومة عالمية. وهذه العناصر الثلاثة تشكل زوايا المثلث "الواقعي".[1] والدولتية هي صلب النظرية الواقعية، وهذا ينطوي على مفهومين: أولهما أن الدولة هي العنصر الفاعل الأبرز وأن العناصر الفاعلة الأخرى في السياسة الدولية جميعا ذات أهمية أقل. وثانيهما، أن سيادة الدولة تشير إلى وجود مجتمع سياسي مستقل، يتمتع بالسلطة القانونية فوق أراضيه.

يدّعي الواقعيون الجدد على غرار بوزان، سيغال، غيرنشتاين و مونرو أن الصين غير راضية ببنية النظام الدولي القائم، بما فيها علاقات القوة التي يولدها هذا النظام، لذلك فهي تسعى لتحدي الستاتيكو، كما يحاجج بعضهم هنا مثل (Yee and Storey) أن الهدف النهائي للصين هو تحقيق الهيمنة العالمية. لذلك، يرى الواقعيون أن التحدي الذي سيفرضه صعود الصين على المجتمع الدولي سيكون من الصعب جدا تحاشيه، بل منهم من يرى أن آسيا ستصير متمركزة حول الصين على غرار فريد زكريا. أما ستيفنس، شوتر وروي فيرون، بأن الصين ستتحدى المكانة الأمريكية في شرق آسيا وأن ذلك سيخلق لعبة صفرية بين الطرفين، فوجود قوة كبرى غير راضية يؤدي بشكل محتمل إلى تحدي الدولة المهيمنة وبالتالي إلى حدوث نزاعات وحروب مثلما يحاجج بذلك كل من فرايبرغ، أورغانسكي وكوغلر.[2]

المطلب الثاني: النظرية النيوليبيرالية

الليبرالية الجديدة Neoliberalism هو المصطلح الأكاديمي الذي يشير غالبا إلى الليبرالية المؤسساتية الجديدة، وفي الحياة السياسية الليبرالية الجديدة يتم تعريفها في إطار الترويج للرأسمالية والقيم والمؤسسات الديمقراطية الغربية، والليبرالية المؤسساتية هي واحدة من اتجاهات النظرية المؤسساتية الدولية التي

---

[1] أحمد نوري النعيمي، "**البنيوية العصرية في العلاقات الدولية**"، مجلة العلوم السياسية، العدد 46،(العراق: 2013)، ص55.

[2] جلال خشيب، "**الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد**"، المعهد المصري للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 25 أفريل 2021. الرابط: https://eipss-eg.org/%d8%a7%d9%84%d8%

تتضمن ثلاث اتجاهات في حقل العلاقات الدولية تتقاسم جميعها إستخدام المؤسسات كتصور مركزي وهي نظرية الأمن الجماعي Collective security، النظرية النقدية Critical theory، والليبرالية المؤسساتية.

والنظرية الليبرالية الجديدة تشكلت أساسا في ثمانينيات القرن العشرين، واستقطبت ابرز وجوه البرادايم التعددي في سنوات السبعنيات، أمثال روبرت كوهين Robert keohane، وجوزيف ناي Joseph Nye، وهي مثل اليوم مصدر التحدي الأساس للواقعية، وتقاسم معها الهيمنة على دراسات العلاقات الدولية المعاصرة.

تعريف المؤسسات: مثل بقية المفاهيم المعقدة في العلوم الاجتماعية بشكل عام, لا يوجد هناك تعريف متفق عليه حول المؤسسات في أدبيات العلاقات الدولية، وقد لاحظ جون ميرشايمر أحد أبرز خصوم المؤسساتية، أن المفهوم يتم تعريفه أحيانا بشكل جد واسع يشمل كل العلاقات الدولية، ولا يمثل بذلك قيمة تحليلية مهمة، و كلمة المؤسسات تستعمل في العادة للإشارة إلى منظمة أو وكالة قائمة تكون عادة مرتبطة بالحكومة، لكن المصطلح يستعمل للدلالة على معان عديدة اليوم.

ستيفن بال Stephen Bell يعرف المؤسسات بأنها مسار أو جملة من العمليات التي تقوم بصناعة السلوك، أو أنها تلك القوانين، الأعراف، والممارسات المرسخة مؤسساتيا، أما ستيفن لامي Sreven Lamy فيرى أن المؤسسات هي جملة ثابتة ومتماسكة من القواعد والممارسات التي تحدد أبعاد، و تقيد نشاطات الفاعلين، وتشكل نواياهم، وقد تشمل بذلك المنظمات، الأجهزة البيروقراطية، المعاهدات والاتفاقات والممارسات غير الرسمية التي تقبل بها الدول كمعايير ملزمة.[1]

أصول الليبرالية الجديدة: جاءت الليبرالية الجديدة نتيجة تحولات عديدة، حساسة وعميقة شهدها المجتمع الدولي منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين. ضمن هذا التصور نجد الليبرالية التجارية، وهي ترى أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين، وهناك الليبرالية الجمهورية أيضا، وهي تركز على مساهمة الحكومات الديمقراطية في صنع السلام العالمي. فرغم أن أخر حلقة من النقاش حول السلام الديمقراطي كانت قد ابتدأت فعليا قبل

[1] توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص32.

انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أن هذا المفهوم أصبح أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الإمبريقية المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام كما تقره نظرية السلام الديمقراطي، بالإضافة إلى ذلك نجد الليبرالية المؤسساتية وهي أحدث اتجاهات الليبرالية، وتعتبر أن المؤسسات مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي يمكن أن تساعد في التغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق ترك المصالح لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم.[1]

يعتبر روبرت كيوهان Robert keohane أن للمؤسسات الدولية أربعة وظائف أساسية، تتمثل في:

- ❖ تخفيض تكاليف عقد الصفقات لصالح عقد إتفاقيات وضمان إحترامها والالتزام بها.
- ❖ إرساء الشفافية وما يترتب عنها من إرساء الثقة.
- ❖ تزويد الأعضاء بأدوات مناسبة لحل الخلافات.
- ❖ توفير المساعدة والدعم التقني لأجهزة إتخاذ القرارات.

ويمكن تقسيم الطروحات النيوليبرالية المؤسساتية إلى قسمين: الأولى هي الطروحات التي تنتمي إلى المؤسساتية القوية والتي تفترض أن الضوابط والقواعد القانونية أو الإجراءات تحدد سلوك الفاعلين، ومعرفة محصلة التفاعل التراكمي على مختلف الأصعدة بمجرد معرفة الخصائص التي تميز المؤسسات المؤثرة في صنع القرار في توجيه سلوك الفاعلين. والثانية هي الطروحات التي تنتمي إلى المؤسساتية الضعيفة، تفترض أن المؤسسات لا تحدد سلوك الفواعل بل تقيده، ولا تهمش دور الخيار العقلاني بل تنتقل به من صورته المطلقة إلى صورة محدودة.[2]

إفتراضات الليبرالية الجديدة[3]:

1. الأفراد والدول، بناء على العقلانية، يملكون القدرة على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي.

---

[1] إيناس شيباني، "**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والإبن**"، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص19.

[2] إيناس شيباني، المرجع نفسه، ص20.

[3] David A. Baldwin, "**Neoliberalism, Neorealism, and World Politics**", (Columbia: Columbia university Press, 1993), P P 4-10.

2. التعاون الدولي من أجل الإستفادة المتبادلة هو مرغوب وممكن في نفس الوقت.
3. دور الفاعلين الأخرين من غير الدول.
4. الدولة ليست متحدة، بل هي متعددة المراكز والقضايا، تماشيا مع التنافس بين الضغوط الداخلية والدولية.
5. السلام الديمقراطي.
6. المكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة.

تفترض الليبرالية المؤسسية الجديدة إمكانية التعاون الدولي على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام العالمي، وقد أوضح علماء هذه النظرية من خلال تحليل "محنة السجين المتكررة" و"نماذج إنهار السوق" أنه بإمكان الدول القومية تقوية روابط التعاون فيما بينها وتعزيزها وذلك عن طريق إجراءات خاصة بمراقبة الغش وتقليل تكاليف نقل المعلومات وتسهيل عقد الصفقات في علاقاتها البينية المتبادلة. ولعل الأهم من ذلك والمدهش من المنظور التحليلي هو إستخدام هذه النظرية الجديدة لإفتراضات النظرية الواقعية من جهة، والاختيار العقلاني من جهة ثانية، ومنهجية نظرية اللعبة من جهة ثالثة، قد يجسد ذلك للبعض تحقق بشير النجاح في إمكانية تفسير الظواهر المتناقضة لكل من الصراع والتعاون من خلال الرجوع الى أداة منطقية واحدة.[1]

تميل الصين الى التعاون الدولي وترى انه ممكن ويحقق إستفادة متبادلة لجميع الأطراف بمكاسب نسبية عوض المكاسب المطلقة التي تخلق صراعات يمكن تحاشيها، لذلك فهي تسعى الى تقوية روابط التعاون وتعزيزها في علاقاتها البينية المتبادلة.

[1] أنور محمد فرج، "**نظرية الواقعية في العلاقات الدولية –دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة–**"،(العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتجية، 2008)، ص404.

المطلب الثالث: نظرية المباريات

عرفت نظرية الألعاب لأول مرة في عام 1944 عندما نشر اوسكار مورجنسترن وجون نيومان كتابهما "نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي"، ثم وجدت النظرية تطبيقا واسعا لها في الأمور المتعلقة بالاستراتجية والتخطيط للسياسات الدفاعية واتخاذ قرارات السياسة الخارجية[1]

وتعد نظرية المباريات من احدى النظريات الاستراتجية المهمة لاتخاذ القرارات في مواقف النزاعات او الصراعات الدولية،وهي تطبيق خاص بالمنهج السلوكي لانها تدرس سلوك لاعبين او اكثر في علاقتهما المتبادلة حول قضية تهم كليهما، وقد تعددت تعريفاتها من باحث الى آخر حيث:

- يعرف كارل دويتش نظرية المباريات بأنها "ذلك المنهج المستند الى وجود تشابه كبير بين بعض لعب المباريات الاعتيادية وبعض الحالات الاجتماعية المتكررة ".
- اما ستيفن برامز فانه يقول انها "مجموعة القواعد التي تربط اللاعبين او المؤتلفين بالمحصلات".[2]
- وعرفها فون نيومان بأنها "مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف الى إيجاد حل لموقف معين يحاول فيه الفرد جاهدا ان يضمن لنفسه حدا ادنى من النجاح عن طريق أسلوبه في المعالجة، رغم ان افعاله واسلوبه لا بستطيع تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل وانما مجرد التأثير فيه".
- ويعرفها مارتن شوبيك بأنها "طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع"[3]
- ويقول توماس شيلنج بأن هذه النظرية"معنية باوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمدا على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر وهذا يعني التمييز بين الألعاب الاستراتجية والحظ".

ومن خلال هذه التعاريف نفهم ان النظرية تقوم على ثلاثة أسس[4]:

---

[1] إسماعيل صبري مقلد،"**العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**"، (القاهرة: المكتبة الاكادمية، 1991)، ص248.

[2] علي عودة العقابي،"**العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**"، (بغداد: 2010)، ص205.

[3] توفيق سعد حقي،"**مبادئ العلاقات الدولية**"، الطبعة الخامسة، (بغداد: المكتبة القانونية، 2010)، ص125.

[4] توفيق سعد حقي، المرجع نفسه، ص126.

- الخيارات: لكل طرف من أطراف اللعبة خيارات واولويات، وامامه فرص لاختيار بدائل متاحة امامهم، وان هذه الاختيارات المتاحة لاي لاعب هي متاحة لجميع اللاعبين الاخرين. فهذه النظرية تساعد في توضيح الخيارات البديلة امام صانع القرار، وتساعد أيضا في فهم المشكلة والقدرة على حل منهجية التحليل بشكل أكثر عمقا.
- الأهداف: كل لاعب يتمسك بهدف ويسعى الى تحقيق الفوز وان اللاعب الذي يسعى للخسارة سيكون شخصا غير سوي، فكل لاعب لايكتفي بالكسب بل يسعى الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الكسب وتقليل الخسائر الى ادنى حد ممكن.
- العقلانية: تقوم النظرية على أساس تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن اللاعب من الفوز(سلوك صناع القرار)، والسلوك العقلاني يعني بأن كل لاعب في السياسة الدولية يمتلك مجموعة من القيم والاهداف المحددة ويقرر سياسته طبقا لذلك بدون أخطاء(يجب ان يتم ذلك على أسس رياضية).

عناصر النظرية[1]:

1- اللاعبون: اللاعب هو وحدة اتخاذ القرار المستقلة في اللعبة.

2- القواعد: تحدد كيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة، حيث انها تحدد لكل لاعب مدى الخيارات المتاحة امامه.

3- الاستراتجية ونعني بها الكيفية التي يتحرك بها اللاعب في المباراة، او بالأحرى هي الخطة الموضوعة من قبل اللاعب والتي تحدد الخطوات التي يتخذها اللاعب في ضوء التحرك المفترض لخصمه.

4- العوائد: وهي التي يحصل عليها اللاعب كنتيجة لاتباعه استراتجية معينة ويعبر عن المحصلة بتعبير رقمي.

ويضاف الى هذه العناصر الأربعة المعلومات، وهي تساعد اللاعبين على تحديد الاستراتجيات، وفي اللعبة الاستراتجية هناك معلومات غير كاملة حول ما سيحدث، وان اللاعبين يضعون إشارات لممارسة الاتصال ببعضهم البعض من اجل تشجيع الأصدقاء وتظليل الخصوم.

[1] توفيق سعد حقي، المرجع نفسه، ص127.

أنواع الألعاب

الألعاب الصفرية zero sum game:

بالنسبة للصراعات التي تكون مصالح أطرافها متعارضة او غير قابلة للتنافسية فإن الكسب الذي يحققه احدهما يمثل في نفس الوقت وبنفس الدرجة خسارة للطرف الاخر، كما أنه اذا أمكن لطرف ان يحقق إنتصارا تم منى بعده بهزيمة وبخسارة فإن حصيلته النهائية تكون في مجموعها صفر، أي ان النتائج الأخيرة بمقاييس الكسب والخسارة الاستراتجية يكون صفرا.[1]

وعادة إن كل لاعب مشترك في قضية دولية يسعى الى تحقيق اقصى حد من المكاسب مقابل اقصى حد من الخسائر لخصمه ولكنه سيصل الى أدنى حد من الربح اذا كان قد وجد ان هذا هو الممكن تحقيقه، وتنطبق نفس الحالة على الحد الأقصى من الخسارة وقبول الحد الأدنى والممكن منها وهذا هو الوضع الذي ساد اثناء الحرب العالمية الثانية وأسفر على هزيمة المحور، اما في فترة الحرب الباردة فإن المباراة هي اقرب الى الصفرية لان الهدف المعلن لكل نظام هو القضاء على الطرف الاخر، ومن زاوية اقتصادية يرى البعض ان الصراع الأمريكي السوفيتي كان صراعا صفريا، حيث كان الإنتاج الأمريكي يساوي ضعف الإنتاج السوفيتي، ويعمل على تأمين راحة المستهلك في حين كان الاقتصاد السوفيتي يركز على الصناعات الثقيلة والعسكرية وحقق في كليهما نجاحا واضحا.[2]

ويعتقد كل من دورتي وبالستغراف ان التمييز بين اللعبة الصفرية وغير صفرية لا يعتمد كما يعتقد الكثير على ما إذا كانت نتيجة اللعبة هي بقاء طرف وزوال الطرف الاخر ولكن التمييز على أساس الفوز الشامل او الخسارة الشاملة لهدف معين، وبإختصار عندما يتنازع الطرفان على هدف معين فيفشل أحدهما وينجح الاخر في تحقيق الهدف نكون أمام لعبة صفرية ولكن اذا لم يتمكن الطرفان في تحقيق الهدف تماما وسعيا الى التساوم بينهما والحصول على اقل من الهدف الأول نكون هنا امام النموذج غير الصفري، ولذا فإن الألعاب الصفرية او غير الصفرية مرتبطة في تحديدها بالاطراف والنتائج والبدائل المطروحة لتحقيق الأهداف. وتكون اللعبة الصفرية مباراة لشخصين ولعبة لعدة اشخاص.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص249.

[2] توفيق سعد حقي، مرجع سابق، ص128.

اللعبة غير الصفرية Non-zero games

تفترض وجود مساحة واسعة للتنسيق والتعاون بين طرفي عملية الصراع اذ انهما قد يخسران او يكسبان معا، وقد يسلك الطرفان تجاه بعضهما سلوكا تعاونيا او غير تعاوني. وفي حالة السلوك التعاوني يكون لدى الأطراف إمكانية الاتصال ببعضهم مباشرة وتبادل المعلومات، اما في حالة السلوك غير تعاوني فان الاتصال المباشر لا يتوفر ولا يعرف احدهما سلوك الآخر، الا ان هناك نوع من الاتصال الضمني الذي يساعد كل طرف من تفسير سلوك الطرف الاخر من خلال البدائل التي يختارها، وفي ظل هذا النوع من اللعب يتقاسم الطرفان نتائج الكسب والخسارة.

وفي معظم الأحوال فإن التنافس الصراعي بين النظم والدول هو من قبيل الألعاب غير الصفرية فالاوضاع التي تحتوي على المساومة هي مباراة غير صفرية، مثل حالة الوفاق الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في فترة الحرب الباردة اذ اقتنع الطرفين أن الحرب النووية تمثل خسارة أكبر من الكسب.[1]

تقوم السياسة الخارجية الصينية بإقامة علاقات تعاونية قائمة على مبدئ رابح رابح لجميع الأطراف لانها ترى ان السلوك التعاوني له نتائج إيجابية ويسهل عملية الإتصال مع جميع الأطراف وعلى هذا الأساس تبنت المبادئ الخمس للتعايش السلمي.

[1] توفيق سعد حقي، المرجع نفسه، ص129.

المبحث الثالث: دراسة جيوسياسية للجزائر

تقع الجزائر في موقع جغرافي إستراتيجي اعطى لها ارثا حضاريا تارخيا فهي تعتبر بوابة افريقيا الشمالية وفاعلا أساسيا في منطقة المتوسط ودولة رائدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل وإمتداد للعمق الإفريقي، وتمتلك مساحة كبيرة جعلتها تمتلك ثروات طبيعية، ولها أيضا تركيبة سكانية بأغلبية شبانية، ورغم كل مقومات التي تمتلكها فالجزائر لم تحرر إقتصادها من طابعة الريعي بسبب الصراعات الحاصلة على مستوى النظام السياسي.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري

يعود تأسيس النظام السياسي الجزائري مع بداية الاستقلال لعام 1962 لكن السلطة السياسية في الجزائر تجد جذورها في نضال الحركة الوطنية والتيار الاستقلالي الذي أعلن الثورة، ورسم من خلالها معالم نظام سياسي تلعب فيه مؤسستان دورا أساسيا هما الحزب الواحد والمؤسسة العسكرية. فبعد الإستقلال مباشرة تضاربت الأراء بين أفراد النخبة السياسية العسكرية والمدنية حول نمطية الحكم السياسي المستقل بين الأحادية الحزبية والتعددية السياسية، وكانت أزمة صائفة 1962 أبرز تجليات هذا الصراع بدخول الجيش للعاصمة وإجراء الانتخابات في 20 سبتمبر من نفس السنة، مما تعينت على إثر ذلك أول حكومة جزائرية عادية برئاسة أحمد بن بلة في 29 سبتمبر بدعم من الجيش، وقد حصلت هذه الحكومة ومن ثم المجلس التأسيسي على مشروعية السلطة، وقد تراوحت مصداقية هذه الشرعية بين مصدق ومشكك وطاعن فيها في الأوساط النخبوية السياسية، ويذهب سعيد بوشعير بقوله "أنه يصعب القول بكون هذه الشرعية قد تمت في إجراءات ديمقراطية، ولكنها كانت في إطار وعلاقات قوة مهدت لبروز نظام تسلطي يرفض الاعتداد بفكرة الدسترة و الدستور، حيث تحول الشعب من منشئ للمجلس إلى موافق على إقتراح المكتب السياسي، وأصبح بذلك هذا المجلس تابعا للقوة التي شكلته والتي لم تكن فعليا تعبر عن غالبية المجلس الوطني للثورة بل مجرد غالبية مؤيدي المكتب السياسي الذين هم في الحقيقة غالبية عسكرية في أحسن الأحوال"[1]. وثبت هذا الوضع في دستور 1963 حيث أصبح الإنتماء إلى جيش التحرير المعيار الذي توزع من خلاله المناصب، والانتماء للحزب

1 خالد توازي، "**الأنظمة السياسية الهجينة- مفارقة التحول والتكيف- قراءة في حالة الجزائر**"، مجلة دراسات حول العالم والجزائر، المجلد 2، العدد 7، (الجزائر:2017)، ص10.

وسيلة من وسائل الارتقاء الاجتماعي والسياسي في جزائر الاستقلال، وهيمن هذا الوضع على الحياة السياسية لأكثر من عقدين، دون أن يؤثر على استمرارية النظام السياسي.

صنف النظام السياسي الجزائري في مرحلة الحزب الواحد في خانة الأنظمة الشمولية، أين يهيمن الحزب الواحد ظاهريا على الحياة السياسية، لكن الحضور القوي لشخص الرئيس الكاريزمي الهواري بومدين الذي يؤسس سلطته على التناقضات السياسية، حيث كان يضع الحزب كواجهة فقط لكسب نوع من المشروعية، وقد شهدت هذه المرحلة أزمات تم تجاوزها بطرق سلمية و أحيانا بطرق أخرى، فالنظام السياسي كان يعيش على واقع الأزمات الداخلية الناتجة عن إختزال التعددية في حزب الأمة، و بالهيمنة المفروضة على الحريات العامة، ولعبت شخصية الرئيس الهواري بومدين دورا في حجب هذه الأزمات عن العامة، وبعد وفاته طفت إلى السطح صراعات الأجنحة المكونة للسلطة حول من سيحكم البلاد بعده، و شكل وصول الشاذلي بن جديد إلى الحكم انتصار لزمرة من الزمر المتناحرة منذ الاستقلال، و بداية لعهد جديد.[1]

اتسمت مرحلة الشاذلي بن جديد بالليونة وهذا الأمر ساهم تدريجيا في ظهور حركات احتجاجية بإيعاز من شخصيات سياسية و دينية، كما ساهم في بداية انفتاح ظهرت معالمه في السياسة التي تبناها الرئيس الجديد اتجاه المعارضة من جهة والمواطنين من جهة أخرى، و سمح الوضع الاقتصادي لبداية الثمانينات في كبح القوى المنددة بتغيير النظام السياسي، دون أن يقضي عليها أو يحتويها. وتعتبر سنة 1985 منعرج مهم في مسار النظام السياسي الجزائري فهي سنة مفتاحية بالنسبة للعملية التحولية التي بادر بها النظام من خلال فتح الحياة الاقتصادية بواسطة مجموعة من القوانين التي تحد من احتكار الدولة، و كان يفترض في هذه السياسات أن تخلق دينامكية اقتصادية تدفع بالاقتصاد الوطني الراكد إلى الأمام لكن في الواقع خلقت زبائنية سياسية إقتصادية إحتكرت إستيراد بعض المواد، و خلقت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سوق موازية، ساهمت في إضعاف النظام الريعي، وبدى واضحا أن هشاشة النظام أضحت واقع، وفي أحداث اكتوبر 1988 والتي يصطلح على اعتبارها بداية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، والتي أرفقت بجملة من الإصلاحات التي تتماشى مع القيم الديمقراطية، وفي نفس الوقت كانت الإصلاحات تستجيب للتحولات الدولية التي غيرت الخارطة

[1] خالد توازي، المرجع نفسه، ص11.

السياسية لمعظم الدول التي كانت تنتمي للمعسكر الشرقي، ولا أحد ينكر أنها نقلة نوعية سياسيا على الأقل وهذا ما تضمنه دستور 1989.[1]

لقد نقل دستور 23 فيفري 1989 المسار السياسي والقانوني للبلاد نقلة شاملة تتميز بنظرة جديدة من حيث المبنى لمختلف الهيئات الحاكمة تبرز من خلال ما حمله من انفتاح سياسي وظهور المفاهيم جديدة كالشفافية والحوار الصريح وانتقال تدريجي نحو نظام دولة القانون والديمقراطية القائمة على الفصل بين السلطات واستقلال المجتمع المدني عن الدولة وإنهاء الدور السياسي ولو ظاهريا للمؤسسة العسكرية، وقد مهد هذا الدستور لإجراء أول انتخابات بلدية وتشريعية تعددية في تاريخ الجزائر(1990-1991)، لكنها ألغيت وهو ما شكل الشرارة التي أدخلت البلاد في مرحلة عنف وعدم استقرار لأكثر من عقد من الزمن. ورغم أهمية الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ مطلع التسعينات إلا أن مسار التحول نحو الديمقراطية وإرساء التعددية لإضفاء الفعالية والديناميكية على الممارسة السياسية ظل مليئا بالعثرات[2]. خاصة بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد الذي كان مقرونا بشغور المجلس الشعبي الوطني، الذي يفترض دستوريا أن رئيسه يترأس رئاسة الجمهورية بالنيابة، مما أدى هذا الفراغ الدستوري لأزمة مؤسساتية تم على إثرها تشكيل المجلس الأعلى للدولة لتسيير المرحلة الانتقالية برئاسة الراحل مُحَّد بوضياف الذي أغتيل في 29 جوان 1992 وخلفه علي كافي في رئاسة المجلس، غير أن سير هذه المؤسسة عرف اضطرابا كبيرا مما استدعى تعيين اليامين زروال رئيسا للدولة بتاريخ 11 مارس 1994، ثم إنتخابه في نوفمبر 1995 رئيسا للجمهورية.

وما ميز هذه المرحلة هو صدور دستور 28 نوفمبر1996، الذي شدد على الفصل بين السلطات وخص رئيس الجمهورية بصلاحيات دستورية، وحددت العهدة الرئاسية بواحدة، بحيث ينتخب رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة في دور أو دورين عن طريق الإقتراع العام والمباشر والسري لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. أما بالنسبة لرئيس الحكومة يقدم أعضاء حكومته الذين يختارهم الرئيس الجمهورية ويعينهم ويضبط برنامج حكومته ويعرضه على مجلس الوزراء، وكذا المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه وكذلك مجلس

---

[1] خالد توازي، المرجع نفسه، ص12.

[2] سليمان مباركة، "**آفاق تفعيل الإصلاحات السياسية في الجزائر**"، مجلة البحوث والدراسات، العدد 22، (الجزائر: 2016)، ص199.

الامة[1]. وبعد التعديلين لسنة 2002 وسنة 2008 تم استبدال منصب رئيس الحكومة بالوزير الأول ومن هذا الدستور نلتمس تراجع ورجوع نحو تكريس أحادية الجهاز التنفيذي في النظام السياسي الجزائري والذي كان متبنى فترة الأحادية الحزبية،[2] بسبب فتح عهدات رئيس الجمهورية بعد ان كانت عهدتين فقط.

وفي التعديل الدستوري 2016 تم التأكيد على تبني النظام الديمقراطي القائم على علوية الدستور والتداول السلمي على السلطة وكفالة الحقوق والحريات، مع توسيع قاعدة الحقوق والحريات بإدخال حقوق جديدة، كذلك تم الاعتراف بحقوق الأحزاب السياسية والمعارضة البرلمانية، وكذا تمكين أعضاء البرلمان والمتقاضين من إخطار المجلس الدستوري. ويتميز النظام السياسي هنا بثنائية السلطات الثلاث حيث السلطة التنفيذية يترأسها رئيس جمهورية والوزير أول، والسلطة التشريعية تتكون من مجلس شعبي وطني ومجلس أمة، والسلطة القضائية تتكون من قضاء عادي وقضاء إداري.

في فيفري 2019 انطلق الحراك الشعبي في جميع أنحاء البلاد استنكارا للأوضاع التي آلت إليها الجزائر مما دفع السلطة الى الضرورة السياسية للتغيير، وبعد انتخابات ديسمبر 2019 باشر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في وضع دستور 2020، غير أن هذا الدستور لا يختلف كثيرا عن تعديل 2016 في ما يتعلق ببنية النظام السياسي، وتضخيم صلاحيات رئيس الجمهورية بما يخل بالفصل والتوازن بين السلطات أكثر مما كانت عليه، وعدم الحسم والوضوح في طبيعة النظام السياسي وفق الأصول والمعايير الدولية، ما أبقاه نظاما هجينا. كذلك عدم استقلالية القضاء باعتماد التعيين وليس الانتخاب، وعدم استقلالية وسيادة السلطة الوطنية لتنظيم الانتخابات باعتماد التعيين لرئيسها ولأعضائها، والإبقاء على مجلس الأمة وتعيين الثلث الرئاسي المعطل للبرلمان، وتغول السلطة التنفيذية على البرلمان بالإبقاء على التشريع بالأوامر حتى في أثناء الدورة البرلمانية في الحالة الاستعجالية الفضفاضة والغامضة، وحق رئيس الجمهورية في حل البرلمان، من دون أي

[1] يوسف جحيش، "**التطور المؤسساتي للنظام السياسي الجزائري دراسة للسلطتين التنفيذية والتشريعية**"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الخامس، (الجزائر: 2015)، ص237.

[2] نريمان مكناش، "**السلطة التنفيذية في دساتير بعض الدول المغاربية الجزائر – المغرب– تونس**"، رسالة ماجستير في القانون العام، (جامعة الجزائر1: كلية الحقوق، قسم الحقوق، 2015)، ص4.

سلطة رقابية موازية للبرلمان عليه، وحق الرئيس في القراءة الثانية لأي قانون يصادق عليه، وحق الحكومة في الأولوية في وضع جدول أعمال الدورة البرلمانية.[1]

المطلب الثاني: طبيعة الاقتصاد الجزائري

بعد الإستقلال وجدت الجزائر نفسها داخل نظام دولي ثنائي القطبية ووفي حرب باردة بين المعسكرين الاشتراكي الشرقي والليبرالي الغربي، وقد تبنت الجزائر النظام الاقتصادي الاشتراكي لانها في حربها التحريرية وجدت المساندة من طرف الدول الاشتراكية، في المقابل نجد ان الدول الليبرالية على رأسهم الولايات المتحدة الامريكية قد ساندت فرنسا. وقد ورثت الجزائر منظومة إقتصادية خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي، حيث كانت الصادرات عام 1962 ما يقارب 85% موجهة الى فرنسا وكانت 80% من الواردات تأتي منها، فقد ترك الإستعمار إقتصادا عديم القاعدة الصناعية، بسبب توقف الإنتاج بعد مغادرة المستوطنين وتهريب الأموال الى الخارج والتهرب من تسديد الديون مما تسبب في إخلاء الخزينة، إضافة الى تخريب المؤسسات الصناعية والطرق وتدمير 8000 قرية وحرق 3000 هكتار من الغابات وسلب وقتل الماشية.[2]

في المرحلة الممتدة بين أواخر 1966-1980 إتسم الاقتصاد الجزائري بنظام مركزي موحد في جميع القطاعات الاقتصادية، ومعتمدا على التخطيط المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تحقيق الاستقلال الاقتصادي وبناء إقتصاد حديث يمكن ان يواكب إقتصاديات الدول الصناعية الكبرى[3]، فبعد إنقلاب سنة 1965 اخذ مفهوم الدولة يتغير ويأخذ بعدا جديدا واعتمدت التأميمات الواسعة التي مست قطاع البنوك 1967 والمحروقات 1971 وصدور ميثاق التسيير الاشتراكي، بالإضافة لهذا فقد جعل المؤسس الدستوري خيار الإشتراكية مبدأ حيث نص صراحة على الإشتراكية كخيار للشعب، الإشتراكية خيار لا رجعة عنه. وكانت مقاليد الاقتصاد بيد الدولة فكانت الداعم للمؤسسات الإقتصادية، كما أن الخزينة كانت تكفي لتغطي عجز هذه المؤسسات، ما يميز هذه المرحلة هو ظهور المخططات الخاصة بالتنمية بداية بالمخطط الثلاثي

---

[1] ناصر حمدادوش، "**الدستور الجزائري في الميزان 2016 و2020**"، العربي الجديد، تم تصفح الموقع يوم: 2021/04/28. الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinion/

[2] هجيرة عبد الجليل، "**العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة دكتوراه في المالية الدولية، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، 2017)، ص56.

[3] هجيرة عبد الجليل، المرجع نفسه، ص 58.

1969/1967، ثم المخطط الرباعي الأول 1973/1970، والمخطط الرباعي الثاني 1977/1974 وكذلك المرحلة التكميلية 1979/1978، وقد شملت هذه المخططات عدة قطاعات (الصناعة، الفلاحة، القاعدة الهيكلية، السكن، التربية التكوين، السياحة، الشؤون الاجتماعية، الإدارة، واستثمارات مختلفة)[1]، ما ميز هذه المخططات انها تمثل عملية حصر للإمكانيات البشرية والمادية في فترة زمنية معينة بهدف تحقيق استثمارات في مختلف القطاعات، رغم انها مخططات قصيرة الأجل الا انها أسست قاعدة قوية ترتكتز عليها الدولة في إنعاش الاقتصاد استنادا الى الصناعة والزراعة بالدرجة الأولى.

في الثمانينيات وضعت الدولة مخططين خماسيين، الأول بين 1984/1980، الثاني بين 1989/1985، من أجل تلبية متطلبات البناء الإشتراكي وتقوية استقلالية الاختيارات الاجتماعية الاقتصادية، ولعل الاعتماد على الريع البترولي وتهميش مجلس المحاسبة لتغطية العجز الذي عرفته التجربة الإشتراكية زاد الأزمة حدة خاصة مطلع 1986 بعد نزول أسعار البترول، ما أدى بالدولة الجزائرية للجوء إلى الديون الخارجية والتقيد بشروط تلك المؤسسات ولعل أهمها الخصخصة وفرض الشراكة الأجنبية وفتح الاستثمار، فصدر مرسوم 88_201 الذي يكفل حرية المبادرة، ويليه مرسوم 89_11 الذي يحدد حرية الأسعار سنة 1989 وانسحاب الدولة من سلطة تحديد الأسعار، وصولا للأمر 95_06 الذي ينص على حرية المنافسة. وبهذا اكتملت العناصر الاساسية لمبدأ حرية الصناعة والتجارة وتم التضييق على وظائف الدولة وتغيير مفهومها من الناحية الإقتصادية من دولة مقاولة ومتدخلة، إلى دولة ضابطة تمارس رقابة عن طريق أجهزة مستقلة بينما تضمن ممارسة الأنشطة الإقتصادية للخواص على قدم المساواة، وفي هذه المرحلة تم تشجيع القطاع الخاص وإدماجه في العملية الاقتصادية، وكان الهدف هو تصحيح عدم التوازن الهيكلي العام للإقتصاد الوطني الناتج عن عوامل داخلية خارجية. لكن في هذه المرحلة تدهورت الحالة الاقتصادية في الجزائر لعدة أسباب منها:

- إنعدام التنويع في الصادرات وإقتصار عملية التمويل على مورد واحد، وقد انعكست أزمة البترول لسنة 1986 بالسلب حيث عرف سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار ونتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات، وهذا أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات.

[1] هجيرة عبد الجليل، مرجع نفسه، ص 60.

- اللجوء المستمر للقروض الأجنبية.
- وضعية المؤسسات العمومية والمشاكل التي عانت منها.[1]

أما في التسعينات فقد عانت الجزائر بسبب ان هذه الفترة تزامنت مع عدة صعوبات التي لم تساعدها على التحول نحو إقتصاد السوق ولعل أهمها:

- المديونية التي كانت عائقا للدول النامية والمتخلفة التي تم مغالطتها وإقناعها ان القروض تؤدي الى تحقيق التنمية.
- البيروقراطية السلبية التي تعيق الألة الإنتاجية.
- عدم تقدم السياسات الاستثمارية بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني.
- الشروط القاسية للمؤسسات المالية الدولية خاصة BRID-FMI.
- ضعف الإنتاج المحلي و عدم عقلانية الخوصصة.[2]

مع بدايات الألفنيات يمكن القول ان الجزائر عادت الى حالة الاستقرار حيث تميزت الأداءات الاقتصادية والمالية بين 2001 و2009 بقابلية الاستمرارية، كما نلاحظ نمو اقتصادي خارج المحروقات، اذ حقق ميزان المدفوعات الجارية فائضا وبشكل متنامي[3]، وهذا ببسب الارتفاع المستمر لإنتاج وأسعار المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى الارتفاع المتواضع في النفقات العامة بإستثناء سنتي 2007، 2008 وهذا رغم تنفيذ المخطط الخماسي الأول (2005-2009) وبرنامج الإنعاش الاقتصادي (1999-2001) وبرنامج دعم النمو (2002-2004)[4]، كما أن إحتياطات الصرف قد إرتفعت وهذا الأمر سمح للاقتصاد الوطني من تخفيض الدين الخارجي وتحسين الوضعية الخارجية وتعزيزها.

---

[1] عبد الجليل هجيرة، مرجع نفسه، ص 65.

[2] المكي دراجي، "**التحول نحو إقتصاد السوق في الجزائر –بين ثقل الواقع وطموح المستقبل**"، مجلة البحوث والدراسات، العدد 01، (الجزائر: 2004)، ص77.

[3] بنك الجزائر،"**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، التقرير السنوي 2008، (سبتمبر 2009)، ص7.

[4] فاتح صيد، "**تقلبات عوائد البترول وإنعكاساتها على أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014**"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، (الجزائر:2016)، ص96.

وفي 2009-2010 سجلت الميزانية العامة للدولة عجوزات مستمرة، تعود أسبابها الى تراجع إيرادات النفط والغاز بسبب إنخفاض الأسعار، ورغم الارتفاع القياسي لأسعار المحروقات عامي 2011-2012 الا ان العجز في الميزانية استمر ليبلغ ذروته عام 2012 وهذا راجع للزيادة المعتبرة للمصاريف الجارية في الميزانية، والنفقات الرأسمالية، بالإضافة الى عدم تنوع إيرادات الميزانية لتبقى رهينة بإيرادات المحروقات.[1] ويعكس هذا الوضع أمرين، الأول الدور الهام لصناعة المحروقات في الاقتصاد الوطني، والثاني الوضع المتردي لحصيلة صادرات السلع (بإستثناء المحروقات والخدمات).

ان السمة الغالبة على الاقتصاد الجزائري هي طابعه الريعي، حيث شكلت سلعتي النفط والغاز المكون الأكبر للناتج المحلي الإجمالي، والمحدد الرئيسي لعدد من مؤشرات ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وهو ما جعل الجزائر تتأثر بشكل كبير بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا ما أثبتته الازمة الاقتصادية بسبب تراجع أسعار النفط ما بين سنتي 2014 و2015، ورغم السياسة التقشفية التي قامت بها الجزائر منذ بداية تراجع أسعار النفط إلا أن عجز الموازنة بقي متواصلا حتى مع استنفاذ مدخرات صندوق ضبط الموارد، وقد تم اللجوء الى تغطية العجز من مصادر التمويل المحلية ما يسمى بالتمويل غير التقليدي وهو عبارة عن قروض مقدمة من البنك المركزي للخزينة العمومية لمدة 5 سنوات، فبالرغم من عدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية إلا أن طبع النقود من قبل البنك المركزي لتمويل العجز الموازني زاد من نسبة التضخم مما أثر على وتيرة النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي.[2]

في ظل انتشار وباء كورونا فقدت الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة بسبب تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية الامر الذي يؤثر على الأوضاع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إضافة الى أزمة الاحتجاجات السياسية في البلاد منذ فيفري 2019، وقد أدت جائحة كوفيد-19 الى خفض الانفاق العام بنسبة 30% وتقليص الاستثمار في مجال الطاقة الى النصف لعام 2020 ليصل الى 7 مليارات دولار،

[1] فاتح صيد، المرجع نفسه، ص97.

[2] حنان العمراوي، "**الاقتصاد الجزائري: الأزمة والمخرج**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الأول (الجزائر: 2018)، ص540.

وتأجيل بعض المشروعات الاقتصادية بعد تراجع حاد في أسعار النفط العالمية[1]، فالجزائر على غرار الدول تأثرت بفيروس كورونا المستجد خاصة بعد نقص الطلب على المنتجات البترولية بسبب توقف النشاط الاقتصادي والمؤسسات الإنتاجية في عدة دول، كذلك توقف الطيران والشحن والنقل البحري الأمر الذي أدى الى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية.

المطلب الثالث: الموقع الجيوسياسي للجزائر

تقع الجزائر وسط شمال غرب القارة الافريقية، بين خطي طول 9° غرب غرينتش و 12° شرقه وبين دائرتي عرض 19° و 37° شمالا، مساحتها 2381741 كلم^2، يبلغ إمتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم أما إمتدادها الشرق الغربي يتراوح ما بين 1200 كلم على خط الساحل و 1800 كلم على خط تندوف. و تحيط بالجزائر عده دول بسبب إتساع مساحتها فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم وليبيا بـ 982 كلم ومن الغرب المملكة المغربية بـ 1559 كلم و الصحراء الغربية بـ42 كلم ومن الجنوب النيجر بـ 956 كلم ومالي بـ 1376 كلم وموريتانيا بـ 463 كلم، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كلم.[2]

لموقع الجزائر أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين مميزات نادرة إستمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم فهي جسر إتصال ومحور إلتقاء بين أوروبا وإفريقيا وبين المغرب العربي و الشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الإتصال العالمية برا وبحرا وجوا. فمن الناحية الجغرافية والإقليمية يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي فالبعد الأول هو بعد الهوية والإنتماء بمحوريه المغاربي و العربي الإسلامي والبعد الثاني هو بعد التفاعلات الإقتصادية و العلاقات الحضارية و البشرية ويتميز بمحورين، الأول متوسطي حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزء من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة، وأحد أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية، ويتسع هذا البعد الإستراتيجي في موقع الجزائر ليشمل أوروبا ويتداخل معها لأن المتوسط تاريخيا كان دائما عامل ربط وإتصال حركي إقتصادي وإنساني مع

[1] مروة كرامة، فاطمة رحال، حدة خبيزة انفال، "**تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا**"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، (الجزائر: 2020)، ص324.

[2] محمد الهادي لعروق، "**أطلس الجزائر والعالم**"، (الجزائر: دار الهدى،2008)، ص13.

أوروبا. والثاني يتمثل في المحور الإفريقي ويقصد به توغل الجزائر في عمق افريقيا على ربط شمالها بمنطقة الساحل الافريقي وذلك بفتح موانئ المتوسط على هذه الدول. وتشكل محصلة هذه الأبعاد إلى جانب الدور الريادي للجزائر على رأس العالم النامي في الميدان السياسي والإقتصادي، أهم المعالم المتحكمة في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر وهي تحدد وزنها الإقليمي والدولي.

بفضل موقع الجزائر وإتساع مساحتها نجد ان مناخها مقسم لمناخ البحر الأبيض المتوسط، الذي يغطي المناطق المحاذية للساحل، طقسه معتدل ويتميز بفصلين متباينين (الصيف جاف وحار وقصير، والشتاء مطير ودافئ وطويل). ونجد مناخ الأستيس ويغطي الهضاب العليا، وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي والصحراوي (الامطار غير منتظمة، والفوارق الحرارية الشهرية متطرفة). وأيضا المناخ الصحراوي ويغطي أوسع أنحاء الجزائر، (الجو جاف، الحرارة عالية)، اما منطقة الهقار فيمكن القول أنها متأثرة بالمناخ المداري (الامطار تسقط صيفا، الحرارة أكثر إعتدالا)[1]. هذا التوزيع لنطاقات المناخ إنعكس على الغطاء النباتي لتتوزع الأقاليم النباتية في الجزائر على النحو التالي:

- إقليم المتوسط: ويغطي الأراضي المحصورة بين السفوح الجنوبية للأطلس التلي وساحل البحر المتوسط، تربته جيدة وخصبة وذات إنتاجية عالية.
- إقليم السهوب: وهو إقليم انتقالي بحكم موقع، تربته ملحية ويعتبر هذا الإقليم نطاق المراعي الطبيعية الأول في الجزائر، وموردا طبيعيا متجددا تستفيد منه أهم قطعان الثروة الحيوانية في الجزائر.
- إقليم الصحراء: التربة فيه نادرة لأن الأراضي تكسوها الرمال المتحركة، ويقتصر الغطاء النباتي فيه على مجاري الأودية، والمناطق التي توجد بها مياه باطنية قريبة كالواحات، لكن بفضل تكنولوجيا الري نجح الفلاحون في إستصلاح بعض المساحات وتحويلها إلى أراضي زراعية.

وتشكل الزراعة الجزائرية قطاعا إستراتيجيا في الاقتصاد الوطني، ففي 2020 تجاوزت قيمة الإنتاج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام 25 مليار دولار.[2] وبهذا فرضت الفلاحة نفسها كقطاع استراتيجي قادر

[1] محمد الهادي لعروق، المرجع نفسه، ص18.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية،"**القطاع الفلاحي في 2020**"، الموقع الرسمي، تم تصفح الموقع يوم: 04 أفريل 2021.
الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/98743-2020

على ضمان الأمن الغذائي للبلاد حتى في عز أزمة كوفيد-19، كذلك تمكنت الزراعة أيضا من التغلب على ظاهرة شح الأمطار وذلك بفضل توسيع المساحات المسقية عن طريق تكنولوجيا الري التكميلي.

بجانب الثورات الزراعية، تمتلك الجزائر مصادر طاقوية كالنفط والغاز الطبيعي والفحم والطاقة الكهربائية والطاقة الشمسية، كذلك نجد الثورات المعدنية كالحديد، الفوسفات، الزنك، الرصاص، الزئبق، الباريت، الملح، الرخام، الذهب، اليورانيوم.

بلغ عدد السكان في الجزائر 43.05 مليون نسمة سنة 2019 [1] ، ويزيد بنسبة 2.15% سنويا أي ما يقارب 880 ألف نسمة سنويا. بلغ عدد السكان سنة 2015 حسب البنك الدولي 39.66 مليون نسمة، نسبة الأطفال الأقل من 5 سنوات تقدر ب11.7% أي ما يقارب 4.64 مليون طفل، وتملك الجزائر 11.432 مليون نسمة دون 15 سنة، أي ربع شعب الجزائر. تلبغ نسبة الناشطين في العمل (15-59 سنة) حوالي 62.5% من المجتمع 24.791 مليون نسمة. هذه الأرقام الرسمية توضح أن المجتمع الجزائري شاب في غالبيته، وهذا يعني أن الديناميكية عالية جدا، ويتمتع بقدرة عالية على التطور والتكيف، كما نلاحظ فيه تمردا على الأوضاع القائمة، فحراك 22 فيفري 2019 يبين أن الكتلة الشبابية الكبيرة تريد تعبيرا أكثر عن رأيها وتحسين الوضع الاجتماعي والإقتصادي، ومزيدا من الحريات والفرص.

[1] The World Bank , "**Population, total – Algeria**", Ofiicial Website, the site was visited on : april, 02, 2021. Site: https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL

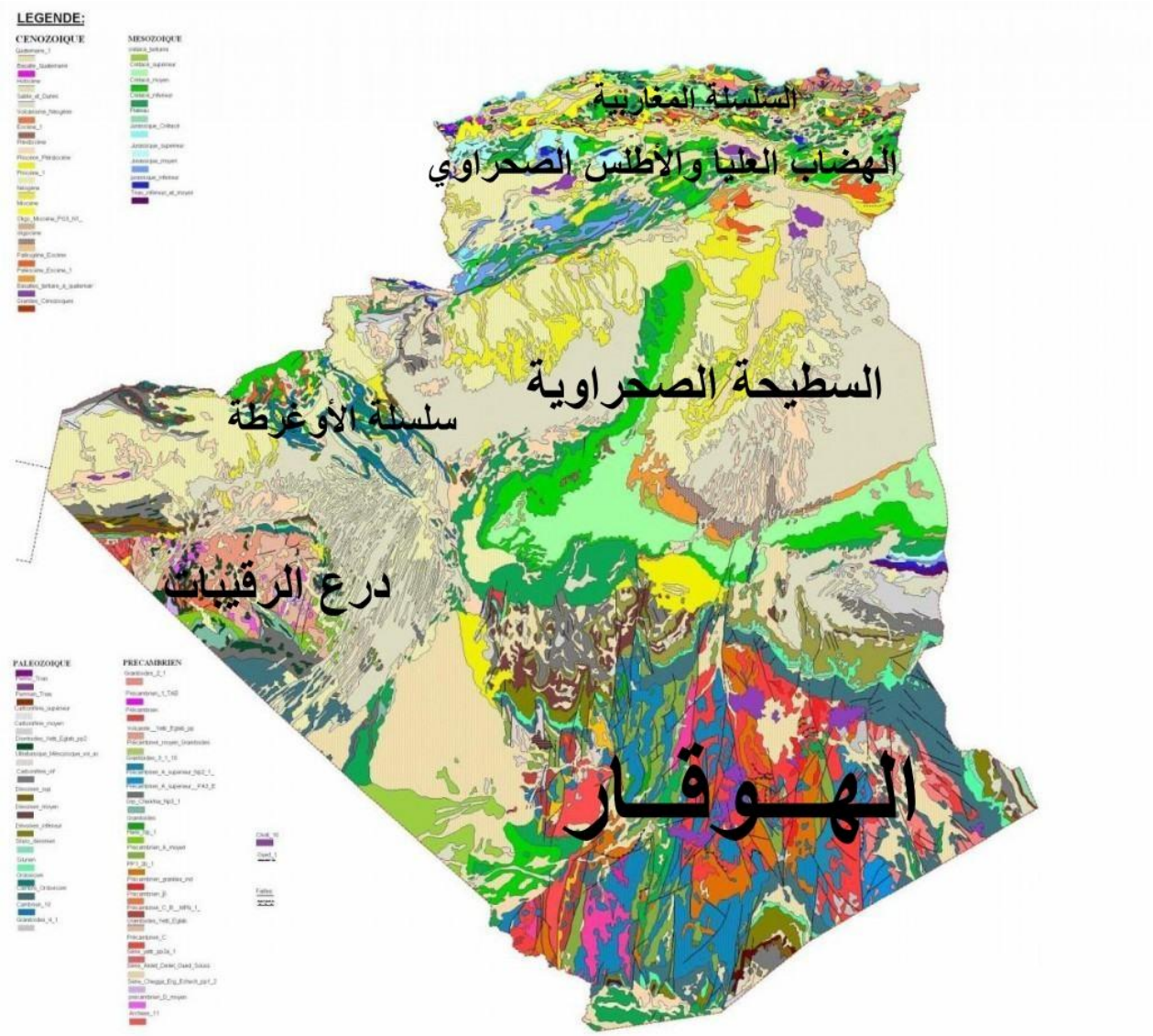

خريطة الجزائر الجيولوجية

خلاصة الفصل:

يتمحور الفصل حول التأصيل المفاهيمي لمفهوم الشراكة الذي يعود اصلها الى المنظومة المعرفية الغربية وكيف تحاول الصين إعطاء تعريف جديد للمفهوم يتماشى أكثر مع عالم جنوب جنوب، كذلك مفهوم التبعية الذي كرسته الدول الغربية في فترة تاريخية والذي عانت منه الصين في مرحلة من مراحلها، كما تم التعريف بطريق الحرير القديم واصل تسميته وخلفيته التارخية واهميته، كذلك تم التطرق لنظريات لمحاولة تفسير السلوك التنافسي والتعاوني في العلاقات الدولية وتبيان كيف تميل الصين الى السلوك التعاوني وانها تفضل ان تقيم علاقات رابح رابح بمكاسب نسبية عوض المكاسب المطلقة التي يمكن ان تخلق صراعا.

تم التطرق أيضا الى جيوسياسية الجزائر ودراسة طبيعة النظام السياسي والأزمات التي مر بها منذ الإستقلال الى 2020 وكيف أثر ذلك على إقتصاد البلاد الذي بقي في طابعه الريعي رغم المبادرات والمخططات التي تم تنفيذها وكيف لم يتحرر من تبعيته للموارد الطاقوية رغم ان إمكانيات الجزائر تسمح لها بأن تمتلك الاقتصاد الأول في إفريقيا.

الفصل الثاني:

العلاقات الجزائرية الصينية

الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية الصينية

في سنة 2018 إحتفلت كل من الجزائر والصين بمرور 60 سنة من بدأ العلاقات بين الدولتين، التي يتم وصفها دائما بالعلاقات الودية، فالصين أول دولة غير عربية تعترف بجبهة التحرير الوطني الجزائرية وتدعمها بالسلاح والأموال من أجل الإستقلال، والجزائر أسهمت في مشروع قرار إنضمام الصين الى الأمم المتحدة ما مهد لإستعادة بكين مقعدها الدائم بمجلس الأمن الدولي، وقد تم إنجاز مسيرة طويلة من التعاون الثنائي بين البلدين وتقارب في المواقف السياسية من الأحداث الإقليمية والدولية، ومع ذلك هناك تحديات جديدة تفرض نفسها امام هذه العلاقات.

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كالأتي:

المبحث الأول: العلاقات التاريخية بين البلدين دراسة كرونولوجية

المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني

المبحث الثالث: جوانب العلاقات الجزائرية الصينية

المبحث الرابع: تحديات العلاقات الجزائرية الصينية

المبحث الأول: العلاقات التاريخية بين البلدين دراسة كرونولوجية

العلاقات الجزائرية الصينية ذات جذور تاريخية متينة، حيث أن الصين هي أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وتقيم علاقات دبلوماسية معها في 1958 أي قبل أن تتحصل الجزائر على إستقلالها، وإستمرت العلاقات الجيدة بين الدولتين ومنذ ذلك الحين وهي تشهد تطورا مضطردا.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الصينية فترة الحرب الباردة

تزامن تأسيس جمهورية الصين الشعبية على يد ماو تسي تونغ (أكتوبر 1949) مع إنطلاق ثورة تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي(نوفمبر 1954)، ويعتبر الدعم التاريخي الذي إلتزمت به الصين تجاه ثورة التحرير الجزائرية ومساعي الشعب الجزائري لنيل إستقلاله بمثابة الأساس الذي مهد لما أصبحت عليه العلاقات الصينية–الجزائرية الراهنة. فخلال مرحلة الثورة، كانت الصين أول دولة غير عربية تعترف مبكرا بالحكومة الجزائرية المؤقتة في ديسمبر 1958 ثم تقيم معها علاقات دبلوماسية في ديسمبر من نفس العام، هذه العلاقات كانت لها دلالتها السياسية آنذاك بالنظر الى ظروف الحرب الباردة والمكانة التي تبوأتها الصين على الصعيد الدولي. والاعتراف بالحكومة المؤقتة سبقته اتصالات وتبادل لوجهات النظر بين مسؤولين صينيين وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية خلال مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز (أفريل 1955). حيث يرى الأستاذ جون كلابريسي أن الصين قدمت مساعدات عسكرية لجيش التحرير الوطني إبان الفترة الاستعمارية لتعزز من طبيعة مكانة الجزائر ضمن الأجندات الصينية والتي شكلت إنطلاقة محورية لطبيعة العلاقات بعد الاستقلال والتي تميزت بزيادة المساعدات الدبلوماسية والاقتصادية على اعتبار أن الجزائر في فترة ماضية بعد الاستقلال خرجت في ثوب الفاعل الذي لابد أن يعزز من قدراته ومكانته ضمن المسرح الدولي.[1]

ففي تلك المرحلة وبالنسبة للصين، كانت الثورة المسلحة التي خاضها جيش التحرير الوطني في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي بمثابة جزء من المد الوطني التحرري الذي عرفته آسيا وأفريقيا في وجه قوى الاستعمار، فقد كانت الصين قد سبق وأن عرفت أسلوب العمل المسلح عدة مرات عبر تاريخها الحديث في مواجهة

[1] عبد الرحيم رحموني، "**جيولوليتيكية الاستثمارات الصينية في المنطقة المغاربية بين خلفية الشراكة الثنائية وتعزيز مقومات القوة الأحادية الجانب**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد01، (الجزائر: 2020)، ص169.

الاستعمار الياباني قبل إنتصار الثورة الصينية سنة 1949 وضد نظام تشان كاي شيك المنشق في جزيرة تايوان. وقد عبر ماو تسي تونغ عن ذلك عند استقباله لوفد من الحكومة الجزائرية المؤقتة مشيرا الى أن الإستقلال والسلم مع الدول الإستعمارية يمكن الحصول عليهما بالصراع وليس بالتوسل له[1].

من جهة أخرى، أدى العداء المشترك الصيني الجزائري للإستعمار بشكل عام وللولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لسياستها الداعمة للاستعمار في إطار حلف شمال الأطلسي (NATO) بشكل خاص إلى تعميق التقارب بين الصين والجزائر في تلك المرحلة. بالنسبة للجزائر خصص الحلف وحدة عسكرية كاملة اسمها (Division Lorraine) موضوعة تحت تصرف الجيش الفرنسي لإخماد الثورة الجزائرية المسلحة، فضلا عن مختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي الذي حصلت عليه فرنسا من الولايات المتحدة الأمريكية ومن غيرها من دول المعسكر الغربي انذاك. أما بالنسبة للصين، فقد كان الأمر متعلقا بالتوتر الذي عرفته سواحلها الشرقية مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات نتيجة التواجد المتزايد للولايات المتحدة في المحيط الهادي من جهة ومن جهة أخرى بما طرأ على العلاقات الصينية السوفييتية من خلافات بعد ظهور بوادر تقارب أمريكي سوفييتي إثر إعلان سياسة التعايش السلمي. هذا الإدراك القائم على التهديد المشترك تزامن مع نضال مشترك من أجل الاعتراف الدولي في اطار هيئة الأمم المتحدة، حيث كانت الحكومة الجزائرية المطالب بتقرير المصير ونزع الشرعية عن الاستعمار الفرنسي، في الوقت الذي كانت فيه الصين تسعى إلى الإعتراف بحكومة جمهورية الصين الشعبية بدلا من حكومة تايوان التي تعتبرها تاريخيا عميلة للولايات المتحدة والمعسكر الغربي.[2]

في ديسمبر 1958 ترأس وزير الشؤون الاجتماعية بالحكومة الجزائرية المؤقتة بن يوسف بن خدة وفدا لزيارة الصين حيث لقي الوفد استقبالا خاصا من طرف القيادة الصينية على رأسها ماو تسي تونغ، كما تم إستقباله من قبل القيادة العسكرية الصينية على رأسها المارشال يونج ته هواي نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع. وفي مارس 1959 زار الصين وفد جزائري برئاسة عمر اوصديق كاتب دولة الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث تسلم الوفد الجزائري خلال هذه الزيارة معدات وتجهيزات عسكرية وطبية. وفي 1960 ترأس كريم

---

[1] محمد حمشي، سامية ربيعي، "**ستون سنة من العلاقات الصينية-الجزائرية**"، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، المجلد الثاني، العدد الأول، (مصر: 2013)، ص74.

[2] سارة جندي، "**العلاقات العربية-الصينية دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في الدراسات الآسيوية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص94.

بالقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية وفدا مكونا من 13 عضوا لزيارة الصين مجددا، وقد إستقبل الوفد من طرف الزعيم ماو تسي تونغ نفسه، حيث أكد كريم بلقاسم خلال هذه الزيارة بأن "العامل الجغرافي لن يكون حاجزا أمام تضاعف علاقات الصداقة والتعاون بين الجزائر والصين، وأن عامل البعد بين الجزائر والصين هو جغرافي فقط. في الواقع الجزائر والصين هما بلدان قريبان جدا من بعضهما فصراعهما المسلح المشترك ضد الامبريالية، الطموح المشترك للسلم، ورغبتهما الصادقة في التعاون كلها عوامل وراء العلاقات المترابطة بين البلدين وأدت إلى صداقة متينة[1]، على أسس ديمقراطية في إطار مبادئ إشتراكية والنظام الإشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة المتوازنة. وهو ما أضفى طابعا أيدلولوجيا على التقارب الصيني الجزائري الأخذ في الازدهار.

يعتبر العامل الايديولوجي عاملا حاسما في العلاقات الصينية الجزائرية، ويعتبر دوره في ترسيخ هذه العلاقات اقدم من دور العامل الاقتصادي في حد ذاته فهو يرجع إلى ما يسمى بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وهي المبادئ التي أعلنها الزعيم الصيني "لاي شوين" في 1945. تم تبنيها على نطاق أوسع في مؤتمر عدم الانحياز في باندونغ 1955، هذه المبادئ الخمسة هي: الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي. عدم الاعتداء المتبادل. عدم التدخل في الشؤون الداخلية بصورة متبادلة. المساواة والمنفعة المتبادلة. التعايش السلمي بين الدول على إختلاف نظمها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ويبدو ان هذه المبادئ بقيت تشكل الأساس للصمود والتوافق الصيني الجزائري بدءا بقضايا السياسة الخارجية وصولا الى القضايا الاقتصادية. ولفهم محورية العامل الأيديولوجي في العلاقات الصينية الجزائرية يمكن العودة إلى مرحلة الحصار الدولي الذي عرفته الصين طيلة العشرين سنة التي تلت الاعلان عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية، في هذه المرحلة عملت الصين على تقديم نفسها كداعم أساسي لحركات التحرر الوطنية ومشاريع التنمية الوطنية في دول الجنوب وفي كلا الحالتين قدمت الصين وما زالت تقدم نفسها على أنها أقرب الى هذه الدول من بقية القوى الكبرى الطامحة نحو الهيمنة (أوروبا والولايات المتحدة)، فهي من جهة تعتبر هي الأخرى ضحية للسياسات الإستعمارية التقليدية وليست صانعا لها ومن جهة اخرى تعتبر دولة من دول الجنوب

[1] محمد حمشي، سامية ربيعي، مرجع سابق، ص75.

[2] الأكاديمية الصينية للترجمة، "**المبادئ الخمس للتعايش السلمي**"، المجموعة الصينية للنشر الدولي، تم تصفح الموقع يوم: 2021/03/30. الرابط: http://arabic.china.org.cn/china/China_Key_Words/

وبذلك تكون قد عملت ومازالت تعمل بشكل او بآخر على بناء ما يسمية عبد النور بن عنتر أيديولوجية الجنوب/الانتماء للجنوب الواحد. [1]

حرمان الصين من مقعدها في هيئة الأمم المتحدة لصالح تايوان بسبب سياسات الحرب الباردة دفع الجزائر إثر حصولها على الاستقلال الى قيادة حملة دولية واسعة في الجمعية العامة من أجل استعادة الصين لمقعدها في هيئة الأمم المتحدة، هذه الجهود في حد ذاتها شكلت عاملا تاريخيا في تدعيم أواصر العلاقات الصينية الجزائرية في سنة 1971 تمكنت الجمعية العامة من تمرير قرار هيئة الأمم المتحدة رقم 2758 الذي قضى بأحقية جمهورية الصين الشعبية في مقعد الصين في الامم المتحدة وتم طرد تايوان من مجلس الأمن وإعطاء مقعدها لجمهورية الصين الشعبية. مع ذلك فإن الحصار الإقتصادي الدولي بقي قائما رغم عودة الصين إلى الأمم المتحدة ولم يختف إلا بعد إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع الولايات المتحدة الامريكية سنة 1978، غني عن الذكر ان الصين خلال هذه الفترة عملت على الاستثمار في قضية حرمانها من مقعدها في الامم المتحدة لتطوير علاقاتها مع دول الجنوب دبلوماسيا من خلال منظمة عدم الانحياز واقتصاديا من خلال الالتزام بمساعدة دول الجنوب في برامجها التنموية الوطنية. وعليه فقد كانت العلاقات مع الصين الشعبية أكثر وضوحا وأقل تعقيدا مما كان عليه الأمر بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي وكانت هذه العلاقات أيضا أكثر حرارة وإخلاصا من الجانبين، بحيث يمكن وصفها بعلاقة الصداقة الحميمة. [2]

من جهة أخرى هناك عامل أخر ساهم في إضفاء الطابع الايديولوجي على العلاقات الصينية الجزائرية في هذه المرحلة وان كان الامر هنا ينسحب تماما على علاقات الصين مع الدول العربية، عموما وليس فقط على الجزائر تحديدا. يتمثل هذا العامل في موقف الصين تجاه القضية الفلسطينية وهو ما شكل دافعا أساسيا نحو مزيد من التقارب الصيني العربي، وفي المقابل خيمت مبادئ السياسة الخارجية التقليدية زمن الحرب الباردة على موقف الدول العربية إتجاه قضية تايوان كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة واحترام

[1] عبد النور بن عنتر، "**الصين والدول المغاربية**"، العربي الجديد، تم التصفح يوم: 2021/03/30. الرابط: https://english.alaraby.co.uk/opinion/2014/11/15

[2] فرحاني حياة، "**الصين والمغرب العربي بين المرجعية السياسية والمصالح الاقتصادية دراسة حالة الجزائر منذ 1954**"، رسالة ماجستير في الدراسات الأسيوية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص191.

سيادتها ووحدتها الوطنية[1]. في بداية السبعينيات من القرن الماضي ركزت الصين على مجموعة من البرامج والاصلاحات الاقتصادية أدت إلى تحرير الاقتصاد الصيني وتحويله من إقتصاد مركزي التخطيط ومنغلق على نفسه إلى إقتصاد منفتح يقوم على السوق الحرة و يسمح بنمو قطاع خاص سريع النمو إلى جانب القطاع العام وهذا أدى إلى تمكين الاقتصاد الصيني في التحول الى اقتصاد فاعل على المستوى العالمي، وجعل من الصين تتجه الى المزيد من الاسواق الخارجية بحثا عن المواد الاولية بكميات هائلة. ومع نهاية السبعينيات كان الاقتصاد الصيني يتوجه نحو المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي وهذا جعل الجزائر هدفا استراتيجيا بالنسبة للعديد من مبادرات الاستثمار الاجنبي التي عملت عليها الشركات الصينية. كذلك نجد ان الصين وضعت استراتيجية العوالم الثلاث لتطوير العلاقات مع جميع الدول العربية بما في ذلك الجزائر، علاقات شاملة وليست قائمة على العامل الايديولوجي فقط ونلاحظ ان العلاقات الصينية الجزائرية لم تتحول بشكل جذري من علاقات قائمة على العامل الايديولوجي الى علاقات شاملة بل تحولت فقط لتصبح محكومة بعامل اخر هو العامل الاقتصادي، وقد إعتبرت الجزائر ذلك داخلا في نطاق إستكمال السيادة وتعزيز إستقلالها السياسي والإقتصادي، وقد ساهم هذا التوجه في تقوية العلاقة بين الصين والجزائر.[2]

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الصينية ما بعد الحرب الباردة

بعد نهاية الحرب الباردة تحررت الدول الافريقية نسبيا من الاستقطاب الثنائي وهو ما ساعد الصين على إيجاد مكانة إقتصادية في القارة، وهذا ما جعلها تضع الدول الافريقية ضمن أولويات سياستها الخارجية خاصة بعد أحداث تيانانمان في الصين 1989 وما ترتب عنها من عزلة للصين بسبب العقوبات الغربية، وحياد الدول الإفريقية ومنها الجزائر تجاه هذه القضية جعل من العلاقة بين البلدين مستمرة، كما ان تحول الصين من بلد منتج للنفط الى بلد مستورد له منذ سنة 1993 نتيجة لمعدلات الاستهلاك الكبيرة التي عرفتها بسبب الإصلاحات الاقتصادية جعلت من الصين تتوجه الى البلدان الغنية بالطاقة وعلى رأسها الجزائر[3]، ففي التسعينيات اعتمدت الصين استراتجية الذهاب الى الخارج وتشجيع شركاتها على الاستثمار على المستوى

[1] محمد حمشي سامية ربيعي، مرجع سابق، ص79.

[2] سارة جندي، مرجع سابق، ص97.

[3] على العطري، "**التوجهات الحديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ 2000**"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة1: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2020)، ص109.

العالمي واعتبار افريقيا سوقا كبرى للاستثمارات والمنتاجات الصينية المصنعة، كما كان لزاما على الجزائر أن تجد لها شركاء تاريخيين كالصين للتخلص من تبعيتها اقتصاديا وتجاريا خاصة لاوروبا (فرنسا) وقد أدركت هذا في أزمة تردي الأوضاع الأمنية خلال عقد التسعينات، وقد تميزت مواقف الدولتين بالانسجام اثر تبني الصين لمقاربة مناهضة لتدويل الأزمة تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر واحترام سيادتها[1]، وهو الموقف الذي بقت الجزائر من جانبها ثابتة عليه فيما يتعلق سواء بقضية تايوان أو قضية إقليم التبت في الصين.

الصين مقتنعة أن الواقع الدولي يشهد تغيرات عميقة تجعل من هيمنة قوة واحدة أمرا غير مقبول، اذ هناك دول أخرى كثيرة مختلفة من حيث الثقافات والأديان ومستوى النمو الاقتصادي من حقها تقرير شؤونها والمشاركة في إدارة الشؤون العالمية عير التشاور وفقا لبمدأ المساواة، لهذا لا يمكن لدولة واحدة أن تقود العالم وتسير كل هذه الاختلافات[2]، وعلى هذا الأساس عملت الصين على بناء روابط وعلاقات متينة مع هذه الدول التي من بينها الجزائر. ولأن الصين تدرك أهمية تشكيل الخارطة الجيوسياسية والجيوإقتصادية للقارة الافريقية بعد الحرب الباردة حيث تسعى جاهدة للظهور كقطب رئيسي في آسيا، إلا ان إفريقيا لا تزال تكافح من أجل الخروج من دائرة التخلف، مما حتم على الصين أن تستمر في العلاقات الثنائية بينها وبين الدول الافريقية وقد كانت الجزائر من بين أهم هذه الدول بسبب موقعها وأهميتها سواء في الدائرة الافريقية، الدائرة المغاربية أو الدائرة العربية[3].

في أكتوبر سنة 2000 عرفت السياسة الخارجية الصينية تحولا كبيرا تجاه افريقيا، اذ دلخت العلاقات بين الطرفين مرحلة العلاقات الاستراتجية ومأسستها، والتي تم ترجمتها بتدشين "منتدى التعاون الصيني الافريقي" FOCAC سنة 2000 تحت شعار "الصداقة، التعاون، السلام، التنمية" الذي تأسس بحضور الرئيس الصيني ونائبه بإضافة الى رؤساء أربع دول إفريقية هي الجزائر وتوجو وزامبيا وتنزانيا والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي حاليا) الى جانب وزراء خارجية الصين و44 دولة افريقية وممثلين عن 17 منظمة

[1] محمد حمشي، سامية ربيعي، مرجع سابق، ص85.

[2] جميلة الطيب، "**العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد 01، (الجزائر: 2018)، ص9.

[3] حسين قوادرة، "**تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة**"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة1: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2019)، ص75.

دولية وإقليمية، وأيضا رجال أعمال صينيين وأفارقة كأرضية تشاور وتعاون جنوب–جنوب القائمة على المساواة والمصلحة المتبادلة كما ركز على بناء وتدعيم العلاقات الاستراتجية الطويلة المدى.[1]

لقد ساعد منتدى التعاون الصيني الافريقي الجزائر في العودة الى الساحة الدولية وتعزيز العلاقات بين البلدين، حيث أكدت الجزائر على ضرورة التنسيق الدولي لمحاربة الإرهاب وتدعيم الشراكة الاقتصادية بين بكين والجزائر، وفي 2004 زار الرئيس الصيني الجزائر وأكد بدوره على رغبته في إقامة علاقات استراتجية مع الجزائر، وفي 2006 حضر الرئيس الجزائري قمة بكين للمنتدى الافريقي حيث وقع مع الرئيس الصيني اتفاقية التعاون الاستراتيجي والتي مهدت لمرحلة جديدة من التعاون الكثيف بين البلدين خاصة في المجال الاقتصادي.[2]

في سبتمبر 2004 تأسس منتدى التعاون الصيني العربي كإطار مؤسساتي للعلاقات الصينية العربية بما في ذلك الجزائر من قبل وزير الخارجية الصيني والأمين العام لجامعة الدول العربية ويهدف المنتدى لتطوير التعاون في المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والشؤون الدولية. إضافة الى الوثيقة التي أصدرتها الحكومة الصينية "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية" في 13 جانفي 2016 التي حددت مكانة ودور المنطقة العربية إضافة الى العلاقات الصينية بدول منطقة العربية الممتدة الجذور، كما أوضحت هذه الوثيقة سبل تدعيم وتعزيز التعاون الصيني الافريقي في كل المجالات (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية و مجال السلام والأمن).[3] وقد شددت الوثيقة على تقوية روابط التعاون بين الطرفين على أساس الثقة المتبادلة.

وبهذا عرفت الجزائر بداية من سنة 2000 توسعا كبيرا في الروابط التجارية مع الصين خاصة مع منح الشركات الصينية عقودا لمشاريع أشغال عامة واسعة النطاق، حيث شهدت العلاقات التجارية الثنائية نموا مطردا قفز من 191 مليون دولار سنة 2000 الى 1.75 مليار سنة 2005 ليصل الى 2 مليار دولار سنة 2006، اما من حيث الواردات فقد شهدت سنة 2005 ارتفاعا حادا في الواردات الصينية من الجزائر، لقد بدت الجزائر كأفضل شريك في شمال افريقيا يستفيد من النمو القوي للاقتصاد الصيني حيث برزت من بين

---

[1] علي العطري، مرجع سابق، ص109.

[2] جميلة الطيب، مرجع سابق، ص17.

[3] حسين قوادرة، "**الدور الصيني في منطقة شمال إفريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة: الواقع والتحديات**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 6، (الجزائر: 2018)، ص18.

أكبر 10 شركاء تجاريين للصين في افريقيا سنة 2006، وفي 2008 صعدت الجزائر الى المرتبة الثامنة، وفي سنة 2010 اصحبت الشريك التجاري الافريقي السابع للصين.[1]

في عام 2013 عرفت العلاقات الصينية الجزائرية الارتقاء والتقارب بإقامة الشراكة الاستراتجية في المجالات الاقتصادية، العلمية، التكنولوجية والعسكرية بالإضافة الى مجال الفضاء. ومنذ التوقيع على الشراكة، اتفق الطرفان على وضع مخططات اقتصادية خماسية، سمحت للصين بالدخول إلى السوق الجزائرية بزخم.[2] وفي 25 ماي 2014 أصحبت الجزائر أول دولة عربية تقيم شراكة استراتيجية شاملة مع الصين. ومنذ ذلك الحين، دخلت العلاقات بين الصين والجزائر مرحلة جديدة من التطور. وتشترك الصين والجزائر في أساس سياسي متين، وقد أسفر تعاونهما العملي عن نتائج مثمرة، كما أجرى البلدان تبادلات ثقافية وثيقة، وواصلا تعميق وتعزيز شراكتهم الاستراتيجية الشاملة. وتعد الصين أكبر مصدر للواردات إلى الجزائر وشريكا تجاريا رئيسيا[3]. وقامت الجزائر و الصين في اطار بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير تعاونات مثمرة، جعلت من الجزائر خامس اكبر شريك تجاري افريقي للصين، حسبما اكده سفير جمهورية الصين الشعبية بالجزائر لي ليانهي.

في 4 سبتمبر 2018 وقعت الجزائر والصين مذكرة تفاهم حول التشارك في بناء الحزام والطريق خلال قمة بكين للمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، ليأكد البلدان مدى تقاربهما اذ تعتبر الصين الجزائر صديقا جيدا وشريكا طبيعيا ولذلك استجابت الجزائر وشاركت بنشاط في المبادرة. ليتم في 6 جوان 2019 التصديق على مذكرة التفاهم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الصين الشعبية بشأن التعاون في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين.[4]

---

[1] محمد حمشي، سامية ربيعي، مرجع سابق، ص86.

[2] حمزة كحال، "**الجزائر بوابة الصين التجارية نحو افريقيا**"، موقع العربي، تم تصفح الموقع يوم: 23 أفريل 2021. الرابط: https://www.alaraby.co.uk

[3] سبوتنيك، "**الصين والجزائر شراكة استراتجية وتعاون في طريق التنمية**"، موقع سبوتنيك، تم زيارة الموقع يوم: 23 أفريل 2021. الرابط: https://sptnkne.ws/FG5Z

[4] المادة 01، المرسوم الرئاسي رقم 19-176، المؤرخ في 3 شوال عام 1440 الموافق 6 يونيو سنة 2019، المتضمن"**التصديق على مذكرة تفاهم بين حكومة الجزائر الشعبية وحكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن التعاون**

منذ تفشي فيروس كورونا الجديد في 2020، أصبح التعاون لمنع انتشار الفيروس الموضوع الرئيسي للتعاون العملي بين الصين والجزائر، حيث في بداية حرب الصين ضد فيروس كورونا الجديد، كانت الجزائر من أوائل الدول التي قدمت إمدادات طبية طارئة للصين. وعندما بدأت الجزائر معركتها الخاصة مع الفيروس، قدمت الصين المساعدة في المقابل، بتقديم الكثير من المساعدات الطبية، وشاركت تجربتها في مكافحة الفيروس بنجاح. كما أرسلت فريقا من الأطباء إلى الجزائر، وزودت الجزائر بلقاحات كورونا.[1]

في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، الجريدة الرسمية رقم 39، سنة 2019، ص5.

[1] Huaxia, "**China to provide COVID-19 vaccine aid for Algeria**", XINHUANET, visited on: 23 april 2021. Link: http://www.xinhuanet.com/english/2021-02/11/

المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني

مثلما عرفت العلاقات الجزائرية الصينية بعدا تاريخيا متجذرا، فقد عرفت أيضا البعد الاقتصادي كبعد أساسي، فبرغم من الفروقات بين الدولتين إلا أن الاقتصاد يجمعها ويعززها، خاصة بعد إنضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية مطلع الألفينيات، لتنتقل الدولتين الى تعميق التعاون الاقتصادي بينهما وتكثيف التبادل التجاري وزيادرة الإستثمار تحت مبدأ "رابح–رابح".

في سنة 2013 أصبحت الصين هي ممون الأول للجزائر متجاوزة فرنسا الممون التقليدي، ليقيم كل من الصين والجزائر علاقات إستراتجية شاملة في سنة 2014، وهي أول دولة عربية تخطو هذه الخطوة مع الصين.

المطلب الأول: التبادل التجاري بين الصين والجزائر

يمكن القول ان التبادلات التجارية بين الصين والجزائر لم تكن ذات أهمية إلا مع نهاية التسعينات، بسبب ما شهدته الصين من انغلاق على المستوى الخارجي والتركيز على التحديث الداخلي لإقتصادها، وما كان يعانيه الاقتصاد الجزائري من تبعية لفرنسا. ومع ذلك فقد تم توقيع أول اتفاق تجاري بين حكومتي الدولتين في سبتمبر 1964 حيث إستوردت الصين من الجزائر 40 ألف طن من الحديد في سنة 1971[1]، وإمتد التعاون بين البلدين ليشمل كل المجالات تقريبا منذ ان انشأ البلدين عام 1982 اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني.[2] كما وقع البلدين إتفاق التعاون الاقتصادي والتقني بالجزائر بأكتوبر 1985 وفي هذا الإطار فإن التعاون الثنائي سيتطور وسيتنوع حسب الإحتياجات والإمكانيات الخاصة بكل طرف في مجاللات التعمير والبناء والهياكل القاعدية والصيد والنقل والقطاعات الصناعية والزراعية والطاقوية والري...[3]

---

[1] ياسين سليني، "**العلاقات الجزائرية الصينية: دعم متبادل**"، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والتعاون الدولي،(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص112.

[2] وانغ شو، "**الصين والجزائر توقعان على مخطط عمل للتعاون الشامل بينهما**"، موقع الشرق الأوسط، تم تصفح الموقع يوم: 15 ماي 2021. الرابط: http://middleeast.cntv.cn/2014/06/09/

[3] المادة 02، المرسوم الرئاسي رقم 90–74، مؤرخ في 2 شعبان 1410 الموافق 27 فبراير سنة 1990، يتضمن "**المصادقة على إتفاق التعاون الاقتصادي والتقني بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية الصين الشعبية الموقع في مدينة الجزائر**"، الجريدة الرسمية رقم 9، 1990، ص348.

تعتبر الجزائر أهم شركاء الصين في المغرب الكبير، ففي العقدين الأخيرين خاصة بعد إنظمام الصين لمنظمة التجارة العالمية تنامت قيمة التجارة الصينية الجزائرية بشكلي تراماتيكي، فصارت الجزائر بمثابة السوق الأكبر للصين في المغرب الكبير، في نفس الوقت، تجاوزت الصين فرنسا باعتبارها المصدر الأكبر للواردات حيث يتم الآن تسوية المعاملات المالية بين الجزائر والصين باليوان الصيني بدلا من الدولار الأمريكي.[1] ونجد أن في 2004 الصين تحتل المرتبة الخامسة من بين الممونين للجزائر بقيمة إجمالية للواردات الصينية بلغت 915.89 مليون دولار بنسبة 5.01%، لتواصل تقدمها وتحتل المرتبة الثانية سنة 2010 من بين الممونين للجزائر بقيمة إجمالية بلغت 3.95 مليار دولار بنسبة 10.15% من مجموع إجمالي الواردات.

اما في سنة 2013 فقد أصبحت الصين الممون الأول للجزائر متجازوة فرنسا الممون التقليدي الأول للجزائر بقيمة إجمالية بلغت 4.95 مليار دولار أي نسبة 11.98% من مجموع الواردات الجزائرية لتقيم الدولتين شراكة استراتجية شاملة في سنة 2014 وتصبح الجزائر أول دولة عربية تقيم شراكة استراتجية شاملة مع الصين[2]. وتستورد الجزائر بصفة خاصة التجهيزات الزراعية، السيارات، المواد الغذائية، الألبسة والمنتجات نصف المصنعة الأجهزة الكهرومنزلية والكهربائية والتكنولوجيا المتطورة، وقد عرفت نموا كبيرا بسبب أسعارها المنخفضة مقابل المنتجات الغربية، فيما تصدر للصين المواد الأولية والطاقوية، دون ان تتصدر هذه الأخيرة قائمة الزبائن بالنسبة للجزائر.[3]

في 2016 أصدرت الحكومة الصينية **وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية** استعرضت خلالها الروابط التارخية التي تجمع الصين بالدول العربية والسياسات ومجالات آفاق التعاون المشترك ومن بين هذه المجالات نجد مجال الإستثمار والتجارة الذي حمل نقاط عديد متمثلة بالحزام والطريق، التعاون في الطاقة الإنتاجية، التعاون الإستثماري، التجارة، التعاون في مجال الطاقة، بناء البنية التحتية والأساسية، التعاون في مجال الفضاء، التعاون في مجال الطاقة النووية للأغراض المدنية، التعاون المالي وأخيرا بناء أليات وأطر التعاون

---

[1] جلال خشيب، "**تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير حزام واحد، أهداف كبيرة**"، تحليلات سياسية، (تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2019)، ص5.

[2] "**الصين والجزائر شراكة استراتجية وتعاون في طريق التنمية**"،موقع سبوتنيك عربي، تم التصفح يوم 15 ماي 2021: الرابط: https://sptnkne.ws/FG5Z

[3] جميلة الطيب، مرجع سابق، ص14.

الاقتصادي والتجاري،[1] بذلك تم تحديد أهم ملامح السياسات التجارية للصين نحو الدول العربية كدعم دخول المزيد من المنتجات العربية غير النفطية الى السوق الصينية ومواصلة تحسين الهيكلة التجارية، العمل على الدفع بالتطور المستمر والمستقر للتجارة الثنائية، معارضة الحمائية التجارية والعمل على إزالة الحواجز التجارية غير الجمركية،[2] طبعا الجزائر كانت في تعاون مع الصين في عدة مجالات قبل صدور الوثيقة فالعلاقات الجزائرية الصينية تحضى بنوع من التميز مقابل الدول العربية الأخرى ونلاحظ بعد صدور الوثيقة ان العلاقات بين الدولتين توسعت وإرتقت أكثر.

وحسب تقرير صادر عن المركز الجزائري للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية صنفت الصين في المركز الأول كأهم مصدر للجزائر في عام 2017 بقيمة 8.31 مليار دولار امريكي أي 18.1% من إجمالي واردات الجزائر التي بلغت 45.95 مليار دولار.[3] بعد دخول الجزائر في مبادرة طريق الحرير وفي إطار البناء المشتكر للحزام الاقتصادي لطريق الحرير نلاحظ زيادة التعاون المثمر بين البلدين في عدة مجالات أهمها المجالات اللإقتصادية والتجارية، لتصل التبادلات التجارية الثنائية 9.1 مليار دولار سنة 2018، وتصنف الصين الجزائر كخامس أكبر شريك تجاري إفريقي بالنسبة للصين.[4]

المطلب الثاني: الإستثمارات الصينية بالجزائر

لقد مست الإستثمارات الصينية قطاعات كثيرة، لكن يؤثر الجزء الأكبر منها تأثيرا محدودا على الاقتصاد من ناحية التوظيف، فعلى الرغم من القواعد التي تفرض توظيف عمال جزائريين، إلا أن أكثرية العمال في هذه الشركات هم صينيون.

---

[1] "**وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية**"، موقع وكالة الأنباء شينخوا، تم التصفح يوم: 15 ماي 2021. الرابط: http://arabic.news.cn/2016-01/13/c_135006742.htm

[2] حسين قوادرة، "**الإستراتجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية الفرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة**"، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد 01، (الجزائر: 2017)، ص70.

[3] محمد الامير أحمد عبد العزيز، "**العلاقات الصينية-الجزائرية: الواقع وآفاق المستقبل**"، المركز الديمقراطي العربي، تم تصفح الموقع يوم: 15 ماي 2021. الرابط: https://democraticac.de/?p=58124

[4] الإذاعة الجزائرية، "**الجزائر أصبحت خامس أكبر شريك تجاري إفريقي للصين**"، الموقع الرسمي، تم تصفح الموقع يوم: 15 ماي 2021. الرابط: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2

وقد تكثف التعاون بين البلدين في السنوات الأخيرة في مجال المناجم والمحروقات نظرا لما يحتويه هذا القطاع من أهمية في الاقتصاد الوطني الجزائري من جهة وما يمثله من جهة أخرى للاقتصاد الصيني اذ يدخل اهتمام كلا البلدين في مجال الطاقة في إطار ديلبوماسية الطاقة الصينية، حيث تشكل هذه الديبلوماسية جزءا مهما لاستراتجية الصين، ومنه انجز الطرفان عدة مشاريع مشتركة مثل مشروع السلام للطاقة النووية سنة 1988 لكن الضغوط الدولية أوقفت المشروع، ونجد مشروع دمج بداية ونهاية الحقل البترولي في أدرار، وفي يوليو 2003 وقعت المجموعة الصينية للبترول "**بتروشينا**" اتفاقية مع الجزائر لبناء أول مشروع موحد للتعاون الجزائري الخارجي في مجال البترول، ثم في ديسمبر من نفس العام وقعت إتفاقيتين حول التنقيب المخاطر بحوض الشريف ومنطقة اخرى[1]. وهذا يشير الى ان التعاون الصيني الجزائري في مجال البترول يتطور بخطى متسارعة. ففي فيفري 2004 تم التوقيع على بروتوكول اتفاق بين الشركة الوطنية للمحروقات سونطراك والشركة الصينية للبترول، حيث يغطي هذا الاتفاق مجالات عدة منها التنقيب والإنتاج ومعالجة البترول والغاز الطبيعي والنقل عبر القنوات ومشاريع بناء مواقع بترولية و تبادل المعلومات والخبرات في المجال التكنولوجي.

كما استطاعت شركتي SINOPEC و CNPC سنة 2004 من اخذ حق البحث والاستغلال في عدة أحواض، وتجديد معمل تكرير في مدينة سكيكدة في مارس 2005، كذلك قامت الشركة الجزائرية NAFTAL بالتعاون مع شركة SORALCHIN بتكوين شركة مختلطة في توزيع مواد بترولية مكررة، وفي 2010 اعلن السفير الصيني في الجزائر عن توقيع بلاده لعقد مع وزارة الطاقة والمناجم من أجل التنقيب عن البترول في الجنوب الجزائري رغبة في ولوج ومساعدة الجزائر في تطوير مجال التنقيب عن النفط.[2] كما حصلت مجموعات التعدين الصينية المختلفة " ECOMINES , SOCOM , CHINA GEO ENGINEERING , SHAOLIN" على تراخيص لاستخراج معادن الزنك والذهب بالجزائر. كما أتممت شركة البترول والكيماويات الصينية في أكتوبر 2016 مشروع المسح الزلزالي " الثلاثي الأبعاد" لولايتي ورقلة وإليزي.[3]

[1] سارة جندي، مرجع سابق، ص128.

[2] ياسين سليني، مرجع سابق، ص138.

[3] جميلة الطيب، مرجع سابق، ص14.

وفي مجال الاتصالات، أقدمت شركة ZTE المختصة في الهاتف المحمول على فتح مركز تكوين في وهران بشراكة مع المدرسة الوطنية للبريد والإتصالات اللاسلكية الجزائرية، كما قامت شركة HUAWEI بتأسيس مقرها الإقليمي الجديد في الجزائر سنة 2008.[1]

اما في مجال صناعة السيارات فيبدوا الحضور الصيني محصورا في الصادرات، بينما بقيت الإستثمارات محدودة ومقتصرة على مكاتب البيع، فقد قام المنتجان الصينيان ZONDA و YANGCHENG بفتح موقع تركيب بالشراكة مع فندي موتورز الجزائرية. وفي نهاية 2008 وقعت مجموعة شانكسي لصناعة السيارات عقد شراكة مع جنرال موتورز التجارة الجزائرية لانشاء مصنع تركيب في مدينة سطيف بحلول 2010.[2] وفي شهر جويلية 2016، قامت شركة فاو-أفريكان للإستثمار، وهي فرع للشركة الصينية فاو First Auto Works (Faw)بتوقيع لميثاق إستثماري مع مجموعة أركوفينا الجزائرية Arcofina لأجل بناء مصنع لتركيب السيارات في تلمسان أكثر من ثلاث سنوات[3].

كذلك شمل التعاون مجالات الطاقة والزراعة والبناء والبحث العلمي والثقافة والإنتاج الحيواني ومحاربة التصحر والري وتعبئة الموارد المائية والصناعة والتعاون العسكري والمجال النووي. كما شمل التعاون ، المجال الفضائي حيث وقع البلدان في ديسمبر عام 2013 على اتفاقية للتعاون الثنائي في مجال العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات الفضائية بين الوكالة الفضائية الجزائرية ونظيرتها الصينية وتتعلق بالإستعمال السلمي للفضاء الخارجي منها على الخصوص الشق الخاص بالتدريب[4]. وفي سنة 2017 تم إطلاق اول قمر صناعي جزائري محلي الصنع "ALCOMSAT1" وقد أسهمت الصين ببنائه واطلق من على أراضيها.

الجزائر منذ 2013 (إنخفاض أسعار البترول في السوق العالمية) وهي تبحث عن سبل بديلة للنفط وقد أظهرت الصين استعدادها للتجاوب مع هذا التوجه، وهذا التعاون البناء والدعم الصيني أوصل بالعلاقات

---

[1] محمد حمشي، سامية ربيعي، مرجع سابق، ص89.

[2] محمد حمشي، سامية ربيعي، المرجع نفسه، ص90.

[3] جلال خشيب، "**العلاقات الصينية الجزائرية هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدراتهما الكاملة**"، موقع إدراك للدراسات والإستشارات، تم تصفح الموقع يوم: 23 ماي 2021. الرابط: https://idraksy.net/sino-algerian-

[4] وانغ شاو، "**الصين والجزائر توقعان على مخطط عمل للتعاون الإستراتيجي الشامل بينهما**"، موقع الشرق الأوسط، تم التصفح يوم: 23 ماي 2021. الرابط: http://middleeast.cntv.cn/2014/06/09/

الجزائرية الصينية الى المستوى الإستراتيجي سنة 2014، ليثبت الصينيون للجزائر أنهم كانوا في مستوى المقاييس والكفاءة العالية لإنجاز المشاريع. وقد وقع البلدين إتفاقية لبناء ميناء شرشال بولاية تيبازة "**ميناء الوسط بالحمدانية**" باستثمار أكثر من 3 مليار دولار بشراكة صينية جزائرية، وهذا يمكن أن يشكل نموذج أمثل لضمان تضاعف العلاقات الإقتصادية الجزائرية الصينية. فالميناء جد هام للبلدين بحكم أنه سيصبح من أكبر الموانئ العربية والإفريقية للتصدير والاستيراد[1]. لابد من الإشارة الى أن طاقة الموانئ الجزائرية لا تستوعب 30 ألف طن، اما ميناء الوسط بالحمدانية سيكون بعد اكتماله من بين أهم 30 ميناءا تجاريا عبر العالم حيث يستوعب 6.5 مليون حاوية سنويا، كما يسمح برسو أكبر باخرة بالعالم بحمولة 240 ألف طن، ويتوقع ان يستحدث الميناء مابين 150 الف و200 ألف منصب عمل.

وهناك مجال أخر مهم في هذا الشأن هو مجال البنية التحتية، حيث تمكنت الشركات الصينية من خلال العروض المقدمة من الفوز بمعظم عقود مشاريع البنية التحتية بقيمة نحو 22 مليار دولار بين العامين 2005 و2016 لتصبح الجزائر أكبر سوق للإستثمارات الصينية في مجال البنية التحتية في إفريقيا بعد نيجيريا،[2] أهم المشاريع تهتم بإنشاء المساكن، البنية التحتية الاجتماعية والصناعية كالمستشفيات، وإنشاء البنى التحتية للنقل ومنشأت الطاقة. معظم مشاريع البنى الكبرى مثل مسجد الجزائر الكبير، ميناء شرشال، طريق شرق–غرب، طريق الدولي شمال–جنوب، سد درعة ديس العظيم، مصنع الفوسفات بتبسة تمت من قبل مجموعات البناء الصينية[3]

[1] إسماعيل دبش، "**حالة العلاقات الجزائرية الصينية**"، موقع الشعب، تم تصفح الموقع يوم: 23 ماي 2021. الرابط: http://www.ech-chaab.com

[2] محمد الأمير أحمد عبد العزيز، مرجع سابق.

[3] محمد حمشي، سامية ربيعي، مرجع سابق، ص90.

المبحث الثالث: جوانب العلاقات الجزائرية الصينية

بعد حصول الجزائر على إستقلالها تدعمت العلاقات بين الدولتين وتنوعت، حيث شملت هذه العلاقات مختلف المجالات وستركز الدراسة في هذا المبحث على العلاقات السياسية والأمنية، الاجتماعية، الثقافية والعلمية.

المطلب الأول: الشق السياسي والأمني

منذ بداية العلاقات الصينية الجزائرية طرح البلدين نفسيهما كعضوين في عالم الجنوب وذلك لمواجهة خطر الهيمنة الغربية، وقد وجد هذا الطرح صدى كبيرا لاسيما في ظل تصاعد المد التحرري في العالم، حيث طالبا بتحقيق نظام دولي عادل ينصف دول عالم الجنوب، وقد كان موقف الصين واضحا حيث تناضل من أجل استقلالها وتحررها، بينما تؤيد حركات الاستقلال والتحرر الوطني في الدول الافريقية، وبهذا التأييد المتبادل تشكلت جبهة عالمية متحدة لمقاومة الإمبريالية والاستعمار، وبهذا أصبحت الجزائر بالنسبة للصين قوة أمامية لدعم حركات التحرر الوطني في العالم، وحتى 1965 أظهرت الجزائر ميلا أكثر لمقاربة الصين في توسيع الجبهة ضد الاستعمار وكل أنواع الهيمنة من خلال محاولة عقد مؤتمر باندونغ الثاني بالجزائر لكنه لم يعقد بسبب التغييرات التي حصلت على مستوى رئاسة الجمهورية الجزائرية.[1]

وقد سعت الصين الى كسب التأييد الجزائري من أجل الاعتراف بينها وبين تايوان على كسب التأييد الدولي، وبالتالي فقد كان الدعم الجزائري للصين جزءا من رد الجميل الصيني الذي تمثل في دعم الثورة الجزائرية، وفي هذا الإطار لعبت الجزائر في هذه الفترة دورا سياسيا ودبلوماسيا أساسيا في تعبئة دول عالم الجنوب بصفة خاصة والعالم ككل بصفة عامة لدعم إسترجاع الصين لمكانتها في الأمم المتحدة والذي تجسد سنة 1971. وبهذا تكثفت الزيارات الرسمية بين الدولتين وبرز التوافق بينهما في عدة قضايا دولية وإقليمية بما فيها إصلاح منظمة الأمم المتحدة والمطالبة بنظام دولي جديد، وقد لعب الانسجام والتوافق السياسي بين البلدين الدور الأساسي في توحيد المواقف السياسية في القضايا الدولية، يأتي في مقدمة ذلك الدعم الجزائري اللامتناهي

[1] إسماعيل دبش، "**العلاقات العربية الآسيوية دراسة حالة المغرب العربي مع التركيز على الجزائر**"، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 20، العدد 02، (الجزائر:2011)، ص73.

لاسترجاع الصين لأراضيها المحتلة (هونغ كونغ، ماكاو وتايوان) ودعم الوحدة الصينية ككل، وإدانة كل عمل يؤثر عليها بما فيها محاولة الغرب إثارة قضية التبت.

في فترة الثمانينيات تم تبادل الزيارات بين البلدين على أعلى مستوى وقد نتج عن ذلك تأكيد المساندة والدعم المتبادل بين الدولتين، هذا الدعم الجزائري كان جد مهم بالنسبة للصين خاصة في ظل الحصار والمقاطعة التي تعرضت لها في تلك الفترة من قبل الدول الغربية بسبب مواقفها من قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان، أما على المستوى الأمني والعسكري كان التعاون بين الجزائر والصين محدودا جدا في هذه الفترة بسبب كون الدولتين لا تتوفران على الإمكانيات العسكرية والتكنولوجية المتطورة، رغم ذلك فقد ذكرت بعض المصادر خاصة الامريكية بوجود تعاون جزائري صيني في المجال النووي، حيث أوضحت أن هناك مشروع نووي صيني جزائري مشترك يتمثل في بناء منشأة نووية في مدينة عين وسارة، حيث قامت الجمهورية الصينية بنمنح الجزائر مفاعل نووي "السلام"، كما قام الطرفان ببذل مساعي وجهود كللت بتوقيعهما بروتوكول اتفاق تعاون حول استخدام الطاقة النووية في 1983.[1]

بعد نهاية الحرب الباردة ورغم الفترة الصعبة التي عاشتها الجزائر في بداية التسعينات فقد وقفت الصين الى جانب الجزائر من خلال ادانتها الشديدة للأعمال الإرهابية، ورغم حملات المقاطعة والتحذير التي كانت تدعوا الى العدول عن الاستثمار داخل الجزائر من قبل جهات غربية واصلت الشركات الصينية العمل في الجزائر، وقد شهدت هذه الفترة أيضا تبادلا في الزيارات، وقد تم في سنة 1997 توقيع إتفاق التشاور السياسي بين وزارتي الخارجية الجزائرية والصينية والذي يقضي بتبادل وجهات النظر في القضايا السياسية التي تهم البلدين من أجل مواصلة الجهود لحماية الحقوق والمصالح الشرعية للدول النامية وترسيخ وتعزيز التعاون الثنائي أكثر.[2]

ومع بداية ال2000 زاد التقارب الصيني الجزائري في الجانب السياسي والديبلوماسي وهذا ما جسده المنتدى الصيني الافريقي وهو آلية للتشاور والحوار بين الصين والدول الافريقية وقد كانت الجزائر عضو فاعل

---

[1] آمال بن صويلح، "**تحول مسار الجزائر من استغلال الثروة النفطية الى توظيف الطاقة النووية**"، المنتدى النووي رؤى من الشرق الأوسط، (سبتمبر: 2014)، ص6.

[2] "**العلاقات الصينية الجزائرية**"، الصين اليوم، العدد 3، مارس 2004، تم تصفح الموقع يوم 26 أفريل 2021، على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n3/3n3n2.htm

داخله، كذلك نجد منتدى التعاون الصيني العربي الذي يبحث في تطوير العلاقات الصينية العربية وسبل التعاون العملي في القضايا الدولية والإقليمية وخلال هذه الفترة إزداد عدد الزيارات المتبادلة بين البلدين بشكل لافت، كما تم التوقيع على إعلان تعميق الشراكة الاستراتجية بين البلدين سنة 2006. اما في المجال الأمني العسكري فقد فكانت هناك العديد من التبادلات رفيعة المستوى ووفقا لمعهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI تلقت الجزائر من الصين 25 صاروخا مضادا للسفن بقيمة 35 مليون دولار[1]، كما استلمت الجزائر في اوت 2006 أضخم سفينة تدريب عسكرية قامت بشرائها من الصين وذلك بموجب إتفاق بين وزارة الدفاع والشركة التجارية لصناعة السفن الصينية سنة 2002، وهذا ما يبرز بداية تحول سياسة التسلح الجزائرية نحو الصين. [2] في 2010 اصبح الجيش الجزائري مهتم بتعديل وتطوير الدبابات والطائرات المقاتلة وتصنيع بعض قطع الغيار، وكما ان الصين والجزائر إتفقا على إنشاء خلية عمل تقنية بين الجيشين، كما أن البلدين أبرمتا عدة إتفاقيات تتعلق بإقتناء العتاد والتكنولوجيا ضمن رغبة الجزائر في تنويع مصادر مشترياتها من الأسلحة مثل المروحيات[3].

وللبلدين مواقف مشتركة في عدة قضايا فكلاهما رفض التدخل العسكري للناتو في ليبيا لإسقاط نظام القذافي، وكلاهما رفض التدخل الخارجي في الأزمة السورية، وكذلك رفض الحرب على اليمن وهذا لتشاركهما في مبدأ رفض التدخل في شؤون الأخرين.

وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، أظهرت كل من الجزائر والصين تعاونا وتضامنا نموذجيين، حيث قدمت الجزائر مساعدات عاجلة للصين للمساهمة في الحد من تفشي الوباء، وتعاونت الصين وأرسلت معدات طبية وعدد من أطبائها إلى الجزائر وكذا فريق من خبراء مكافحة الاوبئة في إطار تبادل الخبرات، وعلى الرغم من الوباء فقد عززت الصين والجزائر تعاونهما البراغماتي إلى مستوى أعلى حيث واصلت الشركات

---

[1] David H. Shihin , "**Military and Security Relations : China, Africa, and the Rest of the World**", at: "**CHINA INTO AFRICA**", Editor: Robert I. Rotberg. (U.S.A: Brookings Institution Press, 2008), P164.

[2] ياسين سليني، مرجع سابق، ص119.

[3] "**اهتمام الجزائر بالصناعة العسكرية الصينية**"، موقع أخبار الدفاع والتسليح، تم زيارة الموقع يوم 26 أفريل 2021. الرابط: https://defense-arab.com/news/1073

الصينية وعمالها تعزيز مشاريعهم في الجزائر[1]. وقد استمر التعاون في المجال الأمني العسكري بين الجزائر والمجمع الصناعي العسكري الصيني، حيث اشترت الجزائر من الصين مدافع متطورة، وأنظمة إطلاق صاروخية متعددة، بالإضافة إلى طائرات مسيرة للاستطلاع والهجوم ومعدات بحرية، كما أن الجزائر في سنة 2020 هي أول دولة تحصل على أنظمة HJ-12 الصينية المضادة للدبابات.[2]

المطلب الثاني: الشق الاجتماعي

في عام 1963 إنتشرت الأوبئة في الجزائر والتي تفتقر إلى الأدوية والعاملين في مجال الطب، فقدمت الجزائر نداءا مستعجلا للمجتمع الدولي، حيث اتخذت الصين قرارا بسرعة، فبعثت فرقة طبية إلى الجزائر تحت عناية وإرشاد رئيس مجلس الدولة في ذلك الوقت شو أن لاي، وكانت هذه أول مرة بالنسبة للصين أين ترسل فرقة طبية إلى الخارج. كان ذلك بداية تقديم الصين العون للدول النامية الأخرى بتقديم التكنولوجيا الطبية والعلاجية والخدمات الطبية والأموال والمواد.[3]

وقد تواصل التعاون بين البلدين في مجاله الاجتماعي متمثلا بالمساعدات والإعانات الطبية والمنح التعليمية وتطوير السياحة المشتركة، كما تم إنشاء جمعية الصداقة الصينية الجزائرية سنة 1993 والعمل على تقديم الوجه الحسن عن الجزائر للشعب الصيني، وقد قامت الجمعية منذ تأسيسها بالعديد من النشاطات الاجتماعية التي تهدف إلى التقريب بين الشعبين الجزائري والصيني. وقد أقامت الصين في الفترات الأخيرة داخل الجزائر معارض كثيرة مما اسفر عن زيادة أعداد المهاجرين الصينيين في الجزائر أكثر من أي وقت مضى.[4] فأكبر جالية في الجزائر هي الجالية الصينية وقد صرحت الصين ان المهاجرين الصينيين نحو افريقيا 40% منهم في الجزائر فقط.

---

[1] الإذاعة الجزائرية،"**الذكرى 62 لإقامة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية-الصينية**"، الموقع الرسمي، تم تصفح الموقع يوم: 2021/04/26. الرابط: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20

[2] "**الجزائر أول دولة تحصل على أنظمة HJ-12 الصينية المضادة للدبابات**"، أخبار الدفاع والتسليح، تم زيارة الموقع يوم 2021/04/26. الرابط: https://defense-arab.com/news/44890

[3] الصين اليوم، "**العلاقات الصينية الجزائرية**"، الموقع الرسمي: مارس 2014، العدد3، تم التصفح يوم: 2 ماي 2021. الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n3/3n3n2.htm

[4] جميلة الطيب، مرجع سابق، ص20.

في نوفمبر 2001 بعد فياضانات التي تعرضت لها الجزائر والتي كلفت خسائر كبيرة قامت الحكومة الصينية بتقديم مساعدة مادية إستعجالية قيمتها 6 مليون يوان، وفي ماي 2003 عاشت الجزائر هزة أرضية شديدة في شمالها أسفرت عن خسائر فادحة من الأرواح البشرية والممتلكات المادية فقامت الصين بإرسال فرق إغاثة الى الجزائر وكانت هذه المرة الأولى التي ترسل فيها الصين فرق إغاثة خارج حدودها. [1] وعندما ضرب الزلزال إقليم سيشوان الصيني في ماي 2008 تابعت الحكومة الجزائرية بإهتمام كبير الوضعية وقدمت مساعدة مالية بمليون دولار.

وفي ميدان النقل الجوي وقصد تسهيل التواصل بين الشعبين الجزائري والصيني، أبرم إتفاق النقل الجوي المدني، حيث اتفق الطرفان على تدعيم فتح أول خط مباشر بين الجزائر العاصمة وبيكين في 22 فيفري 2009. [2]

اما في المجال القضائي فقد تم التوقيع على العديد من الإتفاقيات من أجل التعاون القضائي بين البلدين، لتقديم المساعدة الواسعة في التحقيقات والتبعات والإجراءات القضائية في المجال الجزائي ليشمل التعاون تسليم الوثائق المتعلقة بالإجراءات الجزائية، تلقي شهادات أو تصريحات الأشخاص، تقديم الوثائق والملفات وأدلة الإثبات، تحديد مكان وهوية الأشخاص، تبادل المعلومات حول التشريع... [3] كذلك تقوية التعاون من أجل مكافحة الإجرام بكل أشكاله وتسليم المجرمين، على أساس الإحترام المتبادل للسيادة والمساواة والمصالح المتبادلة. كما نجد التعاون القضائي في المجال المدني والتجاري أيضا حيث يتسفيد مواطنوا كل من الطرفين في إقليم الطرف الآخر من نفس الحماية القانونية التي يمنحها هذا الأخير لمواطنيه فيما يتعلق بحقوقهم الشخصية والمالية، اللجوء الى الجهات القضائية للطرف الأخر وفق الشروط نفسها التي يخضع لها مواطنوا هذا

---

[1] وكالة الأنباء شينخوا، "**علاقات الصداقة والتعاون الصينية الجزائرية الوثيقة الطريلة الأمد**"، الموقع الرسمي، تم تصفح الموقع يوم: 2 ماي 2021، الرابط: http://arabic.people.com.cn/31660/6379094.html

[2] ياسين سليني، المرجع السابق، ص143.

[3] المادة 01، المرسوم الرئاسي رقم 07-175، المؤرخ في 20 جمادى الأول عام 1428 الموافق 6 يونيو سنة 2007، المتضمن "**التصديق على الإتفاقية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية الصين الشعبية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجزائي**"، الجريدة الرسمية رقم 38، 2007، ص4.

الأخير، واتفق البلدين على تسليم الوثائق القضائية، الحصول على الأدلة والقيام بإجراءات التحقيق، الإعتراف وتنفيذ القرارات القضائية، تبادل الخبرات حول القوانين.[1]

المطلب الثالث: الشق الثقافي والعلمي

أول إتفاق أبرم بين البلدين في هذا المجال كان بعد حصول الجزائر على استقلالها بعام، والموقع في الجزائر 11 سبتمبر 1963 ويتعلق بالتعاون الثقافي، ويهدف الاتفاق إلى تنمية مجموع العلاقات الثقافية من أجل تقوية أواصر الصداقة بين الشعبين الجزائري والصيني، وتم المصادقة على هذا الاتفاق بموجب المرسوم الرئاسي رقم 63-369 المؤرخ في 14 سبتمبر 1963، ويشمل هذا الاتفاق مجالات الثقافة، التربية، التعليم، الصحة، النظافة، التربية البدنية والرياضية[2]، وذلك من خلال:

- إرسال البعثات والتمثيليات للعلوم والثقافة.
- تبادل المعلومات والوثائق ذات الطابع الثقافي والتربوي.
- تنظيم المعارض والندوات والتظاهرات الأخرى الفنية والرياضية.
- حماية حقوق المؤلف والمكلية الفكرية بين الطرفين.
- تبادل المنح الخاصة بالطلبة والمتكونين.
- التعاون في مجال البث الإذاعي والتلفزي وتبادل الأفلام الوطنية.

ومن أجل تنفيذ هذا الاتفاق يتم وضع مخطط سنوي يوكل تنفيذه للمصالح المختصة للطرفين المتعاقدين، وقد حددت مدة هذا الاتفاق بثلاث سنوات.

---

1 المادة 07، المرسوم الرئاسي رقم 11-431، المؤرخ في 16 محرم عام 1433 الموافق 11 ديسمبر سنة 2011، المتضمن "**التصديق على الإتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال المدني والتجاري بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية الصين الشعبية الموقعة بالجزائر في 10 يناير 2010**"، الجريدة الرسمية رقم 69، 2011، ص11.

2 Art 02, Décret N° 63-369 du 14 septembre 1963, "**portant publication d'un accord de coopération culturelle entre la République populaire de Chine et la République algérienne démocratique et populaire**", journal officiel N°67, P968.

ونجد الصين بدت حريصة على أن تسجل حضورها في مختلف المحافل التي تنظمها الجزائر على غرار إرسالها لفرق موسيقية سيمفونية سنويا، ولزيادة التعاون الثقافي بين البلدين لجأتا إلى تعليم لغتيهما العربية والصينية معا لأبنائهما في المدارس، وتعزيز تبادل وفود الطلبة فيما يخص الرحلات اللغوية التي تعتبر من أقدم الوسائل التي تساهم في ترقية تعليم اللغة الصينية في الجزائر، وتسعى الجهات المختصة في الجزائر للترويج للمدن الجزائرية كوجهة سياحية لدى الصينيين، خاصة بعد توقيع مذكرة تفاهم بين الجانب الجزائري والجانب الصيني في مجال تسهيل سفر أفواج السياح الصينيين إلى الجزائر.[1]

من أجل الصعود الصيني نحو القمة خاصة بعد الإصلاحات التي شهدتها الصين سنة 1978، فإنها سعت الى نشر الثقافة والحضارة الصينية الى جميع الدول ومنها الجزائر، بما يسمح لها بالتقرب من هذه المجتمعات. وقد شهدت فترة الثمانينيات في تاريخ العلاقات الثقافية الجزائرية الصينية المئات من البعثات الثقافية المتبادلة بين الصين والجزائر، وقد شملت هذه البعثات ميادين الفن، الثقافة، الصحافة، النشر، التلفزيون، الإذاعة، التربية، الصحة، الشباب والرياضة. وقد أجرى وزراء الثقافة الصينية في تلك الفترة Zhu Muzhi و Wang Meng زيارات متتالية الى الجزائر، وبالمقابل قام وزير الثقافة الجزائري مرتين بزيارة الصين.[2]

الاتفاق الثاني بين البلدين في المجال الثقافي والعلمي، تم توقيعه في بيكين بتاريخ 17 سبتمبر 1980، ويتعلق الاتفاق بتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين في مجال الثقافة، التعليم، التربية، العلوم، الصحة، الرياضة، النشر، الصحافة، البث الإذاعي، كما يتضمن الاتفاق الالتزام بإجراء التبادل والتعاون في المجال الثقافي والفني وفي المجال التعليم والتربية من خلال تبادل الزيارات بين الطرفين في هذه المجالات عن طريق إقامة برامج تنفيذية سنوية، وقد حددت مدة هذا الاتفاق بخمس سنوات قابلة للتجديد تلقائيا الا في حالة إعلان أحد الطرفين نيته في عدم التجديد بستة أشهر قبل إنتهاء الإتفاق.[3] وبتاريخ 01 جانفي 1982 تم توقيع اتفاق التعاون العلمي والتقني بين الجزائر والصين في بيكين، يتعلق هذا الاتفاق بتبادل الخبرات بغية تشجيع التنمية الاقتصادية في البلدين، وقد حددت مدة هذا الاتفاق بخمس سنوات ويجدد تلقائيا بعد نهاية المدة.

---

[1] محمد الامير أحمد عبد العزيز، مرجع سابق.

[2] ياسين سليني، مرجع سابق، ص139.

[3] ياسين سليني، المرجع نفسه، ص140.

وفي فترة التسعينات ورغم الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر، الا ان هذه النشاطات استمرت ولو كانت قليلة نسبيا بفترة الثمانينات، وقد ابرم البلدان اتفاقيات في المجال الثقافي والعلمي:

- اتفاق التعاون العلمي والتقني والثقافي في ماي 1993.
- بروتوكول تعاون في مجال الرياضة والموقع في الجزائر في 30 أكتوبر 1999.

ومع نهاية التسعينيات بدأت النشاطات الثقافية والتظاهرات العلمية بين البلدين تتزايد شيئا فشيئا حيث أقامت الصين معارض كثيرة في الجزائر مثل "معرض الصين الجميلة لفن التصوير الفوتوغرافي" في سبتمبر 2003، "المعرض الصيني للصور الفوتوغرافية" بنوفمبر 2002، "معرض الصور الفوتوغرافية للتراث العالمي بالصين" ديسمبر 2001 والذي حضرته الجزائر، "المعرض الصيني لفن أوبرا بكين" سبتمبر 2001.[1] كما تم توقيع عدة اتفاقيات نذكر منها[2]:

- البرنامج التنفيذي الثقافي لسنوات 2003-2005 الموقع في الجزائر بتاريخ 26 اوت 2002.
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين وزارتي التكنولوجيا والاعلام والاتصال الموقعة في بيكين في 2003.
- برنامج تنفيذ التبادلات فيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي للسنوات 2004-2006، وقد قدر عدد السنوي للطلبة الجزائريين الذين يستفيدون من منحة للدراسة بالصين بـ 30 طالب، في حين قدر عدد الطلبة الصينيين في الجزائر بـ10 طلبة، لذا قررت الصين خلال السنة الجامعية 2006-2007 من طرف واحد مضاعفة عدد المنح المقدمة للطلبة الجزائريين. وفي جويلية 2010 وقع الطرفان اتفاقين في مجال التعليم العالي، ويتعلق الأمر ببرنامج تبادل في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بخصوص المنح التي تقدم الى الطلبة الجزائريين الذين يواصلون دراساتهم العليا في الصين وفي المقابل توفر الجزائر للطلبة الصينيين فرصة الاستفادة من منح في عدد من التخصصات في الجزائر، وهذا الاتفاق قابل للتجديد كل ثلاث سنوات ويغطي الفترة الممتدة بين 2011-2013.

[1] الصين اليوم، "**العلاقات الصينية الجزائرية**"، مرجع سابق.

[2] ياسين سليني، المرجع السابق، ص142.

- توقيع بروتوكول تعاون بين الجزائر والصين في مجال التكوين والتعليم العالي المهنيين في 15 جوان 2007، وذلك من اجل رفع المهارات لدى اليد العاملة من الطرفين.
- توقيع بروتوكول اتفاق بين الجزائر والصين حول تمويل مشروع أوبرا الجزائر في 13 افريل 2010، وهذا المشروع عبارة عن هبة من طرف الدولة الصينية وتعود فكرته الى نوفمبر سنة 2006، وفي ديسمبر 2017 تم توقيع اتفاق تعاون اقتصادي تقني يخص منح الطرف الصيني هبة بقيمة 30 مليون دولار منها ماهو موجه لمشروع قصر الثقافة والتسلية للشباب بالعاصمة، ومنها ما هو موجه بإقامة تعاون تقني لفائدة أوبيرا الجزائر.[1]

[1] وكالة الانباء الجزائرية، "**الجزائر – الصين: التوقيع على اتفاق يخص هبة بقيمة 30 مليون دولار**"، الموقع الرسمي، تم تصفح الموقع يوم: 08 ماي 2021. الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/50587-30

المبحث الرابع: تحديات العلاقات الجزائرية الصينية

بعد التطرق إلى جوانب التعاون في العلاقات الجزائرية الصينية، لاشك أن هناك مشاكل في طريق هذا التعاون ما يشكل تحديات حقيقية أمام الطرفين، وأبرزها التنافس مع القوى الغربية متمثلة في الإتحاد الأوروبي من جهة خاصة فرنسا وهذا لما لها من مكانة ونفوذ في الجزائر، ومن جهة أخرى التنافس الأمريكي الصيني الذي إمتد الى شمال إفريقيا وشمل أيضا الجزائر لما لها من أهمية في المنطقة، وسعي كل منهما (القوى الغربية) للمحافظة على مصالحه ومكانته في المنطقة.

المطلب الأول: التنافس الأمريكي الصيني داخل الجزائر

تسعى السياسة الخارجية الصينية إلى الحفاظ على التراتبية الدولية، ولا تسعى إلى التوسع وتمديد حدودها من خلال الغزو العسكري. وكما كتب كيسنجر "إن إحساس الصين بحتمية أن تحتل تراتبية منطقتها،... لم يفرض عليها بالضرورة أن تكون في خصومة مع شعوب الدول المجاورة لها". وأضاف كيسنجر أنه " بينما تؤمن الصين، على غرار الولايات المتحدة، أنها تلعب دورا خاصا في العالم، فهي لم تعتنق أبدا المفهوم الأمريكي للشمولية Universalism ولم تتخذه مبررا لنشر مبادئها حول العالم، واكتفت بدلا من ذلك بإحكام هرم سيطرتها على المناطق غير المتمدينة على حدودها، كما سعت إلى الحصول على اعتراف الدول التي تدور في فلكها بمكانتها المتميزة، مقابل منح تلك الدول حقوقا تجارية.[1]

وقد شكلت مسألة النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا للسياسة الخارجية الصينية منذ تأسيس النظام الشيوعي فيها لكن حالت جملة من العوامل دون ذلك، فالصين قبل الانفتاح كانت مواردها الاقتصادية محدودة. كما لعبت الظروف الخارجية (الضغوطات الأمريكية و السوفييتية) دورها في استمرار تخلف الصين.[2] لذا اكتست عودة الهدف الاقتصادي التنموي أهمية بالغة في أهداف السياسة الخارجية للصين منذ عام 1978 حين تبنت هذه الدولة على يد رئيسها "دونغ زبوبيغ" مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية أعطت من خلالها الأولوية للنمو الاقتصادي على حساب الاعتبارات الايديولوجية، التي لم تساعد الصين في الارتقاء

---

[1] غراهام أليسون، "**حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة**"،(لبنان: دار الكتاب العربي، 2018)، ص231.

[2] جميلة الطيب، "**التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية**"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد الخامس، (الجزائر: 2015)، ص393.

إلى مصاف القوى الكبرى. ليزيد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء مرحلة الحرب الباردة من تأكد الصين من صحة خياراتها الإستراتيجية المتعلقة بالاصلاح و الانفتاح أولا، و ثانيا اصرارها على الحصول على القوة الاقتصادية و اكتساب الميزة التنافسية في وقت تكرست فيه هيمنة القوة الاقتصادية، و تدعمت فيه سياسة الاعتماد المتبادل بين الدول، لهذا تهدف الصين إلى تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي واكتساب التكنولوجيا ذلك أن التوقف عن عملية التنمية سوف يعيدها إلى الصفوف الخلفية.

والصين تواجه منافسة كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية هذا ما ذكره الرئيس الأمريكي جوج بوش عام 2000 اذ رشح الصين أنها المنافس الأول في المستقبل، وهذه المنافسة وصلت حتى منطقة شمال إفريقيا بما في ذلك الجزائر، فمنذ السنوات الأخيرة من التسعينات والو.م.أ تريد تأكيد علاقاتها التجارية مع دول المنطقة لانها ترى ان منطقة شمال افريقيا سوق مقدرة بـ160 مليون مستهلك، كما تشكل مناخا جد مشجع للاستثمارات في مجال الطاقة والمواد الأولية الأخرى، كما ترى بلدان المغرب العربي مناطق حيوية بالنسبة للامن الأمريكي، فإنعدام الأمن في شمال إفريقيا يؤثر على التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والشرق الأوسط وأوروبا. كما أن الولايات المتحدة تربط منطقة المغرب العربي بمنطقة الشرق الأوسط وهذا تبين من خلال طرحها لمشروع الشرق الأوسط الكبير سنة 2004.[1] ويمكن القول ان سبب التنافس الرئيسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الجزائر يدور حول مصادر الطاقة، أي أن دافع التنافس إقتصادي اذ تعد الصين المنافس اللأقوي للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس تريد الو.م.أ إحتواء النفوذ الصيني.

وقد حاولت الصين مجابهة إستراتجية الإحتواء الأمريكية، اذ نجد الصين حذرة جدا من تفعيل قواها العسكرية والسياسية في مناطق النفوذ المعتادة للولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقابل تقوم بتطوير سياستها الخارجية وفق صيغة تعاونية قائمة على ثلاثة جوانب الأول مجال الطاقة كمحور رئيسي والثاني مجال البنى التحتية وتسهيل التجارة والإستثمار كرافدين مهمين، وثالثا المجالات التقنية المتقدمة كالطاقة النووية والفضاء

[1] حسين قوادرة، "**الدور الصيني في منطقة شمال افريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة: الواقع والتحديات**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد السادس، (الجزائر: 2018)، ص31.

والأقمار الصناعية، ولا شك أن انخفاض تكلفة الخدمات الصينية يجعل منها شريكا إقتصاديا وإستثماريا لعديد من الدول كالجزائر.[1]

المطلب الثاني: التنافس الأوروبي الصيني داخل الجزائر

تحتل الصين مكانة تجارية بارزة في كافة دول الشمال الإفريقي، فهي تعد الشريك التجاري الأول للجزائر، وتستورد الصين من هذه البلدان جزءا هاما من حاجياتها من الطاقة والمواد الأولية لتغذية عجلة اقتصادها الضخم، وقد تبنت الحكومة الصينية منطقا مخالفا للرؤية دول الإتحاد الأوروبي، فالصين تلح على مبدأ الاستثمار بدل تقديم المساعدات، بينما تتبنى الدول الأوروبية تقديم المساعدات المالية، كما تعتمد السياسة الخارجية الصينية على دبلوماسية مرنة لا تتدخل في الشؤون الداخلية والمشاكل الخلافية بين الدول. وهذا الأسلوب البراغماتي يساعد الصين على فتح أسواقها في وجه منتجاتها، فعلى الرغم من أنها من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، يكاد يكون تدخلها منعدما في القضايا الشائكة في العالم وفي منطقة شمال إفريقيا، فبكين تتعامل مع كافة الدول الأخرى على أساس الاحترام المتبادل.[2] عكس توجه دول الإتحاد الأوروبي وعلى رأسهم فرنسا.

كانت المبادرة المتعلقة بمسار برشلونة لعام 1995 الإطار الذي هيأ لطرح إتفاق الشراكة الأورو-متوسطية كخيار من أجل تطوير سبل التعاون بين أوروبا ودول جنوب وشرق المتوسط وقد شملت الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية للتعاون، لكن القطاع الأساسي ضمن دائرة إهتمام الإتحاد الأوروبي بمنطقة شمال افريقيا والذي يلعب دورا مركزيا هو قطاع الطاقة، الذي تركز عليه الصين بصفتها ثاني مستهلك للطاقة في العالم الى جانب القطاعات الأخرى ضمن الشراكة الإستراتجية الشاملة مع الجزائر.

ودائما ما يثير التقارب الصيني الجزائري مخاوف الاتحاد الأوروبي الذي أظهر انزعاجه من تنامي العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية واستحواذ الأخيرة على السوق المحلية وعدة استثمارات حكومية بالجزائر خلال السنوات الأخيرة. حيث اتهمت المحافظة الأوروبية للتجارة سيسيليا مالمستروم الجزائر بخرق بنود اتفاقياتها

---

[1] محمد بن صقر السلمي، "**التنافس الأمريكي-الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (السعودية: 2021)، ص18.

[2] يونس أيت ياسين، "**الزحف الصيني على شمال إفريقيا يقلق اوروبا**"، موقع DW، تم تصفح الموقع يوم: 23 ماي 2021. الرابط: https://www.dw.com/ar/

التجارية مع الاتحاد الأوروبي، وأنها تدعم وتشجع المصالح الصينية على أراضيها بشكل جعلها تفضل منتجاتها. كذلك أظهر مجلس الشيوخ الفرنسي، في تقرير بتاريخ 20 مارس 2018 عن "طريق الحرير الصينية الجديدة"، ونوقش بتاريخ 30 ماي 2018 بباريس، حيث تضمن مخاوف من استحواذ العملاق الآسيوي على صفقات كبرى في الجزائر.[1]

وقد أبدت دول أوروبية وخاصة فرنسا انزعاجها من انضمام الجزائر لمبادرة الطريق والحزام (طريق الحرير الجديد)، وذكر تقرير سابق لمجلس الشيوخ الفرنسي بأن الصين بصدد استحداث طرق حرير بمفهوم جديد اقتصادي وتكنولوجي من باكستان، وصولا إلى الجزائر، وهو ما يستدعي تحركا فرنسيا وأوروبيا لمواجهة هذا التمدد الصيني[2].

[1] ربيعة خريس، "**التقارب الصيني الجزائري يضعف النفوذ الأوروبي**"، تم تصفح الموقع يوم: 23 ماي 2021. الرابط: https://www.noonpost.com/content/36741

[2] حسين حويشة، "**هل هي أولى خطوات الجزائر ضمن طريق الحرير الجديد؟**"، الشروق، تم تصفح الموقع يوم: 23 ماي 2021. الرابط: https://www.echoroukonline.com/

خاتمة الفصل:

يمكن وصف العلاقات الصينية الجزائرية بالعلاقات الودية او الجميل ورد الجميل في فترة الحرب الباردة حيث ان توجه البلدين كان موحدا في عدة قضايا إقليمية ودولية ودعمت كل منهما الأخرى وهذا كله ضمن البعد الإديولوجي الذي جمعهما، لكن بعد نهاية الحرب الباردة يمكن ان نقول ان الصين والجزائر نموذج يحتذى به في التعاون الدولي حيث إستمرت العلاقات بين البلدين في تطور ملحوظ شمل جميع المجالات تقريبا ليقيما البلدان شراكة إستراتجية شاملة، وهذا ما اثار حفيظة الدول الغربية التي ترى نفسها وصية على افريقيا مما أدى الى تنافس بينها وبين الصين.

الفصل الثالث:

مبادرة طريق الحرير الجديد والتقارب الصيني الجزائري

الفصل الثالث: مبادرة طريق الحرير والتقارب الصيني الجزائري

تشكل مبادرة الحزام والطريق مدخلا لاستراتيجية الصين لدمج الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي وتعتمد الصين على المبادرة في ربط قارات العالم بشبكة من طرق النقل بهدف تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين ودول العالم، وقد طرح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في عام 2013، مبادرتين اقتصاديتين كبرتين هما "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، وأصبح يشار إلى المبادرتين معا باسم "مبادرة الحزام والطريق"، وتشمل المبادرة الدول التي كان يمر بها طريق الحرير القديم، كما تشمل كل من آسيا وأوروبا وإفريقيا، وامريكا اللاتنية الى هذه اللحظة، وتسعى الى ربط مجموعة كبيرة ومتباينة من الاقتصادات الغنية النشطة اقتصاديا، إلى تلك الفقيرة التي لديها امكانات هائلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

صمم طريق الحرير البحري لينطلق من الساحل الصيني وصولا الى البحر الأبيض المتوسط ليربط الصين مع أوروبا وإفريقيا، وهذا يعني ان الجزائر طرف هام ورئيسي في مبادرة طريق الحرير، ولها دور محوري في نجاح المشروع.

سيتم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مبادرة إحياء طريق الحرير الجديد

المبحث الثاني: موقع ودور الجزائر في مبادرة طريق الحرير

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الصينية الجزائرية

المبحث الأول: مبادرة إحياء طريق الحرير الجديد

قطعت الصين رحلة طويلة لكي تدخل مرحلة أخرى ليست للصين وحدها بل للعالم كله، بمشروعها الأضخم في تاريخ البشرية و هو مشروع "الحزام والطريق" الذي يقوم علي تحديث فكرة "طريق الحرير القديم"، الذي كان يمتد من الصين إلى أوروبا لتبادل الحرير والبهارات من الشرق بمنتجات من أوروبا وحوض البحر المتوسط، والمبادرة هذه المرة جاءت بشكل أكثر ضخامة وتهدف إلى تغيير خريطة العالم بشق طريقين أحدهما بري ويمتد من الصين إلى آسيا الوسطى حتى البحر المتوسط وأوروبا، والثاني خطوط بحرية تمر بمجمعات تجارية وصناعية ومناطق حرة.

وبقدر تعلق الأمر بالاستراتيجية الصينية الهادفة إلى تعزيز وتنمية الاقتصاد الاشتراكي ذو الخصائص الصينية تطلب منها إقامة علاقات أوسع وأشمل إقليميا ودوليا، لذا وردت مبادرة إحياء طريق الحرير الجديد ضمن القرارات التشريعية في اجتماعات الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني المنعقدة في نوفمبر 2013 بالعاصمة بكين والتي أقرت بضرورة تدعيم بناء الحزام الاقتصادي حتى يتم تشكيل وضع جديد من الانفتاح على الأصعدة كافة، وترجم هذا القرار إلى اطلاق مبادرة طريق الحرير الجديد من قبل الرئيس الصيني شي جين بينغ في نفس العام.

المطلب الأول:تعريف بمبادرة طريق الحرير الجديد

تعرف هذه المبادرة باسم "حزام واحد طريق واحد" وفي مؤلفات أخرى نجدها تحمل إسم "طريق الحرير الجديد"، أعلن عن المبادرة في 7 سبتمبر سنة 2013 من طرف الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال خطاب ألقاه بجامعة "Nazarbayev" في العاصمة الكازاخستانية نور السلطان (آستانا سابقا)، وكان إعلانه عن رغبة الصين في بناء حزام إقتصادي مشترك على طول طريق الحرير، وبعد شهر من ذلك ألقى خطاب أمام البرلمان الأندونيسي شجع من خلاله دول جنوب شرق أسيا على العمل مع الصين للتطوير طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، حيث يتكون المشروع من طريقين الأول بري "الحزام" الذي يربط الصين بأسيا الوسطى وروسيا وجنوب أسيا وأوروبا، والثاني بحري "الطريق" الذي يربط الصين بجنوب شرق اسيا وجنوب

اسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا[1] وأمريكا اللاتينية. والمبادرة ترجع جذورها الى الفلسفة الصينية القديمة "روح طريق الحرير"، التي تدعوا إلى تعزيز السلام والتعاون والإنفتاح والشمولية وتبادل الثقافات والعلوم والمنفعة المتبادلة بين جميع الحضارات.[2]

واعتبارا من جانفي 2021، بلغ عدد الدول التي انضمت إلى مبادرة الحزام والطريق من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع الصين 140 دولة، وتنتشر هذه الدول المنظمة الى المبادرة في جميع القارات كالتالي[3]:

- 40 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
- 34 دولة في أوروبا وآسيا الوسطى (بما في ذلك 18 دولة في الاتحاد الأوروبي التي تعد جزءًا من المبادرة)
- 24 دولة في شرق آسيا والمحيط الهادئ
- 17 دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- 19 دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- 6 دول في جنوب شرق آسيا.

حيث يمثلون 40% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويعيش 63% من سكان العالم داخل حدود بلدان مبادرة الحزام والطريق.[4] وتتكون هذه المبادرة من ثلاثة خطوط برية وخطين بحرية، فضلا عن خطوط

---

[1] Michael Clark and others, "**The Belt and Road Initiative : China's New Grand Strategy?** ", ASIA POLICY, Number 24, (Washington: 2017), P07.

[2] Mohammad Khalil Khan and others, "**China's Belt and Road Intiative: A Global Model for an Evolving Approach To Sustainable Regional Development**", Sustainability, number 10, (Canada:2018), P04.

[3] أنظر الملحق 01، ص94.

[4] David Sacks, "**Contries in China's Belt and Road Intiative : Who's In and Who's Out**", Asia Unbound, visited in: 25 may 2021. Link: https://www.cfr.org/blog/countries-chinas-belt-and-road-initiative-whos-and-whos-out

أنابيب الطاقة وخط أضافته هو طريق الحرير الرقمي والخط الجوي، ويتكون طريق الحرير من ثلاثة طرق برية رئيسية وهي[1]:

- الطريق الأول: يربط الصين باوروبا، ويمر هذا الطريق بسيبيريا جنوب روسيا الى بحر البلطيق.
- الطريق الثاني: يبدا من الصين عبر اسيا الوسطى ويمر بإيران وشبه الجزيرة العربية وصولا الى اوروبا.
- الطريق الثالث: يبدأ من الصين يمر بجنوب الصين وصولا الى الهند.

اما الطريق البحري فيتكون من خطين رئيسين، هما:

- الطريق الأول: يبدا من بحر الصين الى المحيط الهندي مرورا ببحر العرب والبحر الأحمر الى البحر الأبيض المتوسط
- الطريق الثاني: يربط موانئ الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادي .

وبشكل رسمي تركز مبادرة طريق الحرير الجديد على خمسة مجالات رئيسية للتعاون بين البلدان المنظمة تتمثل في[2] :

1. تنسيق سياسات التنمية.
2. تشكيل شبكات البنية التحتية والمرافق
3. تعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية
4. تعزيز التعاون المالي.
5. تعميق التبادلات الاجتماعية والثقافية

ومن أجل ان تثبت الصين مدى عزمها تجاه المبادرة قامت بتضمينها في دستور الحزب الشيوعي الصيني في اكتوبر 2017[1]، ويتصور 50 سنة كنطاق زمني لإكمال مشروع مبادرة طريق الحرير الجديد.[2]

---

[1] عدنان خلف حميد، هند زياد نافع، "**مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات**"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 19، (العراق: 2020)، ص ص 172-173.

2 Reza Karimpour, "**The Belt and Road Initiative: China's way for globalisation**", on the mos way, visited in: 25 may 2021. Link: https://www.onthemosway.eu/the-belt-and-road-initiative-chinas-way-for-globalisation/?cn-reloaded

أما في ما يتعلق بالدعم المالي للمبادرة فقد تم إنشاء العديد من المؤسسات المالية لتقديم الدعم المالي، صندوق طريق الحرير الجديد (NSRF) والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) ويمثلان الممولين الرئيسيين، كما نجد أيضا صندوق الثورة السيادية الصيني (China Investment Corp) بالإضافة الى البنكين العامين بنك التصدير والإستيراد الصيني وبنك التنمية الصيني. [3]

ووفقا لتقديرات بنك التنمية الآسيوي (ADB)، فهناك فجوة تمويلية تبلغ 26 تريليون دولار (1.7 تريليون دولار سنويًا) لمشاريع البنية التحتية التي ستكون مطلوبة في آسيا بحلول عام 2030، التقديرات الأكثر شيوعًا للميزانية الإجمالية المقترحة الحالية لمبادرة الحزام والطريق هي 1.3 تريليون دولار. ومع ذلك، لم يعلن شي جين بينغ ولا أي عضو آخر في القيادة الصينية عن رقم إجمالي للميزانية مرتبط بمبادرة الحزام والطريق.[4]

كما نجد تقديرات أخرى وفقا للإعلانات مختلفة منذ إطلاق مبادرة طريق الحرير الجديد تقدر بتريليون دولار تقريبا، نذكر منها[5]:

- في نوفمبر 2014، أعلن شي عن إنشاء صندوق طريق الحرير، الذي منح 40 مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي وبنوك الصينية.

---

[1] Lily Kuo, and Niko Kommenda, "**what is china's Belt and Road Initiative?**", The Guardian, visited in: 25 may 2021. link: https://www.theguardian.com/cities/ng-interactive/2018/jul/30/what-china-belt-road-initiative-silk-road-explainer

[2] **Julien Chaisse, "China's 'Belt and Road' Initiative: its strategic, trade, and fiscal implications", Rosearch Outreach ,**visited in: 25 may 2021. Link: https://researchoutreach.org/articles/chinas-belt-and-road-initiative-its-strategic-trade-and-fiscal-implications/

3 Sacha Tenenbaum, "**BELT AND ROAD INITIATIVE : QUELS ENJEUX POUR LA CHINE ET SES PARTENAIRES ?**", BSI Economics, visited in : 25 may 2021. Link:http://www.bsi-economics.org/977-belt-road-initiative-enjeux-chine-partenaires-st

[4] Nadége Rolland, "**A Concise Guide to the Belt and Road Initiative**", The National Bureau of ASIAN Research, visited in: 25 may 2021. Link: https://www.nbr.org/

[5] Nadége Rolland, ibid.

- في جوان 2015، أعلن بنك التنمية الصيني أنه سيستثمر 890 مليار دولار في 900 مشروع لمبادرة الحزام والطريق.
- في جانفي 2016، بدأ البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) عملياته برأس مال قدره 100 مليار دولار. ويشارك البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في تمويل مشروعات مع مؤسسات تمويل التنمية متعددة الجنسيات الأخرى مثل البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي.
- في ماي 2017، تم الإعلان عن العديد من الإعلانات الإضافية خلال منتدى الحزام والطريق:
- ادعى نينغ جيزه، نائب رئيس لجنة الدفاع الوطني، أن استثمارات الصين ستتراوح بين 600 و 800 مليار دولار (120 إلى 160 مليار دولار في السنة) على مدى السنوات الخمس المقبلة.
- كما تعهد شي جين بينغ بتقديم 14.5 مليار دولار إضافية لصندوق طريق الحرير، بالإضافة إلى 56 مليار دولار في شكل قروض من بنكين للسياسات، و9 مليارات دولار من المساعدات للدول النامية والهيئات الدولية في البلدان الواقعة على طول طريق الحرير الجديد.
- في يناير 2018، التزم بنك التنمية الصيني بتقديم قروض بقيمة 250 مليار دولار إلى مبادرة الحزام والطريق.
- وقد قدرت استثمارات مبادرة الحزام والطريق أيضا بما يصل إلى 8 تريليونات دولار، وهو رقم يبدو أنه ينبع من تقرير بنك التنمية الآسيوي لعام 2009 الذي توقع أن آسيا بحاجة إلى استثمار هذا المبلغ تقريبا في البنية التحتية الوطنية بين عامي 2010 و 2020.

المطلب الثاني: الأهداف الاساسية لمبادرة طريق الحرير

تؤكد الصين أن هذه المبادرة ترمي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتوزيع الفعال للموارد، كما تسعى إلى توسيع التكامل بين الأسواق، ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يعود بالنفع على جميع الدول المشاركة فيها، وتمتلك مبادرة الحزام والطريق خمسة أهداف أساسية، قد حددها الرئيس "شي" عند حديثه في منتدى الحزام والطريق الأول الذي عقد في بكين في ماي 2017 [1]:

[1] Alarik d'Ornhjelm, "**China's Belt and Road Intiative: A guide to market participation**", Deutsche Bank's corporate, (Germany:2019), P12.

- تنسيق السياسات: وهي الأكثر تحديا، لأن تنسيق السياسات هو المفتاح لضمان نجاح الأهداف الأربعة المتبقية، بتعزيز الاتصال الفعال وفعالية التكامل الإقليمي، من خلال اتفاقيات التعاون السياسي واستراتيجيات التنمية المشتركة.
- تجارة بلا عراقيل: يعد تحسين فرص الاستثمار والتجارة وخلق بيئة أعمال مناسبة، أمرا أساسيا في إستراتيجية مبادرة الحزام والطريق، وإجمالا تجاوز حجم التجارة بين البلدان الواقعة على طول مبادرة الحزام والطريق بالفعل 6 تريليون دولار أمريكي.
- ربط المرافق: يتمثل جزء من الإستراتيجية الشاملة لمبادرة الحزام والطريق في إنشاء شبكة بنية تحتية متعددة الأبعاد، تدعمها ممرات اقتصادية وطرق نقل تغطي الأرض والجو والبحر، اذ تعاني العديد من بلدان مبادرة الحزام والطريق من نقص الإمداد بالبنية التحتية الرئيسية للنقل والطاقة والاتصالات، والتي تتمتع الشركات الصينية بوضع جيد لتزويدها.
- التكامل المالي: الاستثمار الأجنبي هو المفتاح لتلبية متطلبات التمويل اللازمة للمشاريع المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق. اذ تهدف مبادرة الحزام والطريق أيضا إلى تطوير سوق السندات في آسيا، والاستفادة من البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد (المعروف سابقًا باسم بنك بريكس للتنمية).
- الروابط الشعبية: تمتد مبادرة الحزام والطريق إلى ما وراء البنية التحتية وتشمل التبادلات الثقافية والتعليم والإعلام والمشاريع المتعلقة بالسياحة.

المطلب الثالث:التحديات الكبرى لمبادرة طريق الحرير

في ظل الحجم الكبير لمبادرة "طريق الحرير الجديد"، من حيث الرقعة الجغرافية التي تغطيها، ومن حيث المستوى الاقتصادي والتنموي والطبيعة السياسية والاجتماعية والظروف الأمنية المختلفة بين الدول المشاركة، إلى غير ذلك من عوامل فإن المبادرة تواجه العديد من العقبات والتحديات، تجعل من عملية تطبيقها عل النحو المعلن أمرا في غاية الصعوبة والتعقيد.

التحديات الاقتصادية للمبادرة:

تواجه مبادرة طريق الحرير الجديد العديد من التحديات الاقتصادية وهذا لكبر نطاق تطبيقها، ومن بين العقبات الاقتصادية الأساسية للمبادرة نذكر مايلي[1]:

I. ثقل الأعباء المالية اللازمة لتنفيذ المبادرة: تعاني العديد بل معظم الدول المشاركة في المبادرة ضعف الموارد المالية والنقدية، سواء المتاحة بيد الحكومات والبنوك المركزية، أو تلك التي يستطيع الاقتصاد الوطني توليدها، وكذلك عدم توافر القطاعات المالية والمصرفية المتطورة وذات القدرات المالية الكبيرة في تلك الدول، الأمر الذي يلقي بأعباء تمويل المبادرة في أغلبها على الاقتصاد الصيني والمؤسسات التمويلية التابعة للصين، أو التي أنشأت خصيصا للمبادرة.

II. إختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول المشاركة: يمثل تحدي التضارب في السياسات الاقتصادية بين دول مبادرة الحزام والطريق أحد العقبات الصعبة التي تقف في مواجهة تنفيذ المبادرة، اذ أن مهمة بناء مشروع المبادرة هي مهمة صعبة للغاية في ظل صعوبة قيام الحكومة الصينية بالتنسيق بين جميع الدول المشاركة، التي يبلغ عددها 140 دولة، والتي لكل منها نهجها وسياساتها الاقتصادية المختلفة.

III. عدم توافر تصور متكامل للمبادرة: برغم كل ما هو منشور حول مبادرة الحزام والطريق يلاحظ أنه ليس هناك هيكل واضح مستقل ومتكامل لها، و عوضا عن عدم توافر ذلك الإطار والهيكل الواضح تقول الصين أنها سوف تستفيد من الأطر التعاونية القائمة.

IV. بطء الحصول على عوائد المبادرة: حيث يعد تحقيق المستوى المطلوب من العائدات التنموية المرجوة من المبادرة أمر صعب للغاية، نظرا لأن مشروعات المبادرة هي في الأساس مشروعات إنمائية طويلة الأجل وليست مشاريع تجارية بحتة، الأمر الذي يطيل من أمد الفترة اللازمة من أجل ظهور عوائدها على اقتصادات الدول الصغيرة المشاركة على وجه التحديد. وتأخر هذه العوائد قد يضع هذه الاقتصادات في ضوائق مالية ناتجة عن تحملها نفقات جديدة تتعلق بخدمة الديون الممنوحة لها من قبل الصين ومؤسساتها المالية.[2]

---

[1] علي صلاح، "**مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين إقتصادها بالعالم الخارجي؟**"، تقرير المستقبل، العدد 26، (الإمارات العربية المتحدة: 2018)، ص12.

[2] عدنان خلف حميد، هند زياد نافع، مرجع سابق،ص183.

V. التحديات القانونية والأعباء التنظيمية: يعد ضعف وعدم مرونة القواعد القانونية والتنظيمية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية في الدول المشاركة بالمبادرة أحد العقبات الكبيرة التي تقف عائق أمام الأنشطة الاقتصادية والمشروعات المراد تنفيذها ضمن المبادرة، لاسيما أن العديد من الدول المشاركة في المبادرة هي دول ذات نظم قانونية وتشريعية غير متطورة، وتعاني شحا في القدرات والخبرات اللازمة للتطوير، كما أن التضارب والإختلافات الكبيرة بين هذه النظم وبعضها البعض يزيد صعوبة هذه مهمة.

التحديات الجيوسياسية للمبادرة:

تواجه هذه المبادرة تحديات جيوسياسية تتمثل أهمها في ما يلي[1]:

I. الصراعات الداخلية والدولية: تواجه المبادرة الصينية العديد من التحديات والتي تأتي في مقدمتها الصراعات الداخلية، في بعض الدول الأعضاء أو حتى الصراعات الدولية، ومن ذلك على سبيل المثال، الصراعات الحدودية ما بين طاجيكستان وقيرغيزستان، أو العنف الإثني في إقليم " أوش " في قيرغيزستان. كما أن " الممر الاقتصادي الباكستاني – الصيني " الذي يهدف إلى تقليل اعتماد بكين على مضيق ملقا، يمر من خلال شمال باكستان قبل أن يصل إلى إقليم شينغيانغ الصيني، وتقع منطقة شمال باكستان تحت تهديد "حركة طالبان" حيث تنتشر في مخيمات اللاجئين الأفغان، وهو الأمر الذي قد يغريها باستهداف هذا الخط تأمينه جيدا. كما أن هذا الطريق سوف يثير حفيظة الهند خاصة أنه بالشق الباكستاني من إقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان.

II. المخاطر السياسية: تعتمد مبادرة الحزام والطريق على مجموعة من الاتفاقات التي أبرمتها الصين مع حكومات بعض الدول، ويؤدي تغير هذه الحكومات إلى إمكانية مراجعة الاتفاقات، خاصة في ضوء ما يثار حولها من شكوك في بعض الأحيان[2]، ومن ذلك على سبيل المثال إعلان رئيس الوزراء الماليزي مهاتير مُحَمَّد عن مراجعة مزمعة في بلاده لكافة الاتفاقات التي أبرمتها حكومة رئيس الوزراء السابق نجيب عبدالرزاق، وفي هذا الإطار تم إيقاف مشروع ممول من قبل الصين تقدر تكلفته بنحو 20 مليار دولار.

---

[1] علي صلاح، المرجع نفسه، ص13.

[2] محمد مطاوع، "**طريق الحرير الجديد في الإستراتجية الصينية الأهداف الكبرى، الوزن الإستراتيجي، التحديات**"، سياسات عربية، العدد46، (قطر: 2020)، ص40.

III. المشاريع المنافسة: تمتلك بعض القوى الدولية مشاريع منافسة لنظيرتها الصينية، ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى "الاتحاد الاقتصادي الأوراسي"، الذي تسعى روسيا أن تستخدمه كقاطرة لتعزيز نفوذها في منطقة أوراسيا، وتحديدا آسيا الوسطى، وشرق أوروبا، كما أن الولايات المتحدة تسعى لصياغة مشروعات بديلة، مع اليابان والهند وأستراليا. وقد تتحول المنافسة على هذه المشاريع إلى صراع وهو ما وضح في الأزمة التي شهدتها جزر المالديف، نتيجة للتنافس الصيني–الهندي بشأنها، إذ تنظر اليها نيودلهي باعتبارها جزءا من نفوذها الجيواستراتيجي.

IV. المخاوف من اتباع بكين لاستراتيجية الديون: تخشى بعض الدول من تحول المبادرة إلى أداة للسيطرة الصينية على مواردها وأصولها الاستراتيجية، وعلى سبيل المثال تتخوف بعض الأوساط في ميانمار من الاستثمارات الصينية في ميناء "كياكبيو" الواقع في جنوب البلاد، والذي تسعى بكين لاستخدامه كبديل على "مضيق ملقا"، باستثمارات تقدر بحوالي 9 مليارات دولار ، أي حوالي 14 % من الناتج القومي الإجمالي للبلاد، ما يهدد بإمكانية عجز ميانمار عن السداد. وما يبرر هذه المخاوف أيضاً هو باكستان وسريلانكا عن سداد الديون الصينية، ودخولهما في مفاوضات مع بكين ، والتي إنتهت في "مقايضة الديون بالأصول"، أي توقيع عقود تأجير طويلة المدى لتلك الأصول مع الشركات الصينية، ومثال ذلك تأجير الشركات الصينية ميناء "هامبانتوتا" السريلانكي لحوالي 99 عاما، كما أن المناطق المجاورة لميناء "جوادر" البكستاني تم تأجيرها لحوالي 43 عام.

أصبحت دبلوماسية مصيدة الديون بمثابة رد شائع ضد مبادرة الحزام والطريق الصينية منذ عام 2017، عندما ربط الباحث الهندي براهما تشيلاني مبادرة الحزام والطريق بكونها فخا للديون، ومع ذلك فإن الادعاء بأن الحكومة الصينية تعمدت وضع دول في إطار مبادرة الحزام والطريق في فخ الديون لا يستند إلى أدلة قوية. وقد قدمت الدراسات الأكاديمية حول الإقراض الخارجي للصين من قبل ثلاث مؤسسات بيانات تشير إلى أن هذا الادعاء قد يكون غير دقيق، ويرى مركز التنمية العالمية أن مبادرة الحزام والطريق من غير المرجح أن تتسبب في مشكلة ديون نظامية في المناطق التي تركز عليها المبادرة.[1]

[1] Alex He, "**The Belt and Road Intiative : Motivations, financing, expansion, and challenges of Xi's ever-expanding stategy**", Journal of Infrastructure Policy and Development, volume4, Issue1, (USA:2020), P161.

المبحث الثاني: موقع الجزائر في مبادرة طريق الحرير الجديد

تمثل منطقة شمال إفريقيا محورا استراتجيا في نجاح المبادرة الصينية بحكم أنها بوابة القارة، حيث تعمل الصين على تطوير علاقاتها مع كافة دول المنطقة، وقد انظمت مصر الى المبادرة في سنة 2016، ثم المغرب في سنة 2018، لتلتحق الجزائر في 2019 والتي اختارتها الصين كشريك رئيسي في شمال افريقيا، وهذا لما تمتلك من عوامل قوة من جهة، والى العلاقات التارخية بين البلدين من جهة أخرى.

وتعمل الجزائر منذ إنضمامها على إنجاج المبادرة فالجزائر هي أول دولة عربية تقيم شراكة إستراتجية شاملة مع الصين، وقد ساهم هذا الى تقارب أكثر بينهما اذ شاهدت العلاقات بين البلدين تطورا أكثر في عدة مجالات خلال الفترة الأخيرة.

المطلب الأول: أهمية مبادرة طريق الحرير الجديد بالنسبة للجزائر

الوضع المالي للجزائر غير مستقر، فقد استنفذت المدخرات الكبيرة في السابق في صندوق تثبيت النفط، وهو مصدر رئيسي للتمويل في السنوات الأخيرة، قد استنفذ بالكامل تقريبا، في نفس الوقت الذي يرتفع فيه عجز الميزانية العامة بشكل حاد، وهذا يثير التساؤل حول الكيفية التي تعتزم بها الحكومة لتغطية العجز المتضخم في الميزانية العامة للدولة.

لمواجهة هذه التحديات، خففت الجزائر مؤخرا القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر، يتضمن قانون المالية التكميلي لعام 2020 الصادر في 4 جويلية 2020 العديد من الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر:[1]

1. إلغاء قاعدة 49/51 التي تحدد الملكية الأجنبية لشركة تأسست بموجب القانون الجزائري للقطاعات غير الاستراتيجية.
2. إلغاء حق الدولة في الشفعة على جميع مبيعات الأسهم أو الأسهم في رأس مال الشركة التي تتم من قبل أو لصالح كيانات أجنبية

[1] المواد 1و 2و 3و 4 و5 و6 و7 ، القانون رقم 20-07، المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020، "**يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020**"، الجريدة الرسمية رقم33، 2020، ص04.

3. إعادة إدخال الحق في استخدام التمويل الأجنبي.

ويصرح القانون الجديد بتمويل مؤسسات التنمية الدولية "المشاريع الاستراتيجية" التي تعتبر أساسية للاقتصاد الوطني، خاضعة لمراجعة مسبقة من قبل السلطات المختصة، اذ لا تزال خمسة قطاعات استراتيجية تحت رقابة الدولة: التعدين، الطاقة الأولية، الصناعات العسكرية، البنية التحتية للنقل (أي السكك الحديدية والموانئ والمطارات)، والمستحضرات الصيدلانية. ولكن من المفترض أن جميع القطاعات الأخرى، ولا سيما الاتصالات والبنوك والتأمين والبناء والتصنيع ومصادر الطاقة المتجددة ستكون مفتوحة الآن لمساهمين أجنبيين بنسبة 100٪، ومع ذلك هناك القليل من الإشارات على اندفاع الشركات الصينية أو منافسيها الأجانب للاستيلاء على ميزة المحرك الأول.

وقد اقترح مشروع الميزانية الجزائرية لعام 2020 "اللجوء إلى التمويلات الخارجية". وأشار وزير المالية مُحَمَّد لوكال إلى أن الجزائر قد تذهب إلى الاقتراض الخارجي، على الرغم من أنه يقتصر على تمويل "المشاريع الاستراتيجية".[1] وبالرغم من الضغوط الخارجية على الجزائر، استبعد الرئيس عبد المجيد تبون الاقتراب من صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية والبنوك الأجنبية للحصول على قروض، وأصر على أن "تراكم الديون يضر بالسيادة الوطنية". ومع ذلك، فإن النظام لم يتخل عن الاقتراض من الدول الصديقة إذا تم تصنيف الصين كدولة صديقة، فمن شبه المؤكد أن القروض ستأتي بدون شروط مثل الضرائب الجديدة، أو إصلاحات تسعير الطاقة، أو انخفاض قيمة العملة، أو الخطاب المتعلق بالحقوق.[2]

وقد عرفت الجزائر منذ دخولها للمبادرة تعاون مثمر مع الصين في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والثقافة في إطار طريق الحرير الجديد. فقد تم تعزيز الثقة السياسية المتبادلة والتنسيق المتبادل بين الصين والجزائر بشكل مستمر، وقد حقق التعاون العملي نتائج مثمرة، حيث تم الانتهاء من إنشاء أو تحت إنشاء عدد كبير

[1] "**Algeria to seek foreign loans in 2020 – finance minister**", *Reuters*, visited in: may 31, 2021. Link: https://fr.reuters.com/article/algeria-economy-idAFL5N26M5YF

[2] Jhon Calabres, "**The New Algeria and CHINA**", Middle East Institute, visited in: may 31, 2021. Link: https://www.mei.edu/publications/new-algeria-and-china

من مشاريع البنية التحتية مثل المسجد الكبير والمطار الجديد، كما قام الجانبان بالتبادلات والتعاون في مجال العلوم الإنسانية مما ساهم في تعزيز الصداقة بين الشعبين[1].

المطلب الثاني: دور الجزائر في مبادرة طريق الحرير

الجزائر هي أكبر دولة في إفريقيا مساحة (2.381.741 كلم^2) وتعتبر بوابة إفريقيا الشمالية، فلها شريط ساحلي طوله 1644 كلم، وحدود أرضية بطول 6343 كلم لتحيط بها 7 دول، وتمتلك الجزائر موارد طبيعية كبيرة من المعادن والمحروقات وهي رائدة في تصدير الغاز والبترول، بإضافة الى مساحات زراعية كبيرة خاصة في الساحل والهضاب وفي السنوات الأخيرة هناك تجارب ناجحة في إستصلاح أراضي زراعية في الأراضي الصحراوية (مثل واد سوف وتمنراست). وللجزائر كثافة سكانية تقدر ب 44 مليون نسمة (2020) مما يجعلها سوقا كبيرة للمنتاجات الصينية التي لم تعد كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية منافستها، كما تعتبر الجزائر منطقة عبور الى العمق الإفريقي ومنطقة اتصال ضمن وحدة جغرافيا وثقافية هي المغرب العربي ومنطقة الساحل، وتملك أيضا واجهة بحرية مع البحر الأبيض المتوسط وهذا يجعل منها مناسبة جدا للترانزيت خاصة مع الدول الحبيسة التي لا تمتلك حدودا مع المتوسط (مثل موريطانيا والنيجر ومالي).[2]

هناك تعاون مشترك على مستوى الموانئ البحرية وحتى الجافة منها والتي تشكل أساس المبادرة، فالجزائر واحدة من الأقطاب التنموية في طريق الحرير البري والبحري بإفريقيا، وهذا من خلال ميناءي الحمدانية وبجاية، فميناء بجاية يربط ميناء الحمدانية بطريق الوحدة الإفريقية وصولا إلى نيجيريا، لذا سيكون رابطا مهما للحركة التجارية والتنموية بين عمق إفريقيا وغربها وشمالها مع المخطط الكبير في شقيه البري والبحري. كما يسمح الميناء بربط الجزائر مع جنوب وشرق آسيا والأميركيتين وإفريقيا، وبالنظر إلى ارتفاع حجم حركة النقل البحري المنتظر مع دخول ملاك سفن جدد ذوي مستوى عالمي حيث سيكون إعادة بعث طريق الحرير من خلال مشروع ميناء الحمدانية بشرشال بتمويل مشترك جزائري–صيني بقرض من الصندوق الوطني للاستثمار والبنك الصيني "إكزيم بنك"، حيث سيسمح بتعزيز التجارة الوطنية عن طريق البحر، كما سيكون محورا

---

[1] منتدى التعاون الصيني العربي، "**التشارك في بناء الحزام والطريق وكتابة فصل جديد من الصداقة الصينية الجزائرية**"، الموقع الرسمي، تم تصفح الموقع يوم: 29 ماي 2021. الرابط: http://www.chinaarabcf.org

[2] محمد الشريف بن جدو، "**طريق الحرير الجديد وإنظمام الجزائر للمبادرة**"، الأصالة للدراسات والبحوث، العدد02، (الجزائر: 2020)، ص24.

للمبادلات على المستوى الإقليمي، كونه يحوي 23 رصيفا تسمح بمعالجة 6.5 مليون حاوية و 25.7 مليون طن من البضائع سنويا.[1]

من الناحية الجغرافية، كانت شمال إفريقيا إلى حد بعيد محور التركيز الرئيسي لطرق الحرير البحرية والبرية لمبادرة الحزام والطريق[2]. والجزائر تملك اكبر حدود ساحلية في غرب المتوسط وتوجد فيها منطقة اقتصادية وفق القانون البحري الدولي الجديد، لذا فهي بوابة حقيقية باتجاه منطقة غرب إفريقيا، حيث لها حدود جنوبية شاسعة، وستكون منصة حقيقية تنطلق منها الصين لغزو الأسواق الإفريقية.

المطلب الثالث:التعاون الصيني الجزائري ضمن مبادرة طريق الحرير الجديد

تتمتع الصين والجزائر بعلاقات قوية منذ عقود، تضمنت المشاريع البارزة بمشاركة صينية في الجزائر "دار الأوبرا الجديدة" في الجزائر التي بنيت كهدية من الصين، ومسجد "جامع الجزائر" الذي تم الانتهاء منه مؤخرا وهو ثالث أكبر مسجد في العالم، وجزء كبير من الطريق السريع بين الشرق والغرب التي تمتد على اتساع الدولة من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية. وتشمل المشاريع الأخرى التي تشارك فيها أطراف صينية، ميناء الحمدانية التجاري الجديد، والمحطة الجديدة في مطار الجزائر والملعب الأولمبي في وهران،[3] وأيضا أكبر سجن في البلاد، ومع وجود بيئة عمل سلسة وغير معقدة مضت الشركات الصينية نحو توسعة أنشطتها في قطاعات التعدين وإنتاج الأسمنت وتصنيع المعدات[4].

---

[1] شروق مستور، "**إستراتجية الحزام والطريق وتنامي الدور الصيني في الجزائر**"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتجية، تم تصفح الموقع يوم: 29 ماي 2021. الرابط: https://www.politics-dz.com/

[2] Stacey links, "**ascertaining agency africa and the belt and road initiative**", in: "**Global Perspectives on China's belt and road initiative**", editor: Florian Schneider. (Amsterdam university press, 2021), P121.

[3] David Moore, Amir Kordvani, "**Belt and Road Initiative The view from the Middle East and North Africa**", BROC Belt and Road report, (UAE:2021), P10.

[4] "**الوجود الصيني في الجزائر هل تدخل بكين أفريقيا من بوابة الكبار**"، ميدان الجزيرة، تم تصفح الموقع يوم: 28 ماي 2021. الرابط: https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/11/12/

من وجهة نظر الصين، هناك أربعة محركات رئيسية للعلاقتها مع الجزائر. أولا وقبل كل شيء، تعد الجزائر شريكا موثوقا به في موقع جيوستراتيجي مهم بالقرب من أوروبا والوصول إلى منطقة الساحل ومنطقة جنوب الصحراء على سبيل المثال من خلال الطريق السريع العابر للصحراء مما يجعلها مركزا مهما لمبادرة الحزام والطريق. ثانيا، استفادت الصين من النفوذ السياسي للجزائر في البحر المتوسط وفي الاتحاد الأفريقي. ثالثا، أصبحت الجزائر ساحة رئيسية للعقود الحكومية والفرص التجارية للشركات الصينية. وأخيرا، توفر أحدث خطط التعدين في الجزائر فرصا جديدة لسعي الصين الدائم للحصول على المواد الخام.[1]

تعتبر الجزائر سوق كبيرة (44 مليون نسمة سنة 2020) بالنسبة للصينيين الذين أداروا أعمالهم التجارية في جميع أنحاء البلاد حتى أصبحت لدى الجزائر حاليا واحدة من أكبر الجاليات الصينية في أفريقيا والشرق الأوسط (نحو 70 ألف صيني طبقا لتعداد 2019) رغم توجه الحكومة الجزائرية نحو الحد من تدفق العمال الصينيين، وهي جالية توفر التمويل والعمالة الرخيصة لتطوير البنية التحتية بمستوى لا تستطيع حتى الولايات المتحدة وأوروبا منافسته. ومع تطور الصناعات الدفاعية الصينية في الأعوام الأخيرة، واصلت الجزائر في السنوات الماضية وحتى الآن تعاونها العسكري مع بكين التي باعت للمنظومة الدفاعية الجزائرية أسلحة متنوعة، وتعتبر الجزائر الآن ثالث أكبر مستورد للأسلحة الصينية في العالم، فكانت أول دولة أفريقية تستورد أنظمة الصواريخ الصينية المضادة للسفن من نوع"C-802 CSS-N-8/"، وكذا راجمات متعددة الصواريخ من نوع "إس-أر 5" التي لديها القدرة على إطلاق صواريخ موجهة، وفي آخر تعاون عسكري زودت بكين الجزائر بأنظمة صواريخ متطورة من الجيل الثالث "HJ-12" المضادة للدبابات بوصفها أول دولة أفريقية تحصل عليها.[2]

منذ تفشي وباء كوفيد-19، أصبح التعاون في مكافحة الوباء الموضوع الرئيسي للتعاون البراغماتي الصيني الجزائري، ففي بداية حرب الصين ضد الوباء، بعث الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون برسالة تعزية إلى الرئيس شي جين بينغ، كما كانت الجزائر أول دولة تقدم الإمدادات الطبية الطارئة للصين، وبعد تفشي الوباء في الجزائر، قدم الجانب الصيني الكثير من المساعدات المادية للجزائر من أجل مكافحة الوباء، وشارك تجربة

[1] Adel Hamaizia, "**Rebalancing Algeria's Economic Relations with China**", Chatham House, visited in: may 31, 2021. Link: https://www.chathamhouse.org/2020/12

[2] "**الوجود الصيني في الجزائر هل تدخل بكين أفريقيا من بوابة الكبار**"، مرجع سابق.

الصين في مكافحة الوباء، وأرسل فريقا من الخبراء الطبيين إلى الجزائر، وقدم لقاحات من انتاج مجموعة سينوفارم لتقديم المساعدة للجزائر لمحاربة الوباء ودحره بشكل كامل في وقت مبكر واستئناف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، تدعم الصين بنشاط الشركات ذات التمويل الصيني في الجزائر للاستجابة لدعوة الحكومة الجزائرية لاستئناف العمل والإنتاج بنشاط، والمساهمة في التغلب على الوباء وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وفي أفريل 2020 في ذروة الوباء وقعت شركة " CSCEC" والحكومة الجزائرية عقدا بقيمة 500 مليون دولار لبناء مستشفى بسعة 700 سرير في منطقة زرلدة بالجزائر العاصمة.كما ساعدت الصين والجزائر بعضهما البعض للتغلب على الصعوبات معا، وفسرتا العلاقات الودية الخاصة بين الصين والجزائر بحركات عملية، مما وضع نموذجا للمجتمع الدولي للتوحيد والتعاون في مكافحة الوباء[1]. رغم الجائحة العالمية إلا ان التعاون الصيني الجزائري بقي مستمرا ولم يؤثر ذلك في العلاقة بين البلدين بل تقدم أكثر ويحتمل أن تتوسع العلاقات بين البلدين بعد الوباء، وهذا ما أشار إليه السفير الصيني في الجزائر الذي يؤكد ان هذا التعاون سيطلق إمكانات أكبر بإستمرار وان الشراكة الإستراتجية الصينية الجزائرية الشاملة ستبشر بمستقبل أكثر إشراقا.

تسعى الحكومة الجزائرية إلى تحسين بنيتها التحتية الرقمية والمعلوماتية، وقد دخلت كل من "Huawei" و "ZTE-corporation" و "Beidou" جنبا إلى جنب مع لاعبين آخرين متوسطي الحجم السوق ولعبوا دورا في جهود الاتصال والرقمنة الأوسع في الجزائر. من المرجح أيضا أن تستفيد الإصلاحات الحيوية المطلوبة في القطاع المصرفي القديم الذي تهيمن عليه الدولة من التقنيات الصينية، عبر القطاعات الاستراتيجية، اذ يجب أن تدعم الجزائر الشركات المحلية وتحميها، بينما تتفاوض بشأن صفقات أفضل مع شركاء أجانب بشأن نقل التكنولوجيا والمحتوى المحلي وتنمية رأس المال البشري المحلي.[2]

وتستثمر الصين وتمول في مشاريع متعلقة بالمناخ مع الدول الواقعة في مبادرة الطريق والحزام وقد أحرزت تقدما ملحوظا عام 2020، وهذه الإستثمارات المتعلقة بالطاقة صديقة البيئة ماتزال في مرحلة مبكرة ورغم العوامل السياسية والإقتصادية والبيئية المؤثرة الا ان هذه المشاريع ما تزال قائمة، وقد قدرت هذه المشاريع

---

[1] لي ليانه، "**آفاق التعاون الصيني الجزائري في حقبة ما بعد الوباء وإعدة**"، منتدى التعاون الصيني العربي، تم تصفح الموقع يوم: 30 ماي 2021. الرابط: http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/sjfc/t1868148.htm

[2] Adel Hamaizia, ibid.

بـ160 مشروع للمناخ في البلدان الواقعة على طول الحزام والطريق، بما في ذلك النقل بالسكك الحديدية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية. وقد إستفادت الجزائر في مجال طاقة الشمسية الضوئية من 23 مشروع لمحطة الطاقة الكهروضوئية التي سينجزها الطرفان في السنوات القادمة.[1]

كذلك وقعت الجزائر مؤخرا على مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية للحديد والصلب "فيرال" وائتلاف شركات صينية، من أجل استغلال منجم الحديد بغار جبيلات بولاية تندوف، وسيكون تمويل المشروع جزائريا صينيا مشتركا في حدود 2 مليار دولار.[2]

وفي مجال الملاحة أقامت الجزائر مشروع حكومي لتكثيف إقتناء البواخر لتعزيز اسطولها الحربي والمدني والتجاري. وفي المجال التجاري تحتاج الجزائر الى سفن كبيرة من أجل نقل البضائع والسلع وفي هذا الصدد اقتنت الجزائر ثلاث سفن كبيرة من الصين، أولها سفينة "جانت" التي استلمتها في 31 ماي 2021 المخصصة لنقل البضائع والسلع نحو موانئ حوض البحر الأبيض المتوسط بقدرة إستيعاب 1478 حاوية، والثانية سفينة "سيرتا" أما السفينة الثالثة "باجي مختار 1" وسيتم إستلامهما في شهر جويلية 2021. وبهذا يتوقع ان بإمكان الشركات الوطنية الوصول الى نسبة تغطية النقل البحري الوطني للبضائع بنسبة 23% الى 30% وهذا سعيا من أجل تحقيق استقلالية وطنية وفرصة الى تكثيف المعاملات التجارية.[3]

---

[1] Huixin Lui, Cui Ying, "**Climate Investment and Finance in the Blet and Road Initiative (BRI): Proplem and Suggestions**", visited in: 30 may 2021. Link: https://green-bri.org/climate-investment

[2] عبد الحكيم حذاقة، "**الجزائر تسرع على طريق الحرير**"، موقع الجزيرة، تم تصفح الموقع يوم: 30 ماي 2021. الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/4/11/

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، "**جراد يدشن سفينة نقل البضائع جانت بحمولة تفوق 1470 حاوية**"، الموقع الرسمي، تم تصفح الموقع يوم: 31 ماي 2021. الرابط: https://www.aps.dz/ar/regions/107493-1-470

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الصينية الجزائرية في إطار مبادرة طريق الحرير

لتحديد المسارات المحتملة مستقبلا للعلاقات الصينية الجزائرية والتنبؤ بالمسارات الأكثر إحتمالا للحدوث، ستلجأ هذه الدراسة الى توظيف تقنية السيناريوا التي تعد من أكثر التقنيات إستخداما في الدراسات المستقبلية بصفتها تنتمي الى التقنيات المنهجية الحديثة المستعملة في الإستشراف.

المطلب الأول: السيناريو الخطي: الإستمرارية

يفترض هذا السيناريو استمرارا تطور العلاقات الصينية الجزائرية بنفس الوتيرة وفي إطار الشراكة الإستراتجية الشاملة وضمن مبادرة طريق الحرير الجديد وإستمرار التفاعل بين البلدين على جميع المستويات السياسية والأمنية والإقتصادية وهذا استنادا للعلاقة بين البلدين في الماضي والحاضر، الا ان هذا التفاعل سيبقى لصالح الصين أكثر في جانبه الاقتصادي وهذا راجع للفجوة بين البلدين واختلال الميزان التجاري بينهما ونسبة النمو البطيئة بالنسبة للإقتصاد الجزائري الذي لا يزال في طابعه الريعي، ومع ذلك ستواصل الصين إستثماراتها في الجزائر.

لقد أقام الشعبان الصيني والجزائري علاقات صداقة، وحصد البلدان منافع متبادلة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية قبل أكثر من 60 عاما، العلاقات الصينية الجزائرية نموذج مثالي للعلاقات الدولية، حيث يمر العالم الأن بتغييرات عميقة لم نشهدها منذ قرن، وتحتاج كل من الصين والجزائر إلى تعزيز وتطوير صداقتهما التقليدية أكثر من أي وقت مضى لمواجهة المخاطر والتحديات التي تظهر بشكل مستمر، فكل من الصين والجزائر بلدان نامية وكلاهما يواجه مهمة التنمية، وتشترك الصين والجزائر في أساس سياسي متين وتكامل اقتصادي قوي وإمكانات واسعة للتعاون، وستواصل الصين كعادتها دعم الجزائر في اتباع مسار التنمية الذي يناسب ظروفها الوطنية، وترفض بشدة أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، كما تود الصين مواصلة العمل مع الجزائر لتعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بشكل مستمر، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للدول النامية بشكل مشترك، والدفاع عن القوانين الدولية والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية.[1]

[1] Li Lianhe, "**walking the development road together**", ChinaDaily, visited In june, 02 2021. Link: http://www.chinadaily.com.cn/a/202103/

ومن المتوقع أن يرتفع حجم الاستثمارات الثنائية بين الجانبين فى السنوات القادمة خاصة فى ظل سياسة الدولة الجزائرية الحالية التى بدأت تدير ظهرها أكثر فأكثر للأوربيين وتتوجه في المقابل الى الصين، وهناك إمكانية كبيرة لزيادة المصالح المشتركة بين الطرفين فى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعلمية والتكنولوجية خاصة في ظل مبادرة طريق الحرير وسعي الصين للتوسع أكثر فأكثر فى السوق الجزائرية الواعدة واتخاذ الجزائر بوابة العبور إلى دول إفريقية أخرى، وتطوير التبادل الثقافي وتقديم المنح الدراسية من الجانبين فى مختلف التخصصات[1]، وزيادة التبادلات التجارية وحفاظ الصين على المركز الأول في تموين الجزئر وإستمرار الإستثمرات الصينية داخل الجزائر خاصة المتعلقة بمبادرة طريق الحرير الجديد.

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي: توسيع الشراكة بين الدولتين

إنطلاقا من التطورات التي شهدتها العلاقات الجزائرية الصينية لاسيما مع بداية سنوات 2000 يبدو انه من الصعب أن يستمر مشهد الإستمرارية فيها في المستقبل القريب، فقد أعلنت الدولتين طموحهما إنطلاقا من سنة 2006 لاقامة علاقات شراكة إستراتجية، وعلى صعيد الممارسة العملية أخذت الدولتان توليان أهمية قصوى لعلاقتهما خاصة على المستوى الاقتصادي لتصبح الصين هي المورد الأول للجزائر في سنة 2013، ولترتقي العلاقات بين الدولتين ويوقعان على إتفاقية شراكة إستراتجية شاملة في سنة 2014 وكانت الجزائر أول دولة عربية توقع مع الصين اتفاقية شراكة إستراتجية شاملة.[2]

ولم تستمر العلاقات الجزائرية الصينية في هذا المنحى بل تزايد التعاون بين البلدين في عدة مجالات سياسية، امنية، إجتماعية، وخاصة إقتصادية فالتبادل التجاري بين الدولتين يزداد بوتيرة أصبحت تزعج كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية خاصة فرنسا التي ترى نفسها وصية على المنطقة وشريك تقليدي للجزائر، كذلك تزايدت الإستثمارات الصينية في الجزائر خاصة في البنى التحتية، وهذا ما مهد لدخول الجزائر ضمن مبادرة طريق الحرير(2019) لتكون هي بوابة إفريقيا الشمالية وقد إختارتها الصين كشريك رئيسي في

[1] محمد الأمير أحمد عبد العزيز، مرجع سابق.

[2] "**الصين والجزائر شراكة استراتجية وتعاون في طريق التنمية**"، مرجع سابق.

المنطقة رغم انضمام كل من مصر(2016) والمغرب(2018) قبلها. وهذا يبرز مكانة الجزائر عند الصين ومدى قوة العلاقات التي تجمع الدولتين.[1]

يتوقع هذا السيناريو ان تتوسع العلاقات بين الدولتين خاصة في مجال التصنيع وتبادل الخبرات في المجال التكنولوجي، وأن تحدث إصلاحات سياسية وإقتصادية داخل الجزائر تجعل الدولة تتجه الى تنويع الاقتصاد وتقليل نسبة الإعتماد على الموارد الطاقوية وان تحقق الدولة الجزائرية الإكتفاء الذاتي في مواردها الأساسية وتتوجه نحو تصدير منتجات محلية الصنع على مستوى الدول الواقعة على طريق الحرير، مستغلة الفرص المباشرة والغير مباشرة التي توفرها المبادرة. وهذا سيعطي دفعا قويا لإنجاح المبادرة لانها تحمل أهدافا مشتركة لكل من الصين والجزائر من جهة، كما أن المبادرة ستكون الوسيلة الأنجع لصانع القرار الجزائري من أجل إعادة بعث السياسة الخارجية بعد عزوفها على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، والإنتقال من حالة الإنعزال الى لعب دور ريادي في شمال إفريقيا خاص وإفريقيا بشكل عام.

بعد توقيع الشراكة الإستراجية الشاملة بين الصين والجزائر في 2014 لمدة خمس سنوات تم تجديدها لخمس سنوات اخرى في 2019 لتدخل الجزائر في مبادرة طريق الحرير وهذا يعني ان الصين عازمة على توسيع مجالات التعاون مع الجزائر لذا يتوقع ان تتجدد الشراكة الإستراتجية الشاملة بين الدولتين في المستقبل لتتضمن مجالات أوسع خاصة ان مبادرة طريق الحرير لاقت إستجابة إيجابية على المستوى الدولي في اقل من ثمانية سنوات فقط منذ إنطلاقها، وعليه ستستغل الجزائر هذه الخطوة مع صديقتها الصين مما يرفع من العلاقات بينهما الى مستوى أفضل مستقبلا يمكن ان يقرب الفجوة بين البلدين أكثر.

المطلب الثالث: السيناريوا التحولي: تراجع العلاقات الصينية الجزائرية

يفترض هذا السيناريو مشهدين، الأول يكون على المستوى الداخلي للدولتين حيث يمكن لتغير صناع القرار ان يحدث تراجعا للعلاقات الصينية الجزائرية، فهناك تنبؤات تقوم على ان استمرار مبادرة طريق الحرير مرتبطة ارتباط وثيق بالرئيس شي جين بينغ مدام على رأس الهرم السياسي الصيني، وستنتهي المبادرة بمجرد إنتهاء ولايته في حالة لم يضمن بأن خليفته سيواصل على نفس النهج وهذا مستبعد وفق الثقافة والتقاليد

1 Jhon Calabres, ibid.

الصينية بأن يأتي رئيس جديد ليبني أمجاده على إنجازات غيره[1]. وهذا ما سيلغي العديد من الإستثمارات الصينية التي تتعلق بالمبادرة داخل الجزائر مثل ميناء شرشال، طريق شمال جنوب.

اما على المستوى الاقتصادي بالنسبة للجزائر فإنه رغم المزايا التي يمكن ان تقدمها المساعدة الصينية للجزائر في مجال الإستثمار ونقل التكنولوجيا، فإن هناك العديد من العوامل التي قد تأثر على العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين البلدين وتؤدي الى تراجعها، فعلى مستوى التبادل التجاري هناك رهان كبير يواجه الاقتصاد الجزائري هو أن غزو السلع الصينية للسوق الجزائرية يعتبر تهديدا مباشرا للعديد من قطاعات الإنتاج في الجزائر، فالتحدي يتمثل في تأمين المنتجات الجزائرية لمكان لها في عالم تغزو فيه الصين الأسواق بمنتجاتها الرخيصة ذات النوعية العالية، هذا ما قد يضع حواجز تجاه السلع الصينية من طرف السلطات الجزائرية من أجل الحفاظ على بعض قطاعات الإنتاج الوطنية، لان الجزائر مهددة لان تصبح مجرد سوق إستهلاكية لا يمكنها إنتاج حتى أبسط الأمور مثل صناعة الملابس والأنسجة.[2]

اما المشهد الثاني فهو على المستوى الدولي ومرتبط أساسا بالصراع والتنافس القائم بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، ومدى قدرة الصين على عدم إتخاذ قرارات تتعارض مع مصلحة الجزائر على المستوى السياسي في ظل الضغط والمصالح المتزايدة مع الولايات المتحدة الامريكية من جهة، ومن جهة أخرى التنافس مع الإتحاد الأوروبي، الذي تربطه علاقات مبنية على التاريخ والجغرافيا مع إفريقيا (وخاصة الجزائر) من الصعوبة بمكان التنازل عن مناطق نفوذه لأي منافس.

[1] عزت شحرور، "**مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية**"، تقارير مركز الجزيرة للدرسات، (قطر: 2017)، ص7.
[2] سلين ياسين، مرجع سابق، ص161.

خاتمة الفصل:

بعد الإعلان عن مبادرة طريق الحرير الجديد للقرن الواحد والعشرين، انظمت 140 دولة الى مبادرة حتى النصف الأول من 2021، وهو مشروع إقتصادي ضخم الأول في تاريخ البشرية من ناحية التكلفة والنتائج المرجوة منه، ولتربط الصين نفسها مع دول التي تطمح للوصول اليها لابد من مناطق عبور وبالنسبة لشمال إفريقيا تم إختيار الجزائر كبوابة شمالية للقارة، وقد سعت الجزائر الى إنجاح المبادرة والإستفادة من الفرص التي توفرها من أجل ان تحمي مصالحها وتحقق الإستقلالية الاقتصادية وان تلعب دورا ريادي في المنطقة، وهذه المبادرة ساهمت في زيادة التقارب الصيني الجزائري.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد دراسة وتحليل العلاقات الجزائرية الصينية والتركيز على مبادرة طريق الحرير الجديد للقرن الواحد والعشرين، توصلت الدراسة إلى أن العلاقات التي تجمع كل من الصين والجزائر منذ نشأتها الى اليوم تميزت بمرجعية تاريخية قوية نتجت عن الدعم المادي والسياسي الكبير الذي قدمته الصين للجزائر خلال ثورتها التحريرية، وكذا التأييد والدعم السياسي المتبادل بين البلدين ما بعد إستقلال الجزائر لاسيما الموقف الجزائري والدور الذي لعبته في إستعادة الصين لمقعدها في الأمم المتحدة، وقد شكلت هذه المرجعية دفعا قويا للعلاقات الجزائرية الصينية في عدة مجالات خاصة في البعد الاقتصادي.

فعلى المستوى الاقتصادي لقيت الإستثمارات الصينية في الجزائر ترحيبا من طرف الحكومة والشعب، وقد إزداد حجم المبادلات التجارية بين البلدين لتصبح الصين في 2013 الممون الأول للجزائر، وهو ما ساعد الجزائر على خفض نسبة من إحتكار وهيمنة القوى الغربية خاصة فرنسا على الاقتصاد الوطني، وهذا ما ساهم في إقامة علاقات استراتجية شاملية سنة 2014 بين الصين والجزائر لتكون الجزائر أول دولة عربية تقيم معها الصين شراكة إستراتجية شاملة.

أما على المستوى السياسي فقد إستمر كل طرف في دعم قضايا السياسة الخارجية للطرف الآخر كما نجد للبلدين مواقف مشتركة في عدة قضايا فكلاهما رفض التدخل العسكري للناتو في ليبيا لإسقاط نظام القذافي، وكلاهما رفض التدخل الخارجي في الأزمة السورية، وكذلك رفض الحرب على اليمن وهذا لتشاركهما في مبدأ رفض التدخل في شؤون الأخرين. ولم تقتصر العلاقات الصينية الجزائرية في هذان الجانبان فقط بل نجد في الجانب الاجتماعي أن الصين أرسلت اول فرقة طبية خارج حدودها الى الجزائر في سنة 1963 بعد إنتشار الأوبئة داخل الأخيرة، وفي 2003 أرسلت الصين اول فرقة إغاثة خارج حدودها للجزائر بعد الهزة الأرضية التي عاشتها الجزائر، كما قدمت الجزائر مساعدة مالية للصين بعد ضرب الزلزال لإقليم سيشوان سنة 2008، وفي 2020 بعد إنتشار جائحة كورونا كانت الجزائر من الأوائل الذين قدموا المساعدة للصين. كذلك في الجانب الثقافي والعلمي كانت هناك دائما مبادرات من الجانبين لتقوية الصداقة بين الشعبين الجزائري والصيني.

منذ إعلان شي جين بينغ عن رغبة الصين في بناء حزام إقتصادي مشترك على طول طريق الحرير سنة 2013 تم إنضمام 140 دولة من بينهم الجزائر بصفتها شريكا رئيسيا في شمال افريقيا وبوابة إفريقيا الشمالية،

وقد سعت الجزائر الى إنجاح المبادرة والإستفادة من الفرص التي توفرها من أجل ان تحمي مصالحها وتحقق الإستقلالية الاقتصادية وأن تلعب دورا ريادي في المنطقة، وقد عرفت الجزائر منذ دخولها للمبادرة تعاون مثمر مع الصين حيث تم الأنتهاء من إنشاء او تحت إنشاء عدد كبير من مشاريع البنية التحتية كمناء الحمدانية بشرشال وطريق شمال جنوب الذي يعتبر جزء من طريق الوحدة الإفريقية.

لكن للعلاقات الجزائرية تحديات يمكن ان تعرقل سيرهما أهمها هي التنافس الصيني الأميريكي من جهة الذي استمر حتى داخل الجزائر، ومن جهة أخرى التنافس الصيني الأوروبي داخل افريقيا اذ ترى الدول الأوروبية انها وصية على الدول الإفريقية بما انها كانت من مستعمراتها.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. العلاقات الجزائرية الصينية هي علاقة شراكة فعلية قائمة على أساس التقارب والتعاون الفعلي من أجل تحقيق مصالح وأهداف مشتركة في عدة مجالات مختلفة.
2. تجمع الصين والجزائر علاقات تاريخية متجذرة، شملت عدة مجالات-إقتصادية، سياسية، أمنية، إجتماعية، ثقافية، علمية، تكنولوجيا- لترتقي الى علاقات استراتجية شاملة، حيث تقدم العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا تعاونيا فريدا في العلاقات الدولية، ومع ذلك هناك تحديات تعيق هذا النموذج.
3. تسعى الصين عير إستراتجيتها المتمثلة في مشروع طريق الحرير الجديد إلى أن تعيد دور الدولة الوستفالية، لانها ترى النظام الدولي لابد ان يكون دوليا، وتسعى الجزائر في المقابل إلى تعدد الشركاء من أجل النهوض بإقتصادها وإستغلال الفرص التي يمكن أن توفرها مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير.

الملاحق

الملحق رقم 01:

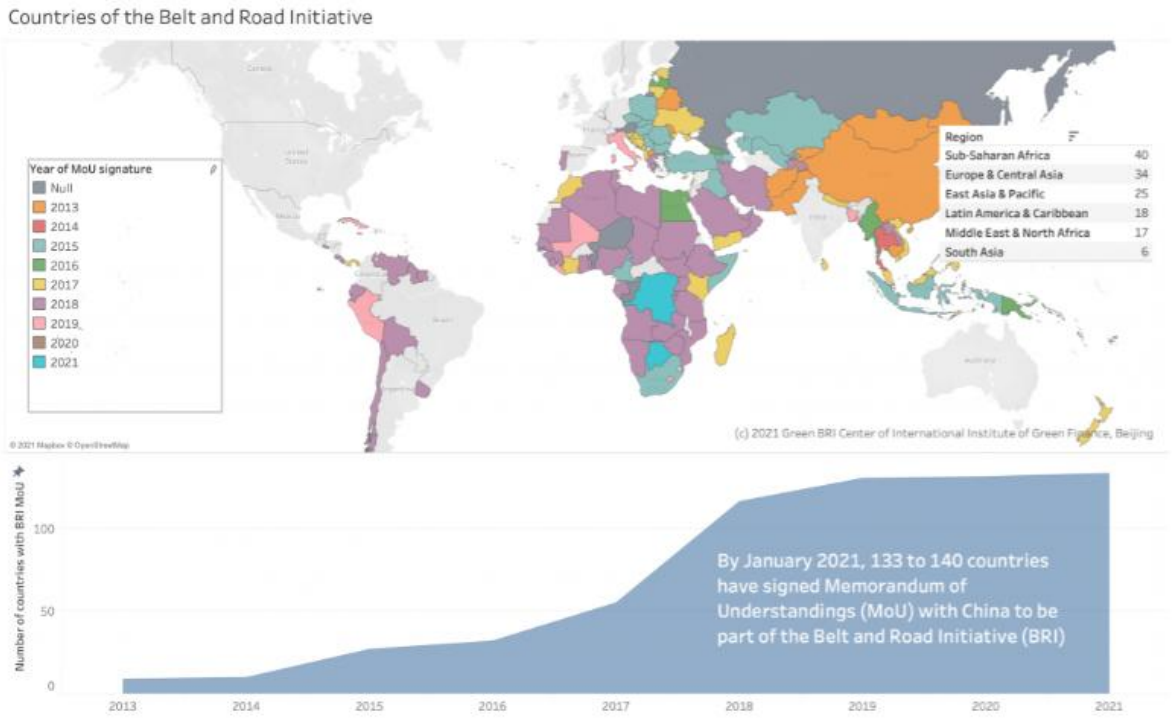

تاريخ إنظمام 140 لطريق الحرير حتى 2021[1]

[1] "**Countries of the Belt and Road Initiative**", ibid.

الملحق رقم02:

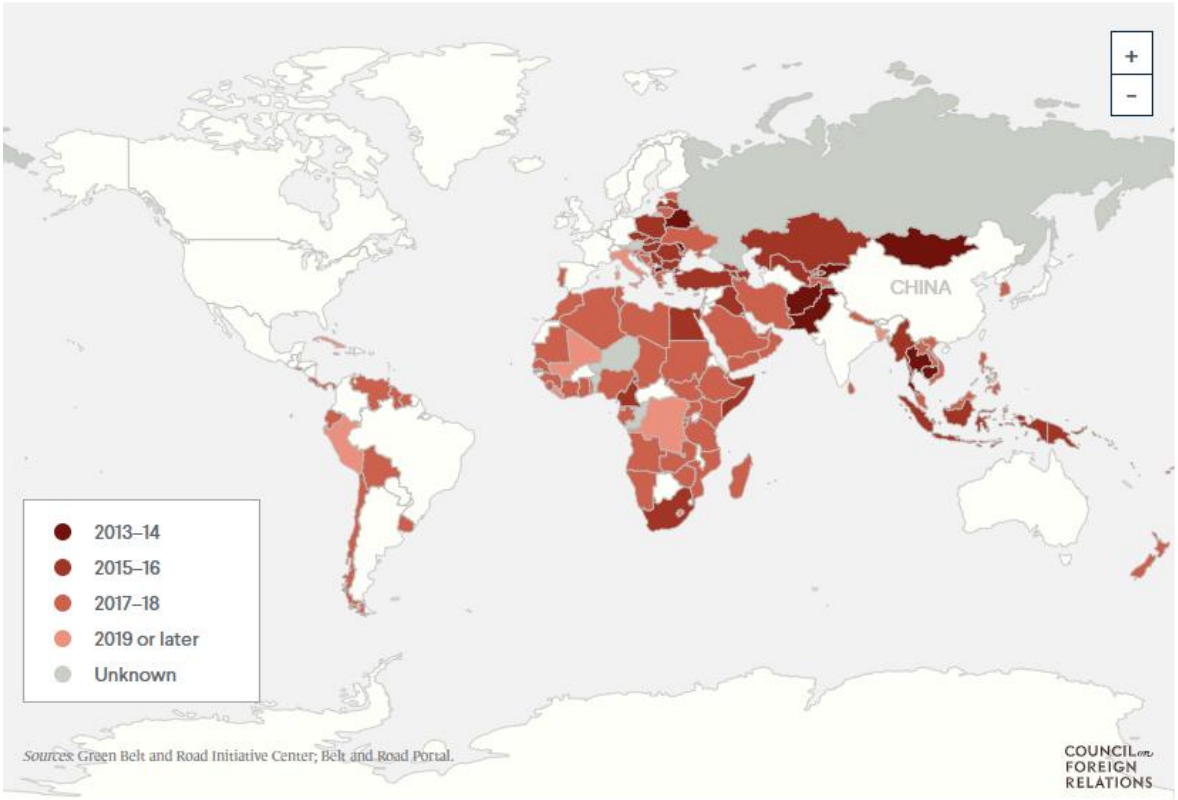

الدولة المنظمة في مبادرة طريق الحرير الجديدة[1]

[1] David Sacks, ibid.

قائمة المراجع والمصادر

أ-الجرائد الرسمية

✓ باللغة العربية:

1) المرسوم الرئاسي رقم 90-74، مؤرخ في 2 شعبان 1410 الموافق 27 فبراير سنة 1990، يتضمن "**المصادقة على إتفاق التعاون الاقتصادي والتقني بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية الصين الشعبية الموقع في مدينة الجزائر**"، الجريدة الرسمية رقم 9، 1990.
2) المرسوم الرئاسي رقم 07-175، المؤرخ في 20 جمادى الأول عام 1428 الموافق 6 يونيو سنة 2007، المتضمن "**التصديق على الإتفاقية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية الصين الشعبية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجزائي**"، الجريدة الرسمية رقم 38، 2007.
3) المرسوم الرئاسي رقم 11-431، المؤرخ في 16 محرم عام 1433 الموافق 11 ديسمبر سنة 2011، المتضمن "**التصديق على الإتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال المدني والتجاري بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية الصين الشعبية الموقعة بالجزائر في 10 يناير 2010**"، الجريدة الرسمية رقم 69، 2011.
4) المرسوم الرئاسي رقم 19-176، المؤرخ في 3 شوال عام 1440 الموافق 6 يونيو سنة 2019، المتضمن"**التصديق على مذركرة تفاهم بين حكومة الجزائر الشعبية وحكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن التعاون في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين**"، الجريدة الرسمية رقم 39، سنة 2019.
5) القانون رقم 20-07، المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020، "**يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020**"، الجريدة الرسمية رقم33، 2020.

✓ باللغة الفرنسية:

6) Décret N° 63-369 du 14 septembre 1963, "**portant publication d'un accord de coopération culturelle entre la République populaire de Chine et la République algérienne démocratique et populaire**", journal officiel N°67, 1963.

ب- الكتب:

✓ باللغة العربية:

1) الكيالي، عبد الوهاب. "**موسوعة سياسية**". الجزء الأول، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.

2) أليسون، غراهام. "**حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة**". لبنان: دار الكتاب العربي، 2018.

3) العقابي، علي عودة. "**العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**". بغداد: المركز الوطني للتوثيق، 2010.

4) بدوي، أحمد زكي. "**معجم المصطلحات السياسية والدولية**". مصر: دار الكتاب المصري، 1989.

5) بن قانة، شناز. "**الرهانات الاستراتجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية**". في: "**مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**". المحرر: إسلام عيداوي. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2019.

6) يوسف حتي، ناصيف. "**النظرية في العلاقات الدولية**". بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

7) لعروق، مُحَمَّد الهادي. "**أطلس الجزائر والعالم**". الجزائر: دار الهدى، 2008.

8) محمود، أحمد. **مترجما**، "**طريق الحرير**". مصر: المركز القومي للترجمة، 2001.

9) مقلد، إسماعيل صبري. "**العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**". القاهرة:المكتبة الاكاديمية، 1991.

10) فرج، أنور مُحَمَّد. "**نظرية الواقعية في العلاقات الدولية –دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة–**". العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتجية، 2008.

11) توفيق، سعد حقي. "**مبادئ العلاقات الدولية**". الطبعة الخامسة، بغداد: المكتبة القانونية 2010.

12) غريفثس، مارتن. و أوكالاهان، تيري. "**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**". الإمارت العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

✓ باللغة الإنجليزية

1) David A. Baldwin, "**Neoliberalism, Neorealism, and World Politics**", (Columbia: Columbia university Press, 1993).
2) David H. Shihin , "**Military and Security Relations** : **China**, **Africa**, **and the Rest of the World**", at: "**CHINA INTO AFRICA**", Editor: Robret I. Rotberg. (U.S.A: Brookings Institution Press, 2008).
3) Ronald W. McQuaid, "**The theory of partnership**: **Why have partnships?**", S.P. Osborne , (London:2000).
4) Stacey links, "**ascertaining agency africa and the belt and road initiative**", in: "**Global Perspectives on China's belt and road initiative**", editor: Florian Schneider. (Amsterdam university press, 2021).

ج- المجلات والتقارير:

✓ باللغة العربية

1) الطيب، جميلة. "**العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد 01، (الجزائر: 2018)، 516-542.
2) الطيب، جميلة. "**التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية**"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد الخامس، (الجزائر: 2015)، 278-292.
3) النعيمي، أحمد نوري. "**البنيوية العصرية في العلاقات الدولية**"، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، (العراق: 2013)، 34-68.
4) العمراوي، حنان. "**الاقتصاد الجزائري: الأزمة والمخرج**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الأول (الجزائر: 2018)،343-363.

5) إسماعيل، دبش. "**العلاقات العربية الآسيوية دراسة حالة المغرب العربي مع التركيز على الجزائر**"، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 20، العدد 02، (الجزائر:2011)، 111-120.

6) بوقارة، حسين. "**الإستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، (الجزائر: 2004)، 185-198.

7) بنك الجزائر."**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، التقرير السنوي 2008، (سبتمبر 2009).

8) بن جدو، مُحَمَّد الشريف. "**طريق الحرير الجديد وإنظمام الجزائر للمبادرة**"، الأصالة للدراسات والبحوث، العدد02، (الجزائر: 2020)، 15-43.

9) بن صويلح، آمال. "**تحول مسار الجزائر من استغلال الثروة النفطية الى توظيف الطاقة النووية**"، المنتدى النووي رؤى من الشرق الأوسط، (سبتمبر 2014).

10) بن صقر السلمي، مُحَمَّد. "**التنافس الأمريكي–الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (السعودية: 2021)، 7-27.

11) جحيش، يوسف. "**التطور المؤسساتي للنظام السياسي الجزائري دراسة للسلطتين التنفيذية والتشريعية**"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الخامس، (الجزائر: 2015)، 185-204.

12) دراجي، المكي. "**التحول نحو إقتصاد السوق في الجزائر–بين ثقل الواقع وطموح المستقبل**"، مجلة البحوث والدراسات، العدد 01، (الجزائر: 2004)، 73-90.

13) حمشي، مُحَمَّد. ربيعي، سامية. "**ستون سنة من العلاقات الصينية–الجزائرية**"، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، المجلد الثاني، العدد الأول، (مصر: 2013)، 69-99.

14) كرامة، مروة. رحال، فاطمة. خبيزة، انفال حدة. "**تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد–19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا**"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، (الجزائر: 2020)، 310-332.

15) مباركة، سليمان. "**آفاق تفعيل الإصلاحات السياسية في الجزائر**"، مجلة البحوث والدراسات، العدد 22، (الجزائر: 2016)،197-222.

16) مزياني، فيروز. "**الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، (الجزائر: 2016)، 471-487.

17) مطاوع، مُحَمَّد. "**طريق الحرير الجديد في الإستراتجية الصينية الأهداف الكبرى، الوزن الإستراتيجي، التحديات**"، سياسات عربية، العدد46، (قطر: 2020). 28-43.

18) نافع، هند زياد. "**مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات**"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 19، (العراق: 2020)،167-196.

19) نموشي، نسرين. "**عوامل تعثر التكامل الإقليمي على ضوء الطروحات النظرية للتكامل والإندماج: التكامل المغاربي أنموجا**"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 14، (الجزائر: 2017)، 131-147.

20) نموشي، نسرين. "**تحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر المدرسة التبعية**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد10، العدد01، (الجزائر: 2017)، 538-559.

21) صيد، فاتح. "**تقلبات عوائد البترول وإنعكاساتها على أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014**"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، (الجزائر:2016)،360-380.

22) صلاح، علي. "**مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين إقتصادها بالعالم الخارجي؟**"، تقرير المستقبل، العدد 26، (الإمارات العربية المتحدة: 2018).

23) قوادرة، حسين. "**الإستراتجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية الفرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة**"، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد 01، (الجزائر: 2017)، 13-40.

24) قوادرة، حسين. "**الدور الصيني في منطقة شمال افريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة: الواقع والتحديات**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد السادس، (الجزائر: 2018)،595-613.

25) رحموني، عبد الرحيم. "**جيوبولتيكية الاستثمارات الصينية في المنطقة المغاربية بين خلفية الشراكة الثنائية وتعزيز مقومات القوة الأحادية الجانب**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد01، (الجزئر: 2020)، 177-166.

26) توازي، خالد. "**الأنظمة السياسية الهجينة- مفارقة التحول والتكيف- قراءة في حالة الجزائر**"، مجلة دراسات حول العالم والجزائر، المجلد 2، العدد 7، (الجزائر:2017)،443-463.

✓ باللغة الأنجلزية

1) Clark, Michael. "**The Belt and Road Initiative : China's New Grand Strategy?** ", ASIA POLICY, Number 24, (Washingtin: 2017), 71-79.
2) He, Alex. "**The Belt and Road Intiative : Motivations, financing, expansion, and challenges of Xi's ever-expanding stategy**", Journal of Infrastructure Policy and Development, volume4, Issue1, (USA:2020). 9-26
3) Khan, Mohammad Khalil. Sandano, Imran Ali. Prat, Cornelius. Tahir, Farid "**China's Belt and Road Intiative: A Global Model for an Evolving Approach To Sustainable Regional Development**", Sustainability, number 10, (Canada:2018), 02-20
4) Moore, David. Kordvani, Amir "**Belt and Road Initiative The view from the Middle East and North Africa**", BROC Belt and Road report, (UAE:2021).
5) Ornhjelm, Alarik. "**China's Belt and Road Intiative: A guide to market participation**", Deutsche Bank's corporate, (Germany:2019).

د-الرسائل والأطروحات:

1) العطري، علي. "**التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ 2000**"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة1: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2020).
2) جندي، سارة. "**العلاقات العربية-الصينية دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في الدراسات الآسيوية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014).

3) حكيمي، توفيق. "**الحوار النيوواقعي النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني–دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي–**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ودراسات إستراتجية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008).

4) مكناش، نريمان. "**السلطة التنفيذية في دساتير بعض الدول المغاربية الجزائر– المغرب– تونس**"، رسالة ماجستير في القانون العام، (جامعة الجزائر1: كلية الحقوق، قسم الحقوق، 2015).

5) نموشي، نسرين. "**انعكاسات الشراكة الأورو–جزائرية على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر**"، رسالة ماجستير في السياسة المقارنة، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010).

6) سليني، ياسين. "**العلاقات الجزائرية الصينية: دعم متبادل**"، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والتعاون الدولي،(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2011).

7) عبد الجليل، هجيرة. "**العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة دكتوراه في المالية الدولية، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، 2017).

8) فرحاني، حياة. "**الصين والمغرب العربي بين المرجعية السياسية والمصالح الاقتصادية دراسة حالة الجزائر منذ 1954**"، رسالة ماجستير في الدراسات الأسيوية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2012).

9) قوادرة، حسين. "**تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة**"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة1: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2019).

10) شيباني، إيناس. "**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والإبن**"، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010).

11) خليلي، عبد العزيز. "**النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية**"، رسالة ماجيستير في الدراسات الدولية، (جامعة بنزرت: كلية الدراسات العلية، قسم الدراسات الدولية، 2018).

هـ-المواقع الإلكترونية:

✓ باللغة العربية

1) أحمد عبد العزيز، مُحَمَّد الأمير. "**العلاقات الصينية-الجزائرية: الواقع وآفاق المستقبل**"، المركز الديمقراطي العربي، تم تصفح الموقع يوم: 15 ماي 2021. الرابط: https://democraticac.

2) أيت ياسين، يونس. "**الزحف الصيني على شمال إفريقيا يقلق اوروبا**"، موقع DW، تم تصفح الموقع يوم: 23 ماي 2021. الرابط: https://www.dw.com/ar/

3) الأكاديمية الصينية للترجمة. "**المبادئ الخمس للتعايش السلمي**"، المجموعة الصينية للنشر الدولي، تم تصفح الموقع يوم: 2021/03/30. الرابط: http://arabic.china.org.cn/

4) الإذاعة الجزائرية "**الجزائر أصبحت خامس أكبر شريك تجاري إفريقي للصين**"، الموقع الرسمي، تم تصفح الموقع يوم: 15 ماي 2021. الرابط: https://www.radioalgeri

5) الصين اليوم. "**العلاقات الصينية الجزائرية**"، الموقع الرسمي، العدد 3، مارس 2004، تم تصفح الموقع يوم 2021/04/26، على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/

6) الإذاعة الجزائرية. "**الذكرى 62 لإقامة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية-الصينية**"، الموقع الرسمي، تم تصفح الموقع يوم: 2021/04/26. الرابط: https://www.radioalgerie.

7) الصين اليوم. "**العلاقات الصينية الجزائرية**"، الموقع الرسمي: مارس 2014، العدد3، تم التصفح يوم: 2 ماي 2021. الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/

8) بن عنتر، عبد النور. "**الصين والدول المغاربية**"، العربي الجديد، تم التصفح يوم: 2021/03/30. الرابط: https://english.alaraby.co.uk/opinion/2014/11/15

9) دبش، إسماعيل. "**حالة العلاقات الجزائرية الصينية**"، موقع الشعب، تم تصفح الموقع يوم: 23 ماي 2021. الرابط: http://www.ech-chaab.com

10) دفاع وتسليح."**الجزائر أول دولة تحصل على أنظمة HJ-12 الصينية المضادة للدبابات**"، أخبار الدفاع والتسليح، تم زيارة الموقع يوم 2021/04/26. الرابط: https://defense-

11) وكالة الأنباء الجزائرية."**القطاع الفلاحي في 2020**"، الموقع الرسمي، تم تصفح الموقع يوم: 04 أفريل 2021. الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/98743-2020

12) وكالة الأنباء الجزائرية."**الجزائر– الصين: التوقيع على اتفاق يخص هبة بقيمة 30 مليون دولار**"، الموقع الرسمي، تم تصفح الموقع يوم: 2021/05/08. الرابط: https://www.aps.dz

13) وكالة الأنباء الجزائرية."**جراد يدشن سفينة نقل البضائع جانت بحمولة تفوق 1470 حاوية**"،الموقع الرسمي، تم تصفح الموقع يوم: 31 ماي 2021. الرابط: https://www.aps.dz/ar/regions/107493-1-470

14) وكالة الأنباء شينخوا. "**وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية**"، الموقع الرسمي، تم التصفح يوم: 15 ماي 2021. الرابط: http://arabic.news.cn/2016-01/13/c_135006742.htm

15) وكالة الأنباء شينخوا. "**علاقات الصداقة والتعاون الصينية الجزائرية الوثيقة الطويلة الأمد**"، الموقع الرسمي، تم تصفح الموقع يوم: 2 ماي 2021، الرابط: http://arabic.people.com.cn/31660/6379094.html

16) حويشة، حسين. "**هل هي أولى خطوات الجزائر ضمن طريق الحرير الجديد؟**"، الشروق، نم تصفح الموقع يوم: 23 ماي 2021. الرابط: https://www.echoroukonlin

17) حمدادوش، ناصر. "**الدستور الجزائري في الميزان 2016 و2020**"، العربي الجديد، تم تصفح الموقع يوم: 2021/04/28. الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinion/

18) حذاقة، عبد الحكيم. "**الجزائر تسرع على طريق الحرير**"، موقع الجزيرة، تم تصفح الموقع يوم: 30 ماي 2021. الرابط: https://www.aljazeera.net/ebus

19) كحال، حمزة. "**الجزائر بوابة الصين التجارية نحو افريقيا**"، موقع العربي، تم تصفح الموقع يوم: 23 أفريل 2021. الرابط: https://www.alaraby.co.uk

20) ليانه، لي. "**آفاق التعاون الصيني الجزائري في حقبة ما بعد الوباء الواعدة**"، منتدى التعاون الصيني العربي، تم تصفح الموقع يوم: 30 ماي 2021. الرابط: http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/sjfc/t1868148.htm

21) مستور، شروق. "**إستراتجية الحزام والطريق وتنامي الدور الصيني في الجزائر**"، الموسوعية الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتجية، تم تصفح الموقع يوم: 29 ماي 2021. الرابط: https://www.politics-dz.com/

22) ميدان الجزيرة. "**الوجود الصيني في الجزائر هل تدخل بكين أفريقيا من بوابة الكبار**"، ميدان، تم تصفح الموقع يوم: 28 ماي 2021. الرابط: https://www.aljazeera.net

23) منتدى التعاون الصيني العربي."**التشارك في بناء الحزام والطريق وكتابة فصل جديد من الصداقة الصينية الجزائرية**"، الموقع الرسمي، تم تصفح الموقه يوم: 29 ماي 2021. الرابط: http://www.chinaarabcf.org

24) سبوتنيك. "**الصين والجزائر شراكة استراتجية وتعاون في طريق التنمية**"، موقع سبوتنيك عربي، تم زيارة الموقع يوم: 2021/04/23. الرابط: https://sptnkne.ws/FG5Z

25) سبوتنيك. "**الصين والجزائر شراكة استراتجية وتعاون في طريق التنمية**"،موقع سبوتنيك عربي، تم التصفح يوم 15 ماي 2021: الرابط: https://sptnkne.ws/FG5Z

26) صلاح الدين. "**اهتمام الجزائر بالصناعة العسكرية الصينية**"، موقع أخبار الدفاع والتسليح، تم زيارة الموقع يوم 26 أفريل 2021. الرابط: https://defense-

27) شاو، وانغ. "**الصين والجزائر توقعان على مخطط عمل للتعاون الشامل بينهما**"، موقع الشرق الأوسط، تم تصفح الموقع يوم: 15 ماي 2021. الرابط: http://middleeast.cntv.cn/

28) شاو، وانغ. "**الصين والجزائر توقعان على مخطط عمل للتعاون الإستراتيجي الشامل بينهما**"، موقع الشرق الأوسط، تم التصفح يوم: 23 ماي 2021. الرابط: http://middleeast.cntv.cn/2014/06/09/

29) خريس، ربيعة. "**التقارب الصيني الجزائري يضعف النفوذ الأوروبي**"، تم تصفح الموقع يوم: 23 ماي 2021. الرابط: https://www.noonpost.com/content/36741

30) خشيب، جلال. "**العلاقات الصينية الجزائرية هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدراتهما الكاملة**"، موقع إدراك للدراسات والإستشارات، تم تصفح الموقع يوم: 23 ماي 2021. الرابط: https://idraksy.net/sino-algerian-relations-

31) خشيب، جلال. "**الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد**"، المعهد المصري للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 25 أفريل 2021. الرابط: https://eipss-eg.org/%d8%a7%d9%84%d8%

32) خشيب، جلال. "**تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير حزام واحد، أهداف كبيرة**"، المعهد المصري للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 23 ماي 2021. الرابط: https://eipss-eg.org/%D8%AA%D9%86%D8

✓ باللغة الإنجليزية:

1) Calabres, Jhon. "**The New Algeria and CHINA**", Middle East Institute, visited on: may 31, 2021. Link: https://www.mei.edu/publications/new-algeria-and-china
2) Chaisse, Julien. "**China's 'Belt and Road' Initiative: its strategic, trade, and fiscal implications**", **Rosearch Outreach** ,visited on: may, 25, 2021. Link: https://researchoutreach.org/articles/chinas-belt-and-road-initiative-its-strategic-trade-and-fiscal-implications/
3) Hamaizia, Adel. "**Rebalancing Algeria's Economic Relations with China**", Chatham House, visited on: may 31, 2021. Link: https://www.chathamhouse.org/2020/12
4) Huaxia. "**China to provide COVID-19 vaccine aid for Algeria**", XINHUANET, visited on: april, 23, 2021. Link: http://www.xinhuanet.com/english/2021-02/11/
5) Karimpour, Reza. "**The Belt and Road Initiative: China's way for globalisation**", on the mos way, visited on: 25 may 2021. Link: https://www.onthemosway.eu/the-belt-and-road-initiative-chinas-way-for-globalisation/?cn-reloaded
6) Kuo, Lily. and Kommenda, Niko. "**what is china's Belt and Road Initiative?**", The Guardian, visited on: 25 may 2021. link: https://www.theguardian.com/cities/

7) Lianhe, Li. "**walking the development road together**", ChinaDaily, visited on : june, 02, 2021. Link: http://www.chinadaily.com.cn/a/202103/

8) Lui,Huixin. and Ying, Cui. "**Climate Investment and Finance in the Blet and Road Initiative** (**BRI**): **Proplem and Suggestions**", visited on: may, 30, 2021. Link: https://green-bri.org/climate-investment

9) Rolland, Nadége. "**A Concise Guide to the Belt and Road Initiative**", The National Bureau of ASIAN Research, visited on: may, 25, 2021. Link: https://www.nbr.org/

10) Reuters. "**Algeria to seek foreign loans in 2020 – finance minister**",Officiel website , visited on: may 31, 2021. Link: https://fr.reuters.com/article

11) Sacks, David. "**Contries in China's Belt and Road Intiative** : **Who's In and Who's Out**", Asia Unbound, visited on: may, 25, 2021. Link: https://www.cfr.org/blog/

12) The World Bank. "**Population**, **total – Algeria**", Ofiiciel Website, visited on : april, 02, 2021. Site: https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL

✓ باللغة الفرنسية:

1) Tenenbaum, Sacha. "**QUELS ENJEUX POUR LA CHINE ET SES PARTENAIRES ?**", BSI Economics, visité le: 25 may 2021. site Internet:http://www.bsi-economics.org/977-

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	
مقدمة	**أ–ط**
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة	2
المبحث الأول: التأصيل المفهوماتي للدراسة	3
المطلب الأول: مفهوم الشراكة والتبعية والمفاهيم المشابهة	3
المطلب الثاني: طريق الحرير الجديد	8
المبحث الثاني: التأصيل النظري للدراسة	11
المطلب الأول: النظرية النيوواقعية	11
المطلب الثاني: النظرية النيوليبيرالية	13
المطلب الثاث: نظرية المباريات	17
المبحث الثالث: دراسة جيوسياسية للجزائر	21
المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري	21
المطلب الثاني: طبيعة الاقتصاد الجزائري	25
المطلب الثالث: الموقع الجيوسياسي للجزائر	29
الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية الصينية	35
المبحث الأول: العلاقات التاريخية بين البلدين دراسة كرونولوجية	36

فهرس المحتويات:

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الصينية فترة الحرب الباردة	36
المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الصينية بعد الحرب الباردة	40
المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني	45
المطلب الأول: التبادل التجاري بين الصين والجزائر	45
المطلب الثاني: الإستثمارات الصينية بالجزائر	47
المبحث الثالث: جوانب العلاقات الصينية الجزائرية	51
المطلب الأول: الشق السياسي الامني	51
المطلب الثاني: الشق الإجتماعي	54
المطلب الثالث: الشق الثقافي العلمي	56
المبحث الرابع: تحديات العلاقات الجزائرية الصينية	60
المطلب الأول: التنافس الأمريكي الصيني داخل الجزائر	60
المطلب الثاني: التنافس الأوروبي الصيني داخل الجزائر	62
الفصل الثالث: مبادرة طريق الحرير والتقارب الصيني الجزائري	65
المبحث الأول: مبادرة إحياء طريق الحرير الجديد	66
المطلب الأول: التعريف بمبادرة طريق الحرير الجديد	66
المطلب الثاني: الأهداف الأساسية لمبادرة طريق الحرير	70
المطلب الثالث: التحديات الكبرى لمبادرة طريق الحرير	71
المبحث الثاني: موقع الجزائر في مبادرة طريق الحرير الجديد	75
المطلب الأول: أهمية مبادرة طريق الحرير الجديد بالنسبة للجزائر	75

المطلب الثاني: دور الجزائر في مبادرة طريق الحرير	77
المطلب الثالث: التعاون الصيني الجزائري ضمن مبادرة طريق الحرير الجديد	78
المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الصينية الجزائرية في إطار مبادرة طريق الحرير	82
المطلب الأول: السيناريو الخطي: الإستمرارية	83
المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي: توسيع الشراكة بين الدولتين	84
المطلب الثالث: السيناريو التحولي: تراجع العلاقات الصينية الجزائرية	85
الخاتمة	89
الملاحق	92
قائمة المراجع والمصادر	96